التقرير السنوي

نستلهم الماضي ... ونسير نحو المستقبل

2011

التقرير السنوي 2011

قائمة المحتويات

الجزء الأول : ملخص تنفيذي 3

معلومات عامة 3

نبذة سياسية عامة 4

تلخيص سردي يشمل :

ملخص الإنجازات حسب الأهداف الاستراتيجية 13

صعوبات ودروس مستقاة 18

الجزء الثاني : التقرير التفصيلي حسب الأهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي الأول: المساهمة في تطوير البيئة التشريعية والسياسات المؤسساتية ذات الصلة التي تدعم وتحمي وتمكن المرأة. 19

الهدف الاستراتيجي الثاني: المساهمة في زيادة الوعي في المجتمع الفلسطيني فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي وحقوق النساء ومناهضة الممارسات السلبية ضد النساء 33

الهدف الاستراتيجي الثالث: توسيع وتحسين وتقديم الخدمات للنساء اللواتي يعانين من التمييز أو العنف 55

الهدف الاستراتيجي الرابع: توثيق انتهاكات حقوق النساء ونشر المعلومات وتعميمها من خلال التقارير وأوراق المواقف محليا وإقليميا ودوليا 77

الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز القدرات الذاتية لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وأدائه ومساندته 84

ملحقات 91

الجزء الأول : ملخصات

معلومات عامة

اسم المؤسسة: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

الفترة التي يغطيها التقرير: 2011/1/1- 2011/12/31

تاريخ آخر تقرير: 12/ أيلول 2011.

تاريخ التقرير الحالي: 31 آذار 2012.

نبذة سياسية عامة

شهد العام الحالي عدداً من الأحداث التي تؤثر على إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. من بين هذه الأحداث " الربيع العربي"، الذي جلب تغيرات غير متوقعة على عدد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا يمكن للمرء أن ينكر تأثيره على الكثير من سكان المنطقة بما فيها فلسطين. من بين التطورات الإيجابية التي حدثت خلال الفترة التي يغطيها التقرير (على سبيل المثال) توقيع اتفاق مصالحة بين حركتي حماس وفتح، تعهد بموجبه الطرفان تشكيل حكومة انتقالية مشتركة تمهيداً لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية خلال العام القادم.[1] بالإضافة لذلك ذكرى النكبة (5/15) وذكرى النكسة (6/5) جلبتا حشود كبيرة من الناس في مسعى لإحداث تغيير والاحتجاج على الحدود مع لبنان وسوريا وفي الضفة الغربية في مسيرات شعبية تؤكد على حق اللاجئين في العودة، ولكن نجم عن تلك التحركات نتائج مأساوية تمثلت بمقتل عدد من الأشخاص على أيدي القوات الإسرائيلية.[2] وفي شهر أيلول قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتسليم طلب للأمم المتحدة للحصول على عضوية كاملة، ولكن مجلس الأمن لم يصدر توصية بهذا الصدد.[3] في الوقت ذاته فإن التوثيق الذي قام به مركز المرأة يشير إلى وجود سياسيات إسرائيلية ترمي إلى تهويد الضفة الغربية وغزة، حيث لوحظ انتشار حالات هدم المنازل، والتوسع الاستيطاني، وارتفاع في وتيرة اعتداءات المستوطنين خلال العام. ونظراً لهذه الأحداث التي وقعت خلال هذه الفترة التي تتسم بعدم الاستقرار، فإن مركز المرأة

[1] "Palestinian rivals Hamas and Fatah sign reconciliation deal", The Guardian, 4 May 2011 http://www.guardian.co.uk/world/2011/may/04/palestinian-rivals-hamas-fatah-deal (تمت زيارة الموقع بتاريخ 2012/1/31)

[2] Palestinians killed in 'Nakba' clashes" Al Jazeera News, 15 May 2011 http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2011/05/2011515649440342.html (accessed 31 January 2012)

[3] "UN vote on Palestinian state put off amid lack of support", The Guardian, 11 November 2011 http://www.guardian.co.uk/world/2011/nov/11/united-nations-delays-palestinian-statehood-vote (accessed 3 February 2011)

يتفهم الحاجة إلى المرونة في التخطيط، وضرورة التأكيد على حقوق المرأة وقضايا التمكين وذلك بالإبقاء عليها على الأجندة السياسية والاجتماعية.

الربيع العربي

جلب الربيع العربي الذي بدأ في مطلع 2011 تغيرات ديمقراطية غير متوقعة على العديد من البلاد العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. شهدت فلسطين في العقود الماضية انتفاضات مماثلة، تتمثل في الانتفاضة الأولى والثانية، لجأت إسرائيل خلالها إلى قوة عسكرية وحشية ضد المدنيين، وقد تم توثيقها. وقد نجحت القوات العسكرية الإسرائيلية في عزل التجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها، فأصبحت المقاومة الشعبية الفلسطينية المستمرة ضد الجدار والمستوطنات محلية تتمركز في مواقع بعينها. بيد أن الربيع العربي حفّز الشباب في المواقع للتحشيد وتجميع طاقاتهم وتوجيهها في الضغط على القيادات الفلسطينية من أجل الإصلاح السياسي والقانوني، حيث أن الربيع العربي أحيا الأمل في الفلسطينيين في أن تعزيز المحاسبة في الحكومات العربية المستقبلية والتعاطف مع الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال قد يؤدي إلى سياسات أكثر حزماً تجاه إسرائيل.[4]

كانت النساء في عام 2011 في صدارة الحركات الديمقراطية في الوطن العربي، حيث قدمت النساء نموذجاً ومثالاً حياً على قدرة النساء في التأثير في التحركات الجماهيرية. ولكن دور النساء في تشكيل الدول الجديدة التي خرجت من المراحل الأولى من الربيع العربي لا يزال غائباً. فهناك دلائل على أن حقوق المرأة الآن تخضع للمساومة بحجة أنها مثار جدل وتخلق انقسامات ومن غير الملائم مناقشتها لأسباب دينية وثقافية. ينوي مركز المرأة الاستمرار في تعزيز تعاونه مع الهيئات الداعمة لحقوق المرأة، وذلك للمحافظة على

[4] "Palestinian Activism energised by Arab Spring" Al Jazeera News, 6 June 2011 http://english.aljazeera.net/indepth/features/2011/06/201168131013184315.html (accessed 31 January 2012); "Palestinians killed in 'Nakba' clashes" Al Jazeera News, 15 May 2011 http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2011/05/2011515649440342.html (accessed 31 January 2012)

إنجازات الحركة النسوية والبناء عليها، وتعزيز الدفاع عن قضايا أخرى تتعلق بالمساواة، والعدالة الاجتماعية وتقوية دور المرأة في المشاركة المجتمعية.

اتفاق المصالحة والوحدة

تم في الخامس عشر من آذار هذا العام تنظيم تظاهرات جماهيرية في الضفة الغربية وغزة تدعو للوحدة. قامت حماس بالاعتداء على هذه التظاهرات الداعية للوحدة في غزة، في حين تظاهر بعض الآلاف في الضفة الغربية.[5] بتاريخ 27 نيسان 2011، قامت حماس وفتح، بوساطة مصرية، بتوقيع اتفاق مصالحة تعهدتا بموجبه بتشكيل حكومة تسيير أعمال موحدة قبل إجراء انتخابات وطنية عام 2012.[6] كان للنزاع بين حماس وفتح انعكاسات سلبية على حياة الفلسطينيين، وقد طال التأثير جوانب مختلفة من حياة المرأة الفلسطينية. ولكن مركز المرأة يعتقد أن المصالحة قد تفتح المجال أمام إعادة انتخاب مجلس تشريعي بطريقة ديمقراطية وإقرار قوانين تحمي حقوق النساء. ولكن عدم النجاح حتى الآن في عقد انتخابات وطنية وعدم تمكن المجلس التشريعي من العودة للانعقاد يوفر ذرائع للاستمرار في تأجيل التعامل مع قضايا ملحة وإصلاحات مهمة تدخل في إطار عمل مركز المرأة. على الرغم من تعديل قانون العقوبات من قبل الرئيس (أنظر أدناه) إلا أنه لا يزال يمتنع عن إصدار تعديلات أخرى ضرورية لوضع حد لقتل النساء بشكل نهائي. يتابع مركز المرأة عملية المصالحة عن كثب ويشدد على ضرورة معالجة قضايا المرأة، بأي طريقة تصون حقوق المرأة وبما يتماشى مع رسالة المركز ورؤيته.

[5] "Small unity protest in Gaza attacked" Maan News, 16 March 2011 http://www.maannews.net/eng/ViewDetails.aspx?ID=369289 (accessed 9 August 2011); and "Calls to continue protests" Maan News, 16 March 2011 http://www.maannews.net/eng/ViewDetails.aspx?ID=369127 (accessed 9 August 2011)

[6] "Palestinian Rivals Hamas and Fatah sign reconciliation deal" The Guardian, 4 May 2011 http://www.guardian.co.uk/world/2011/may/04/palestinian-rivals-hamas-fatah-deal (accessed 29 January 2012)

الدولة الفلسطينية

قام الرئيس عباس بوصفه رئيس دولة فلسطين في شهر أيلول 2011 بتسليم طلب للأمم المتحدة للحصول على عضوية كاملة في المنظمة الدولية. وبتاريخ 25 أيلول ألقى الرئيس خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد لقي الخطاب ترحيباً وتصفيقاً شديداً، في إشارة لدعم جهود فلسطين للتخلص من نير الاحتلال.[7] أما على المستوى الفلسطيني فقد كانت هناك خشية في أوساط الفلسطينيين من أن إنشاء دولة فلسطين قد يعني قبولاً ضمنياً بالحقائق التي فرضتها إسرائيل على الأرض كالمستوطنات، كما انتاب البعض خشية من أن الاعتراف بالسلطة الفلسطينية قد يكون على حساب منظمة التحرير الفلسطينية، ما يشكل تهديداً لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.[8]

في شهر تشرين أول 2011، تم قبول عضوية فلسطين في اليونسكو، (حيث صوتت 107 دول من أصل 173 دولة عضو في المنظمة لصالح قبول فلسطين عضواً فيها، في حين عارضت ذلك 14 دولة، وامتنعت 52 دولة عن التصويت). بعد هذا الإنجاز تم تأجيل التصويت على عضوية فلسطين في الأمم المتحدة إلى حين اتخاذ قرار من الجانب الفلسطيني بممارسة ضغط في مجلس الأمن للتصويت (في وقت يفتقر فيه الجانب الفلسطيني إلى دعم كامل) أم الانتقال بالطلب للتصويت عليه في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث من المتوقع أن تحصل على صفة دولة مراقب.[9] وفي هذا السياق فإن المركز يتابع عن كثب المستجدات على طلب العضوية والمصالحة الوطنية لضمان وجود حقوق المرأة على الأجندة.

---

[7] "The best and the worst of 2011" Al Jazeera News, 6 January 2012 http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2012/01/20121512945889838.html (accessed 6 February 2012)

[8] Ibid

[9] "UN vote on Palestinian state put off amid lack of support" The Guardian, 11 November 2011 http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-15518173 (accessed 1 February 2012)

الرئيس عباس يعدل قانون العقوبات بمرسوم رئاسي

قام الرئيس عباس في منتصف شهر آذار 2011 بتوقيع مرسوم رئاسي يسقط المادة 340 من قانون العقوبات الأردني لعام 1960 الساري في الضفة الغربية، والمادة 18 من قانون العقوبات البريطاني الساري في قطاع غزة في خطوة تبدو في ظاهرها على أنها وضعت حداً للتساهل مع الأحكام الصادرة عن المحاكم في حالات جرائم قتل النساء. بيد أن المركز يعتقد أن الأحكام المتساهلة تمنح ليس بالاعتماد على هاتين المادتين اللتان تتعاملان مع حالات القتل، وإنما على مواد أخرى تمنح القضاة هامش من الحرية لتخفيف الأحكام كيفما يرونه مناسباً (ومن الأمثلة على هذه المواد المادة 98، والمادة 99 والمادة 100 من قانون العقوبات الأردني). وبناء على ذلك، وفي الوقت الذي يبارك فيه المركز عدم تقبل الجمهور لقتل النساء، فإنه يدعو إلى اتخاذ المزيد من الخطوات المهمة للتخلص بشكل نهائي من قتل النساء. ومن أجل ذلك، سيبقي المركز على الضغط الذي يمارسه على الرئيس وكذلك على الزخم الذي أدى إلى إصدار القرار الرئاسي لوضع حد للممارسات المؤذية للنساء.

إصدار تعميمات إدارية في المحاكم الشرعية تضمن وصول النساء للعدالة

يرحب المركز بثلاثة أوامر إدارية أصدرها قاضي قضاة المحكم الشرعية تتعلق بحقوق النساء. على الرغم من أن هذه القرارات لا تراعي المساواة بين الجنسين في أحكام الشريعة، إلا أنها تخفف من حالات تعرض النساء للظلم. تتعلق هذه القرارات بما يلي: أولا: في حالات الميراث يجب إعلام النساء المعنيات بقيمة الإرث مباشرة من قبل أحد موظفي المحكمة (وضمان أن المعلومات دقيقة)، ثانياً: في حالات تعدد الزوجات يصبح لزاماً بموجب القانون على الرجل الذي ينوي الزواج مرة أخرى إعلام زوجاته/زوجاته بذلك، حيث لا يجوز إبقاء الأمر طي الكتمان، ثالثاً:أن يكون الطلاق من خلال دعوى يقيمها الزوج في المحكمة ولا يجوز إيقاع الطلاق خارج المحكمة ومن يخالف يعاقب بغرامة مالية. يعتبر قيام المحاكم الشرعية بخطوات، وإن كانت بطيئة، لتخفيف الظلم الواقع على النساء، إنجازاً يسجل لمؤسسات المجتمع المدني العاملة على قضايا الأحوال الشخصية وقانون الأحوال الشخصية، وهذه قضايا يستمر المركز في دعمها.

ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تتفاقم

لم تشهد بداية عام 2011 أية خطوات من قبل إسرائيل للحد من إجراءاتها التعسفية، وعلى العكس من ذلك فقد لاحظ مركز المرأة تصاعداً في وتيرة السياسات الاحتلالية، بما ينعكس بشكل خاص على النساء.

- **على الصعيد الإسرائيلي – صدور قوانين جديدة:**

صدر مؤخراً قوانين إسرائيلية جديدة، من بينها: قانون مناهضة حركة المقاطعة والعقوبات وسحب الاستثمارات وقانون النكبة. ويعتبر إصدار هذان القانونان خطوة باتجاه فرض المزيد من القيود على حرية التعبير وعلى الهوية الفلسطينية.[10] ومن بين القوانين الأخرى التي تشكل تهديداً للفلسطينيين مسودة قانون جديد يقضي بإجبار الفلسطينيين الذين تهدم منازلهم بتحمل تكاليف الهدم.[11] يعبر مركز المرأة عن قلقه الشديد من هذا النظام القانوني الذي يعاقب يوماً بعد يوم الفلسطينيين ومن يعترفون بحقوقهم.

- **تزايد الضغوطات الإسرائيلية على التجمعات السكانية القريبة من الجدار وغور الأردن**

يلفت مركز المرأة الانتباه إلى تأثيرات الممارسات الإسرائيلية على التجمعات السكانية المنكشفة المقيمة في المنطقة المسماة " مناطق التماس" وغور الأردن. ففي عام 2011 لوحده تضاعفت عدد حالات الهدم، حيث تم هدم أكثر من ضعف ما تم هدمه خلال العام السابق، حيث هدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي 622 بيتاً وبركساً وخيمة، ما أدى إلى تشريد 1094 فلسطينياً.[12] يعبر المركز عن قلقه الشديد إزاء التأثيرات

[10] http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/israel-anti-boycott-law-attack-freedom-expression-2011-07-12

[11] http://www.wclac.org/ihl/etemplate.php?id=55

[12] "The Judiazation of Palestine", Israeli Committee Against Housing Demolitions (ICAHD), 25 January 2012 http://icahdusa.org/2012/01/icahd-research-shows-2011-record-year-for-palestinian-displacement/ (accessed 6 February 2012)

النفسية والاقتصادية لهذه الممارسات على النساء وعائلاتهن، حيث أن مثل هذه السياسات تؤثر بشكل أكبر على النساء اللاتي تكون معاناتهن مضاعفة نتيجة ممارسات الاحتلال ومتطلبات الثقافة الفلسطينية المحافظة، التي تطالب النساء بالالتزام بمعايير الأنوثة وما يعنيه ذلك من احتواء في فضاء الخصوصية.

- **تزايد الضغوطات الإسرائيلية على القدس الشرقية:**

لم تشهد السنة أية تسهيلات على حق الفلسطينيين المقدسيين في الحركة والتنقل، وعلى حق الفلسطينيين في الدخول للعاصمة، القدس. يلاحظ مركز المرأة أن هناك غياب لأي تغير إيجابي على حياة المقدسيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال، حيث تم بتاريخ 26 تموز 2011 تمديد الحظر المفروض على جمع شمل العائلات لسنة أخرى.[13] كما يود مركز المرأة في هذه السياق لفت الانتباه بشكل خاص للعلاقة بين ممارسات الاحتلال واستضعاف النساء داخل فضائهن الخاص، بالإضافة إلى المآسي غير المرئية التي يخلقها الاحتلال مثل النقل القسري وتشتيت شمل العائلات ومخاطر رفض إصدار لم شمل للعائلات. إن سياسات مثل هذه لها تأثيرات جمة على الأمن الاقتصادي والأمن الشخصي، وعلى الصحة النفسية للعائلات الفلسطينية.[14] وإذا ما أخذنا بالاعتبار أن هذه الممارسات تستهدف مجتمعاً ذكورياً محافظاً فإن التأثير سيكون أكبر على النساء.

[13] Israel extends family unification ban for a year" IMEMC, 26 July 2011 http://www.imemc.org/article/61742

[14] "Demolitions and Forced displacement in the Occupied West Bank", UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 26 January 2012

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_demolitions_factSheet_january_2012_english.pdf (accessed 01 April 2012)

- **عنف سلطات الاحتلال الموجه ضد القرى الفلسطينية:**

كان لتسهيل سلطات الاحتلال نقل مواطنيها إلى مستوطنات داخل الأرض الفلسطينية المحتلة نتائج سلبية فيما يتعلق بضم الأرض الفلسطينية واستغلال مصادر المياه الفلسطينية، وهذا يعتبر السبب الأساسي وراء عنف المستوطنين.[15] إن عدم قيام سلطات الاحتلال بفرض سيادة القانون ازاء اعتداءات المستوطنين المتكررة يشكل انتهاكاً لالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي، كما أن ذلك يعزز ويشجع ثقافة الإفلات من العقاب، ما يسهم في استمرار اعتداءات المستوطنين.[16]

تبع قيام عدد من الفلسطينيين من قرية عورتا بقتل مستوطنين من مستوطنة أتيمار المقامة على أراضي القرية عقاباً جماعياً لسكان القرية. كما أمرت سلطات الاحتلال ببناء المزيد من البيوت للمستوطنين على أراضي مصادرة أصلاً من سكان القرية، في وقت يحرم فيه الفلسطينيون من حرية التنقل والحركة وتتعرض بيوتهم للاعتداءات كما تعرض عدد كبير من سكان القرية للاعتقال بما فيهم 200 امرأة.[17]

ترافقت حادثة عورتا باعتداءات مستمرة من قبل المستوطنين وقوات الاحتلال، في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، ففي قرية النبي صالح التي تشهد تظاهرات أسبوعية احتجاجاً على اعتداءات المستوطنة القريبة من القرية وحرمان الأهالي من مصادر المياه يتعرض المتظاهرون لعنف واستخدام مفرط للقوة ضدهم، ويتعرض بعضهم للاعتقال بما فيهم أطفال ونساء. كما تستخدم قوات الاحتلال غازات مسيلة للدموع، ومياه آسنة ضد المحتجين/ ما يؤثر على سكان القرية جميعاً. كما تشمل الاعتداءات الإسرائيلية اعتقالات ليلية تستهدف الشبان. ومن بين المناطق التي تتعرض لهذه الممارسات بالإضافة لقرية النبي صالح على سبيل المثال حي

[15] The Judaization of Palestine, ICAHD

[16] "Israeli Settler Violence in the West Bank", UN OCHA, January 2012 http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_settler_violence_FactSheet_October_2011_english.pdf (accessed 02 April 2012)

[17] http://www.alhaq.org/pdfs/Collective+Punishment+in+Awarta_22_April.pdf

البستان في القدس.[18] يلاحظ مركز المرأة أن قوات الاحتلال تلجأ لأساليب مختلفة لترهيب النساء الفلسطينيات بما في ذلك استهداف أطفالهن، وقد لاحظ المركز أن النساء يترددن كثيراً في رفع شكاوى بهذه الانتهاكات. لذا فإن المركز يدعو إلى إيلاء هذه الممارسات وما ينتج عنها من ضغط نفسي على النساء اهتماماً خاصاً، وخصوصا أن النساء يترددن في الشكوى والحديث عما يتعرضن له من مخاوف ومخاطر.

العمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية

يغطي هذا التقرير السنة الثانية من الخطة الاستراتيجية للمركز (2010–2012) المعنونة " نستلهم الماضي ونسير نحو المستقبل"، التي وضعت خمسة أهداف لها لتحقيقها، وهي:

الهدف الاستراتيجي الأول: المساهمة في تطوير البيئة التشريعية والسياسات المؤسساتية ذات الصلة التي تدعم وتحمي وتمكن المرأة.

الهدف الاستراتيجي الثاني: المساهمة في زيادة الوعي في المجتمع الفلسطيني فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي وحقوق النساء ومناهضة الممارسات السلبية ضد النساء

الهدف الاستراتيجي الثالث: توسيع وتحسين وتقديم الخدمات للنساء اللواتي يعانين من التمييز أو العنف

[18] 'Silwan youth martyred: dead in hospital from gunshot wound' Silwan Information Centre, 14 May 2011, http://silwanic.net/?p=16157 (accessed 9 August 2011); 'Dark days for Silwan youth' Silwan Information Centre, 7 June 2011 http://silwanic.net/?p=17999 (accessed 9 August 2011)

الهدف الاستراتيجي الرابع: توثيق انتهاكات حقوق النساء ونشر المعلومات وتعميمها من خلال التقارير وأوراق المواقف محليا وإقليميا ودوليا

الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز القدرات الذاتية لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وأدائه ومساندته

يتناول هذه التلخيص السردي كل من هذه الأهداف ويسلط الضوء على التقدم المحرز خلال العام في سياق كل هدف، يتبع ذلك تقييماً موجزاً حول التقدم المحرز، وقيام المركز بإدماج الرجال في برامجه كأحد الفئات المستهدفة – وخصوصاً في عملية الإصلاح القانوني والتوعية – وكذلك الدروس المستقاة. سيتم تقديم تحليل مفصل عن هذه الجوانب في تقرير النشاطات المفصل، في الجزء الثاني.

إضاءات على إنجازات المركز لهذا العام مرتبة وفقاً لكل هدف استراتيجي

الهدف الاستراتيجي الأول: المساهمة في تطوير البيئة التشريعية والسياسات المؤسساتية ذات الصلة التي تدعم وتحمي وتمكن المرأة.

وضع قانون العقوبات وقضية قتل النساء كأولوية قصوى على الأجندة العامة

يتمثل إنجاز المركز في سياق هذا الهدف بقيام الرئيس محمود عباس بإصدار مرسوم رئاسي بعد مقتل الشابة آية برادعية من قرية صوريف على يد قريب لها وما تبعه من تحركات ورفض جماهيري. بعد مقتل الشابة آية في شهر أيار قام الرئيس عباس بإصدار مرسوم يضع ظاهرياً حداً للتهاون مع جرائم قتل النساء. في الوقت ذاته أصدر مركز المرأة تحليلاً قانونياً استناداً لحالات قتل الإناث التي وثقها وحللها. يمكن الاطلاع على تحليل المركز بهذا الصدد تحت بند رقم 1.1.1 من تقرير النشاطات المفصل أدناه. ولكن باختصار فإن مركز المرأة يرى أن التعاطف الشعبي مع قضية قتل آية يعتبر نتيجة لعمل المركز على مدى عشرين عاماً من الدفاع عن حقوق المرأة وتشجيعها، وأنه في الوقت الذي يرى فيه المركز النواقص التي تعتري المرسوم الرئاسي، إلا أن المركز يرى ان استخدام الرئيس لسلطاته في هذه القضية يعد مؤشرا إيجابياً يمكن البناء عليه

للمساهمة في حماية النساء، سواء أكان ذلك عن طريق إصدار مرسوم أو عن طريق إقرار قانون يراعي حقوق المرأة بطريقة ديمقراطية.

الكشف عن جوانب جديدة يحصل فيها تمييز ضد المرأة بما يشكل أرضية لحملات جديدة في مواضيع مختلفة

على الرغم من المؤشرات الإيجابية التي حملها المرسوم الرئاسي إلا أن المركز لا يزال يعتقد أن هناك حاجة لمعالجة القضايا المتعلقة بالسياسات والتي تتطلب تغييراً في الأنظمة والممارسات، وليس فقط في استهداف جوانب بعينها عبر قانون محدد، وخصوصاً أن المجلس التشريعي لا يزال معطلاً. هناك جانبين عمل المركز على تحديدهما من أجل العمل عليهما، وهما القوانين والأنظمة المتعلقة بالمعاملات البنكية للنساء، وأنظمة وإجراءات لضمان حصول المرأة على حقوقها في الميراث. تشير النتائج الأولية لعمل المركز في هذا الصدد أن التمييز القائم على النوع الاجتماعي ليس شائعاً فقط، ولكن الشركاء مثل القطاع الخاص والوزارات والمحاكم الشرعية تدعم قيام المركز بالتدخل لمعالجة هذه القضايا، وأن هناك حاجة لإصدار أنظمة والقيام بإصلاحات في هذا الصدد.

الهدف الاستراتيجي الثاني: المساهمة في زيادة الوعي في المجتمع الفلسطيني فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي وحقوق النساء ومناهضة الممارسات السلبية ضد النساء

تجنيد فرق جديدة من المتطوعين إضافة إلى المتطوعين القدامى

قام مركز المرأة باختيار 27 متطوعاً ومتطوعة جدد، وكان تركيز المتطوعين في جنوب الخليل، حيث تم تحديد هذه المنطقة من قبل المركز على أنها منطقة منكشفة تعاني من التهميش والعزلة والاحتلال. سيقوم المركز بفتح المجال امام المتطوعين والمتطوعات الجدد لتدريب مجموعات أخرى استناداً إلى خبرة من سبقهم في التدريب في المنطقة مثل أولئك المتواجدين في مدينة الخليل. يواصل المتطوعون القدامى وغيرهم من

المتطوعين دعمهم وعملهم من أجل نشر رؤية المركز في مجتمعاتهم المحلية، حيث قاموا بتنظيم ورشات عمل استفاد منها أكثر من 500 شخص بالشراكة مع الكثير من المؤسسات المحلية الشريكة. يطمح المركز إلى رؤية هذه الشراكات وهي تنمو وتكبر، بحيث تصبح طواقم المتطوعين قادرة على الحصول على مساهمات عينية لدعم عملها مثل توفير الضيافة وأماكن لتنظيم ورشات العمل وغيرها، بهدف الحصول على دعم الفاعلين لعمل المتطوعين والتقليل من تكلفة المشاريع والعمل على استدامتها.

رفع الوعي بحقوق النساء من خلال حملة الأيام الستة عشر لمكافحة العنف ضد النساء

كالعادة فإن نشاطات التوعية التي ينفذها المركز وصلت آلاف النساء والرجال عبر عدد من المؤسسات الشريكة من مدارس وجامعات ومؤسسات قاعدية. بالإضافة لهؤلاء فقد شارك المئات في ورشات عمل ونشاطات أخرى في ذكرى اليوم العالمي للمرأة وحملة الستة عشر يوماً. من بين النشاطات الكثيرة الناجحة كان هناك برنامج تلفزيوني حواري ذات علاقة بذوات الإعاقة، حيث تم عرض البرنامج 5 مرات على تلفزيون فلسطين، وقد تم في هذه السياق التركيز على نشاطات تبين الصعوبات التي تعانيها النساء ذوات الإعاقة. وقد ارتأى المركز أن يركز رسالة نشاطات يوم المرأة العالمي وحملة الأيام الستة عشر على العنف ضد المرأة وتسليط الضوء تحديداً على جهود المركز في مجال العمل على مسودة قانون حماية الأسرة من العنف، وتطوير نظام التحويلات للنساء المعنفات. (مشروع تكامل)

دمج الذكور في نشاطات المركز، نقطة تحول :

يرى المركز أن هناك ضرورة لإشراك الذكور في النقاشات المتعلقة بالنوع الاجتماعي وحقوق المرأة، وذلك لضمان الحصول على دعمهم لحقوق النساء والاعتراف بحقوقهن بوصفهن مسؤولات فاعلات في المجتمع. في الوقت الذي لا يزال فيه جزء من عمل المركز يستهدف النساء (مثل الحماية في حالات الطوارئ، والإرشاد القانوني، وبعض دورات التوعية) فإن بعض النشاطات الأخرى تستهدف رجالاً ممن يدعمون حقوق المرأة ويعطون وزناً لحملات المركز، بوصفهم أزواجاً أو آباءً وفلسطينيين، وهذا يعتبر إعداد بيئة تحترم حقوق المرأة في الأجيال المقبلة.

هناك 5 رجال متطوعين ضمن فريق المتطوعين الجديد (في منطقة جنوب الخليل) البالغ عدده 27 شخصاً، حيث انضم هؤلاء إلى 12 متطوعاً سابقاً (ما يعني أن هناك 18 رجلاً من أصل 60 متطوعاً). وقد أثبتت الدورة اتدريبية التي يقدمها المركز تحت عنوان " حقوق المرأة حقوق إنسان" نجاحاً في جذب مشاركين رجال. وعلى الرغم من أن عدد النساء المشاركات يفوق عدد الرجال المشاركين في الدورات المختلطة، إلا أن عددا من الذكور شاركوا في الدورات التي تنظم في جامعتي الخليل والقدس، حيث يتعلم هؤلاء مع الآخرين وقد يؤثرون في ديناميكيات العمل، وقد يتمكنون من التعبير عن آرائهم بخصوص دور الرجال في فلسطين فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي. ففي جامعة الخليل شارك 5 طلاب في الدورة التي نظمت هناك من بدايتها لنهايتها. في ذات الوقت فإن هناك رجال مشاركون في الدورات التي تم تنظيمها في جامعة بيرزيت وفي الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية، وعلى الرغم من أن عدد النساء المشاركات كان يفوق عدد الرجال المشاركين إلا أن الفرق لم يكن كبيراً، حيث كانت نسبة المشاركين في دورة بيرزيت 8 ذكور ونسبة المشاركات 18 مشاركة، بينما كانت في دورة الأكاديمية 10 مشاركين و11 مشاركة.

الهدف الاستراتيجي الثالث: توسيع وتحسين وتقديم الخدمات للنساء اللواتي يعانين من التمييز أو العنف

مؤشرات إيجابية حول حصول النساء على ما يحتجنهن من الخدمات التي يقدمها المركز

استقبل المركز هذا العام 411 مستفيدة جديدة من خدمات الإرشاد القانوني والاجتماعي من قبل محاميات المركز وباحثاته الاجتماعيات العاملات في القدس ورام الله والخليل وبيت لحم بالإضافة إلى تقديمه استمراره بتقديم الخدمة القانونية والاجتماعية لمستفيدات من العام 2010 . تشير المعلومات الخاصة بالتحويلات إلى نتائج مشجعة/ حيث أن هناك 58 مستفيدة تم تحويلهن من قبل مستفيدات سابقات ما يشير إلى أن الخدمة التي يقدمها المركز مهنية. وإذا نظرنا إلى عدد النساء اللاتي يتم تحويلهن للمركز من قبل المؤسسات الأخرى يمكن القول أن هذه المؤسسات ثتق بالمركز وبعمله حيث تم تحويل 106 نساء من قبل المحاكم الشرعية، و 4 نساء من قبل مؤسسات حكوميه و50 منهم من قبل مؤسسات أهلية.

مركز المرأة يقوم بتقديم تدريب بالتعاون مع مؤسسات شريكة حيث يصل إلى مستفيدات أكثر

قام فريق مركز المرأة بالتعاون مع مؤسسات شريكة أخرى مثل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ومركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق بعقد دورات تدريبية للمهنيين/ات لإكسابهن/م مهارات فنية ومهنية في التعامل مع النساء المعنفات. بالإضافة لنشر رؤية المركز لمستفيدين رئيسيين فإن هذه المشاريع التي يقوم المركز بتنفيذها على شكل استشارات تعتبر مصدراً من مصادر الدعم التي تمكن المركز من تغطية نفقاته، حيث تأتي هذه المشاريع بناءً على طلب وزارة الشؤون الاجتماعية التدريب للعاملات في المأوى الجديد الذي تم افتتاحه في نابلس حول التعامل مع النساء المعنفات وكذلك تم عمل تدريب بناءا على طلب المؤسسات الحكومية والغير حكومية من القطاعات الصحية والشرطية والاجتماعية.

تطوير نظام تحويل قانوني صحي اجتماعي متكامل للنساء المعنفات

يعمل مركز المرأة بالشراكة مع مؤسسة جذور للإنماء الصحي على تنفيذ مشروع لتطوير نظام تحويل شرطي وصحي واجتماعي مستدام خاص بالنساء المعنفات في فلسطين. شارف المشروع على الانتهاء في نهاية عام 2011، وكان يسعى للتعامل مع قضايا النساء المعنفات عبر نشاطات التوعية والتدريب. وفي عام 2011 تم تجريب نظام التحويلات في محافظتي رام الله وأريحا، وتم تسليم مسودة نهائية من نظام التحويلات إلى وزارة شؤون المرأة ووزارة الشؤون الاجتماعية.

الهدف الاستراتيجي الرابع: توثيق انتهاكات حقوق النساء ونشر المعلومات وتعميمها من خلال التقارير وأوراق المواقف محليا وإقليميا ودوليا

جلب انتباه دولي لتأثير ممارسات الاحتلال الإسرائيلي على النساء في قرية النبي صالح

عمل برنامج المناصرة الدولية في المركز بشكل وثيق مع نساء في قرية النبي صالح خلال العام، حيث استثمر المركز دوره المتنامي في مجال المناصرة على الصعيد الدولي لدعم القرية ونضالها من أجل العيش بكرامة في مواجهة الاعتداءات التي تتعرض لها القرية على أيدي مستوطني مستوطنة حلميش المجاورة. وقد

أصبح مركز المرأة معروفاً في القرية بدوره وعمله بشكل مباشر مع النساء وخصوصاً القياديات منهن لتوفير عناوين دولية لهن لنشاطات المناصرة الخاصة بالقرية.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز القدرات الذاتية لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وأدائه ومساندته

بناء موقع إليكتروني جديد

إن قيام المركز بإجراء تعديلات على موقعه الإليكتروني – بشقيه العربي والانجليزي وخصوصاً الصفحة الخاصة بالمناصرة الدولية– أعطى للموقع طابعاً مميزاً. فقد وفر هذا التحديث على المركز المال والوقت، حيث يستطيع المركز الآن إدارة محتويات الموقع فوراً دون الحاجة للجوء إلى خدمات مختص.

صعوبات ودروس مستقاة

سار غالبية العمل وفقاً لما مخطط له خلال العام، فقد شهدت وحدة الخدمات ازدياداً قليلاً في عدد المستفيدات من المتوقع، ولكن المركز يعتبر ذلك نتيجة إيجابية. أما التحدي الكبير الذي واجهه المركز فيتمثل في توسع مركز خدمات الحماية في حالات الطوارئ من حيث زيادة الطاقة الاستيعابية للمركز(أنظر الجزء رقم 3.2.1 أدناه). فقد كان المركز يعمل وفقاً للمخطط وذلك بتقديم خدمات لثمان نساء معنفات خلال الشهرين الأولين من السنة، ولكن كان هناك نقاشات حادة مع الشرطة المحلية والسلطات المحلية بهدف إعادة افتتاح مأوى، واستمرت المفاوضات حتى نهاية العام، على الرغم من دعم المكتب الرئيسي لوزارة الشؤون الاجتماعية لعمل المأوى، وغيره من مقدمي الخدمات وصناع القرار. وفي الوقت الحالي أصبح المركز يعمل على إشراك منسقة المأوى لتقديم تدريب لغيرها من النساء لنقل خبراتها حول إدارة المآوي لهن، بالإضافة إلى المشاركة في تدريب دولي حول عمل المآوي ، وفي نفس الوقت يستمر العمل من أجل إعادة افتتاح المأوى.

هناك مكون آخر من مكونات برنامج المركز لم يتقدم هذا العام، وهو نشاطات المناصرة الخاصة بمسودة قانون الأحوال الشخصية. فمن جهة أعطي هذا الموضوع أولوية ثانوية، حيث تم التركيز على تدخلات متعلقة بقانون العقوبات حول قضية قتل النساء، ومن جهة أخرى لا يستطيع المركز حالياً أن يضغط على السلطة الفلسطينية لمناقشة مسودة قانون الأحوال الشخصية وإقرارها. ولكن المركز سيستمر خلال السنة القادمة في الدفاع عن حقوق النساء بموجب قانون الأحوال الشخصية.

من خلال المصاعب التي واجهها المركز فقد تعرف على محاسن ومصاعب العمل مع مؤسسات شريكة. من بين الصعوبات المتعلقة بالعمل مع مؤسسات شريكة فقدان بعض السيطرة على خطط العمل والمواعيد النهائية لإنجاز المهمات. ولكن نظراً للأجندة الاجتماعية الصعبة التي يعمل عليها المركز فمن الضروري أن يمضي العمل بشراكته مع بعض الوزارات التي تقدم الدعم لعمله، ومع ائتلافات أخرى تدعم عمله كذلك.

من الدروس التي تعلمها المركز في السنة الماضية ويطبقها هذا العام المرونة وترتيب بعض المشاريع تسلسلياً، وخصوصاً فيما يتعلق بتخطيط دورات التوعية بما يتلائم مع احتياجات الفئات المستهدفة. فعلي سبيل المثال تم خلال العام إيلاء المزيد من الاهتمام لنشاطات التواصل مع الجماهير، حيث يتم تنظيمها في وقت لا يتضارب مع مواسم الحصاد والقطاف، وتتلائم مع أوقات الدوام المدرسي مثلا.

الجزء الثاني: التقرير التفصيلي حسب الأهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي الأول: المساهمة في تطوير البيئة التشريعية والسياسات المؤسساتية ذات الصلة التي تدعم وتحمي وتمكن المرأة.

1.1 تغيير القوانين والمواد الحالية والبحث عن تقديم قوانين ومواد جديدة يكون لها أثر محدد على النساء من خلال اقتراح مسودات ونصوص يتم وضعها بالتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني والمجموعات الداعمة.

1.1.1 الضغط والتأثير من أجل إقرار قانون عقوبات يراعي ويحترم حقوق النساء

لمركز المرأة خبرة طويلة في مجال الضغط على جهات مختلفة لتعديل قانون العقوبات الساري، حيث أن المركز عضو مؤسس في ائتلاف قانون العقوبات. يقوم الائتلاف بدور الهيئة الجامعة لعدد من المؤسسات التي تسعى لتوحيد مطالب مؤسسات المجتمع المدني القاضية بإجراء تعديلات على قانون العقوبات. اجتمعت المؤسسات الأعضاء في الائتلاف في شهر كانون الثاني لمراجعة مسوّدة القانون التي ساهم المركز في إعدادها بوصفة عضو في لجنة الصياغة التابعة لوزارة العدل. وفي شهر آذار شارك المركز في مؤتمر استمر ليومين، كان على رأسه اللجنة الوطنية المكلفة بصياغة قانون العقوبات، وذلك بهدف مراجعة مسوّدة القانون .

وفي مطلع شهر نيسان اجتمع الرئيس محمود عباس مع اللجنة الوطنية وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني من أجل إطلاعه على آخر مستجدات العمل على مسوّدة القانون وإيجابيات قيامه بإقرار القانون بمرسوم رئاسي. وقد كان للرئيس تحفظات على قضيتين كان المركز المرأة قد عمل بجد من أجلهما، وهما: إلغاء عقوبة الإعدام، والعذر المحل أو المخفف في حالات قتل النساء على خلفية ما يسمى شرف العائلة. ولكن الرئيس اشترط الحصول على فتوى من الأزهر لضمان انسجام القانون مع الشريعة الإسلامية.

وفي شهر أيار، وبعد حصول تقدّم في جهود المصالحة بين حركتي فتح وحماس، اجتمع فريق الصياغة من أجل تقييم الانعكاسات المحتملة لمسوّدة القانون، حيث تم التخطيط لعقد خمسة اجتماعات مع وزراء حكومة الوحدة الوطنية الجديدة التي كان من المفترض أن تتشكل، ولكن الحكومة لم تتشكل. كما أن الإرادة السياسية اللازمة لإقرار القانون بمرسوم رئاسي قد تعرضت لانتكاسة على الرغم من الآمال التي انعقدت على عملية ديمقراطية شاملة. وفي نفس الوقت فإن تحليل هذه الانتكاسة يعتبر تحدياً كبيراً. فالمركز يدعم العودة للمؤسسات الديمقراطية من أجل إقرار القوانين، ولكنه يشعر أنه لا يمكن الانتظار لفترات طويلة لتتم المصالحة، ذلك أن حياة النساء وحقوقهن الأخرى معرضة للخطر والانتهاك كل يوم.

هناك تحدٍ آخر واجه عملية إقرار القانون يتمثل في صعوبة الإبقاء على هذا الموضوع كأولوية على الأجندة السياسية. فعلى سبيل المثال إذا كان للمجلس التشريعي أن ينعقد مجدداً لن يتم إعطاء قانون العقوبات أولوية

على القضايا الاقتصادية على الأجندة السياسية، وحتى إذا تمت مناقشة المسوّدة فقد تجد معارضة من قبل حركة حماس ليس لأسباب أيديولوجية وإنما لأنها لم تلعب دوراً مهماً في عملية الصياغة ولأنها قد أعدت مسوّدة قانون عقوبات خاص بها في غزة.

كما كان لمقتل الطالبة الجامعية آية برادعية دوراً مهماً في الإبقاء على هذه القضية قائمة على الأجندة السياسية، ذلك أن مقتلها أثار موجة من السخط الشعبي ورجح كفة الدعم الشعبي لصالح إحداث تغييرات عاجلة على القانون من أجل حماية النساء. ومع وصول قضية قتل النساء إلى قضية يتم مناقشتها على المستوى الوطني عقد المركز عدة اجتماعات مع الائتلاف مع مؤسسات حقوق الإنسان ومؤسسات حقوق المرأة من أجل تبني قانون عقوبات جديد.

في أواسط شهر أيار أصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً رئاسياً، أسقط بموجبه المادة 340 من قانون العقوبات الأردني الساري في الضفة الغربية والمادة 18 من قانون العقوبات البريطاني الساري في قطاع غزة، في خطوة تبدو للوهلة الأولى بأنها تضع حداً للتهاون في الأحكام الصادرة بحق مقترفي جرائم القتل ضد النساء بحجة الدفاع عما يسمى شرف العائلة. ولكن المركز قام بنشر تحليل قانوني بهذا الخصوص بالاستناد إلى حالات دراسية تم توثيقها ونتائج حالات تم تحليلها،[19] وقد توصل المركز إلى أن الكثير من الأحكام المتهاونة تعطى لمقترفي هذه الجرائم بالاستناد إلى مواد أخرى في القانون، والتي تمنح القاضي السلطة التقديرية في إعطاء المجرمين ظروف قضائية مخففة (ومن الأمثلة على هذه المواد: المادة 98، والمادة 99 والمادة 100 من قانون العقوبات الأردني). لذا فإن المركز، وفي الوقت الذي يثني فيه على الرفض العام لجرائم قتل النساء، إلا أنه في الوقت ذاته يطالب باتخاذ المزيد من الخطوات أكثر جدوى لوضع حد لجرائم قتل النساء. لذا فإن المركز والمؤسسات الحقوقية والنسوية ستواصل ممارسة الضغط على الرئيس والمشرعين وسيبقي على زخم العمل الذي مكّنه من إقناع الرئيس إصدار مرسوم رئاسي؛ لضمان اكتمال الخطوة التي بدأها الرئيس لوضع حد للممارسات المؤذية للنساء.

[19] هذه الوثيقة متوفرة الآن باللغة العربية ويمكن الوصول إليها عبر الرابط التالي:
http://www.wclac.org/userfiles/Legalperspective-on-the-presidential-decree-criminal-law.pdf.

1.1.2 إعادة تفعيل اللجنة الوطنية الخاصة بقانون الأحوال الشخصية بصفتها جهة تدعو الى إيجاد مواد قانونية تنصف النوع الاجتماعي في قانون الاحوال الشخصية.

يعمل مركز المرأة ضمن ائتلاف مؤسسات مجتمع مدني من أجل تشجيع إقرار قانون أحوال شخصية فلسطيني موحّد ينص على حقوق متساوية بين الرجل والمرأة. كما يقوم الائتلاف بالضغط من أجل إقرار قانون أحوال شخصية جديد، وهو ما يفضله المركز، أو أن يتم على الأقل معالجة ست قضايا مهمة في القانون الساري، وهي: سن الزواج، والأملاك المشتركة، وتعدد الزوجات، والطلاق، والحضانة، والمساواة أمام القانون (في قضايا مثل المساواة في الشهادة التي تدلي بها المرأة في حالات الخلافات الزوجية).

نظراً لحساسية القضايا التي يتناولها قانون الأحوال الشخصية، شعر ممثلو مؤسسات المجتمع المدني أن الطريقة الأفضل لإحداث تغييرات على القانون تكون عبر ائتلاف يقوده الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.[20] لا يزال هناك تحديات تواجه العمل في الوقت الحالي، منها توزيع العمل بين أعضاء الائتلاف من أجل تعزيز الشعور بملكية العمل والشراكة بين الفاعلين المختلفين، ولكن المركز لا يزال ينتظر أن يلتئم الاتحاد حتى تجتمع اللجنة الوطنية لمناقشة مسوّدة القانون. وفي هذا السياق، قام المركز عدة مرات بالحث على القيام بهذه الخطوة، ولكن في كل مرة يقوم فيها المركز بالاتصال بالاتحاد يطلب منه أن يقوم بأي تحرك على هذا الصعيد، ويتلقى ردود تطمئنه بأن الأمر قيد البحث وسيتم الانتهاء منه سريعاً. وبما أن هذا الأمر لم يتحقق حتى الآن فإن المركز متردد في التدخل والترتيب للاجتماع بنفسه، لأن هذا قد يؤدي إلى تجاذبات غير مرغوب فيها، ويفهم على أنه تدخل من قبل المركز في شؤون تخرج عن إطار اختصاصه. لذلك فإن جهود المركز المتعلقة بهذا البند لم تحرز تقدم يتوافق مع التوقعات، حيث اقتصرت النشاطات في هذا المضمار في العام 2011 على مساندة اجتماعات اللجنة الوطنية، على عكس العام الماضي الذي كان يزخر بالنشاطات ذات الصلة.

[20] أنشئ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1965 كهيئة من هيئات منظمة التحرير الفلسطينية، ويعتبر الجهة الرسمية التي تمثل المرأة الفلسطينية في الأرض المحتلة والعالم. تتمثل أهداف الاتحاد بالآتي: تحشيد النساء للنضال من أجل الحرية، والارتقاء بالوعي السياسي لدى النساء وتعزيز مشاركتهن السياسية، وإدماج النساء في القوى العاملة والاقتصادية، والارتقاء بالمستوى الصحي والثقافي للمرأة الفلسطينية. يمكن زيارة موقع الاتحاد من خلال الرابط التالي: .(http://gupw.net/ar/; http://blog.world-citizenship.org/wp-archive/1531)

من أجل جعل العمل على القانون شاملاً يخطط المركز لتشكيل فريق من شركاء مهمين في الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، والمحاكم الشرعية، حيث سيتم البناء على تجربة المركز الإيجابية في العام الماضي فيما يتعلق بصياغة مسوّدة قانون العقوبات، وخبرته السابقة في العمل مع ائتلاف مؤسسات المجتمع المدني الذي كان يعمل من أجل معالجة قضايا النوع الاجتماعي في قانون الأحوال الشخصية.

1.1.3 تشكيل وتدريب وتمكين لجان مناطقية في المحافظات الفلسطينية داعمة للإصلاحات في قانون الاحوال الشخصية

قام المركز وأعضاء التحالف بتشكيل خمس منتديات للنقاش في مواقع مركزية في غزة وأريحا ورام الله بهدف إشراك 111 مشاركة ومشارك (92 امرأة و 19 رجلاً) من قطاع غزة والضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) في المناقشات. تم في هذه المنتديات تمكين المشاركات والمشاركين وتزويدهم بكم كبير من المعلومات تختص بقضايا مهمة تتعلق بإصلاح قانون الأحوال الشخصية، وكيفية التعامل مع الأصوات المحلية التي تعارض هذا الإصلاح. وكنتيجة لهذه النشاطات يعتقد المركز أن أعضاء اللجنة أصبحوا أكثر ثقة في عقد جلسات نقاش عامة وتنظيم نشاطات مناصرة تختص بقضايا قانون الأحوال الشخصية. بالإضافة لذلك فإن الاستثمار في أعضاء اللجان المناطقية ، وخصوصاً عبر تقديم تدريب متخصص في مجال مهارات المناصرة، سيمكّن الأعضاء من أن يكونوا مساندين لحقوق المرأة يتمتعون بفعالية أكبر، وذلك من خلال العمل على قضايا قانون الأحوال الشخصية. وقد كانت تلك نقلة كبيرة اتجاه تنظيم 15 ورشة عمل في جميع أنحاء الضفة الغربية التي دعمها المركز وكان على رأسها أعضاء مجموعات إصلاح قانون الأحوال الشخصية التابعة للمركز.[21]

<u>تنظيم منافسة إعلامية</u>

في سبيل تعزيز الوعي العام بالقضايا المتعلقة بإصلاح بقانون الأحوال الشخصية، وتشجيع مشاركة الصحافيين الشباب في هذه القضية، قام المركز بتنظيم منافسة إعلامية تستهدف الشباب العاملين في المجال

[21] هذه النشاطات مفصلة تحت البند 1.2.1.

الإعلامي وطلاب الإعلام في كليات الإعلام، حيث طلب منهم كتابة مقالات تتناول قضايا الإصلاح المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية. قام المركز أولاً بالإعلان عن المنافسة في شهر أيار في الصحف وعلى الشبكة العنكبوتية وعلى يافطات في الجامعات ودوائر الإعلام في الجامعات. وقد قام المركز باختيار لجنة تحكيم مكونة ثلاثة من العاملات في المركز وأربعة أعضاء من خارجه (رجلين وامرأتين) من المختصين في الإعلام للتحكيم. تم الترتيب لإنهاء المسابقة في شهر أيلول، على أن تعلن النتائج خلال فعالية الأيام الستة عشر لمناهضة العنف ضد المرأة التي تجرى في شهر تشرين الثاني وشهر كانون الأول. ولكن نظراً لمحدودية عدد المقالات التي تم استلامها مع حلول موعد الفعالية ارتأى المركز تمديد موعد استلام المقالات، وتأجيل الحكم عليها حتى 8 آذار، ذكرى اليوم العالمي للمرأة. وفي هذه الأثناء كان يجب اتخاذ المزيد من الخطوات لتشجيع متنافسين آخرين للمشاركة في المسابقة.

وفقاً لخطة المركز الأصلية تم الإعلان عن المسابقة في صحيفتي الأيام والقدس. ومن أجل الترويج للمسابقة بشكل أكبر تمت الاستفادة من فرق المتطوعين مع المركز والمجموعات المساندة لقانون الأحوال الشخصية في المحافظات باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي حيث تم الاجتماع مع عمداء كليات الإعلام في الجامعات لتشجيع الطلاب على المشاركة ، كما تم الإعلان على شبكة "معاً" الإعلامية. ومن أجل استقبال المزيد من المشاركات من المتنافسات والمتنافسين تم تمديد الموعد النهائي لاستلام المشاركات عن المسابقة وتغيير الشرط المتعلق بعمر المشاركات والمشاركين، حيث تم تعديله ليكون متاح للجميع. ومن خلال الاجتماعات مع الجامعات تم تشجيع الشراكة القائمة منذ زمن طويل معها حيث تم إدراج السابقة ضمن نشاطات التعاون بين المركز والجامعات. كما تمت زيارة عمداء كليات الإعلام في كل من جامعة بيرزيت ، وجامعة القدس، والكلية العصرية، وجامعة الخليل، وجامعة البوليتيكنيك ، وجامعة النجاح، والجامعة الإسلامية (من خلال منسقة المركز في غزة) وجامعة الأزهر لدعوة الطلاب للمشاركة في المسابقة. وقد رحّب عميد كلية الإعلام في جامعة النجاح بالأمر وأبدى مساندة له، حيث تمت دعوة المركز للتحدث مع الطلاب مباشرة حول المسابقة والإصلاح القانوني.

1.1.4 الضغط والتأثير من أجل تبني مشروع قانون حماية الاسرة من العنف

عمل المركز مع مؤسسات مجتمع مدني أخرى من أجل إعداد مسوّدة نهائية من قانون حماية الأسرة من العنف منذ عام 2004، ولكن حتى الآن لم يتم إقرار قانون فلسطيني خاص بحماية الأسرة من العنف . وقد تأكد المركز من أن الملاحظات التي قدمتها موظفات وموظفي المركز ومستشارين من خارج المركز أخذت بعين الاعتبار في مسوّدة القانون الحالية. كما قام المركز بصياغة مذكرة قانونيه لإرفاقها مع نص مسودة القانون، حيث تم استعراض خلفية بعض المواد والمسوّغ من وراء طرحها. تم بعد إعداد هذه الأوراق عقد اجتماع مع وزيرة الشؤون الاجتماعية لمناقشة القانون معها، وقد وافقت الوزيرة على دعم مسوّدة القانون. كما يخطط المركز للاجتماع مع وزيرة شؤون المرأة خلال عام 2012. واستناداً للمناقشات التي جرت مع وزيرة شؤون المرأة في السابق فإن المركز واثق من أن الوزيرة ستدعم مسوّدة القانون. ومع هذا الدعم الذي حظي به القانون من قبل وزارات مهمة، من المتوقع أن يتم عرض مسوّدة القانون عام 2012 على مجلس الوزراء.

من أجل الحصول على دعم شعبي للقانون قام المركز بعرض مسوّدة القانون على مؤسسات نسوية ومجتمعات محلية خلال 4 ورشات عمل نظمت في مواقع مختلفة، حيث تم عقد واحدة في القدس بمشاركة 13 امرأة، وواحدة في الخليل بمشاركة 18 امرأة، وواحدة في قلقيلية بمشاركة 28 امرأة، وواحدة في رام الله بمشاركة 13 امرأة و 4 رجال. وقد ذكرت المشاركات والمشاركون أن هذه الورش يجب أن تتوسع من أجل تعريف المزيد من الناس بالعنف الذي تتعرض له النساء بشكل عام، وبمسوّدة القانون على وجه الخصوص. كما أوصت المشاركات بعدد من الخطوات، منها: الاستفادة من الإعلام لتوعية الفلسطينيين بالعنف الذي تتعرض له المرأة في المجتمع الفلسطيني.

1.1.5 تعديل القوانين والأنظمة والإجراءات التي تتعلق بوضع النساء في المعاملات المالية والبنكية في فلسطين

قام المركز بإجراء تحقيق معمق في هذه القضية خلال السنة مدفوعاً باعتقاده بأهمية تحقيق ما يمكن تحقيقه من تغييرات على مستوى القوانين لضمان المساواة القائمة على النوع الاجتماعي، وكذلك تحقيق ما أمكن من التغييرات الجذرية على القوانين، وخصوصاً في ظل تعليق عمل المجلس التشريعي الفلسطيني. شرع المركز

بالعمل على هذه القضية من خلال محاولته تحديد الجوانب التي تتعرض فيها المرأة للتمييز فيما يتعلق بالشؤون المالية، وذلك بالإطلاع على الأنظمة المعمول بها والممارسات اليومية. كما قام المركز بمراجعة عدد من القوانين المتعلقة بالمرأة عند التعامل مع البنوك والمال، وقد شملت هذه القوانين قانون سلطة النقد، والقانون التجاري، وقانون صندوق الأيتام. وفي هذا السياق اجتمع المركز مع البنك العربي، وبنك القاهرة عمان، وبنك فلسطين، وسلطة النقد لمناقشة الفروقات بين المرأة والرجل في اللوائح التي تنظم العمليات البنكية والمالية في الجوانب التالية:

- فتح الحسابات البنكية (الحاسب الجاري، وحساب التوفير، والتجاري)
- إدارة حسابات القاصرين والوصول إليها.
- الشهادة على المعاملات المالية.
- معاملات القروض.
- تحويل /الوصول لمؤخر الصداق للأرملة قبل تسديد الديون الأخرى المترتبة على الزوج المتوفى أو دفع الميراث للأبناء وغيرها من الأمور.
- كيفية تعامل البنوك مع النساء اللاتي يرتدين الحجاب (البرقع) للتعرف على هويتهن.

على مستوى القضايا الأساسية – أي فتح حساب بنكي شخصي– لا تميز أنظمة سلطة النقد بين الرجل والمرأة، ولكن فيما يتعلق بالقضايا الأخرى المذكورة أعلاه جميعها فإن هناك تمييز يحد من تمكين المرأة وتطوير وضعها في العائلة وممارسة التمييز الذاتي ورفع مستوى انكشافها (استضعافها) أمام أي أزمة تقع في أي وقت.

قام المركز بعقد ثلاث ورشات عمل مع مؤسسات نسوية أخرى (حيث تم على وجه الخصوص استهداف نساء عاملات لهن على الغالب حسابات بنكية) وذلك بهدف تعريفهن بحقوقهن فيما يتعلق بإجراءات البنوك ومن أجل توثيق ما تعرضن له من انتهاكات بهذا الخصوص. تم عقد الورشات في المواقع التالية: نابلس

(بمشاركة 45 امرأة من محافظات سلفيت وقليقيلية ونابلس وجنين)، والخليل (بمشاركة 14 امرأة ورجلين) ورام الله (8 مشاركات و3 رجال). تمكن المركز خلال الورشات من توثيق حالتين تعرضت فيهما حقوق النساء للانتهاك. وتشير النتائج الأولية التي توصّل إليها المركز أن هذا الموضوع يستحق المزيد من البحث والتوثيق للحالات التي يتم فيها تمييز بسبب النوع الاجتماعي نتيجة للأنظمة المعمول بها.

1.1.6 استحداث أنظمة وإجراءات ولوائح لضمان حصول النساء على حقوقهن الإرثية

يقوم المركز بتوجيه اهتمام أكبر لقضايا الإجراءات المتعلقة بالميراث انطلاقاً من اعتقاده بأن هذا الجانب من الجوانب الرئيسية التي يتم فيها تمييز ضد المرأة، وأن المركز بإمكانه تحقيق نتائج إيجابية ملموسة. يرمي المركز من خلال هذا العمل إلى إيجاد دائرة حكومية خاصة تختص بقضايا الميراث، حيث يجب أن تعمل هذه الدائرة على ضمان حصول النساء على حصصهن من الميراث وكيفية المطالبة بها. كما يجب أن تتمتع الدائرة بسلطة لتنفيذ قرارات المحاكم بالنيابة عن النساء في حالات الميراث.

فرغ المركز من مراجعة أدبيات للأنظمة والإجراءات المعمول بها فيما يتعلق بالحصول على حقوق الميراث. كما تم تنظيم اجتماع للإطلاع على تجارب سابقة مع جمعية المرأة العاملة للتنمية، والوحدة القانونية في دائرة تسجيل الأراضي، ووزارة الاقتصاد الوطني. ولكن هناك حاجة لاجتماعات أخرى من بينها على سبيل المثال وزارة المالية، ووزارة الداخلية، ووزارة الشؤون المدنية (المسؤولة عن إصدار شهادات الميلاد والوفاة).

كما قام المركز بعقد اجتماعات مع شركاء فاعلين مهمين آخرين من بينهم على سبيل المثال قاضي القضاة في المحاكم الشرعية، حيث أعرب عن دعم كبير لعملنا على هذه القضية، وأشار أيضاً إلى الحاجة الماسة لتنفيذ قرارات المحاكم الشرعية بهذا الصدد، وتحدث عن إنشاء دائرة مختصة بإنفاذ قرارات المحاكم الشرعية في القضايا المتعلقة –على سبيل المثال– بحضانة الأطفال، والنفقة، والميراث. كما أعربت وزارة العدل عن دعمها لعمل المركز بهذا الصدد، وعن رغبتها في إنشاء شراكة مع المركز والقيام بما في وسعها لتيسير عمل المركز. وهذا يعتبر مؤشراً إيجابياً، حيث يعتبر المركز أن وزارة العدل هي الجهة المنوط بها تنفيذ القانون.

قام المركز بتنظيم ثلاث ورشات عمل حول إجراءات الميراث، استهدفت نساء عاملات، وممثلات عن مؤسسات أهلية ومؤسسات مجتمع مدني، وقضاة محاكم شرعية، ومختصين بالبنوك وممثلين عن الحكومة. انعقدت هذه الورشات في مناطق مختلفة، هي: نابلس (بمشاركة 33 امرأة وستة رجال) ورام الله (بمشاركة 9 نساء و5 رجال) والخليل (بمشاركة 27 امرأة و4 رجال).

1.2 ابراز النواقص في التشريعات الحالية وحشد الدعم للإصلاحات المقترحة

1.2.1 حشد الدعم لتبني الاصلاحات المقترحة لقانون الأحوال الشخصية

قام المركز في النصف الثاني من السنة بتشكيل 13 لجنة استشارية في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، موزعة بشكل عام في كل المحافظات. كما تم تشكيل لجنة أخرى في غزة تعمل على جلب ممثلين من مؤسسات نسوية في قطاع غزة للتنسيق فيما بينهن بهذا الخصوص. يهدف المركز من وراء إنشاء هذه اللجان إلى حشد الدعم لمسوّدة قانون الأحوال الشخصية في المحافظات المختلفة، وبناء فهم موحد بالقضايا المتعلقة بالإصلاح القانوني والحساسة لقضايا النوع الاجتماعي. تضم اللجنة في عضويتها أكاديميين، وصناع قرار، وطلبة، وممثلين عن مؤسسات مجتمع مدني.

قامت اللجان المناطقية بقيادة 15 ورشة عمل حول المسوّغات القانونية للتغييرات المقترحة على قانون الأحوال الشخصية، وقد قامت اللجان بذلك بدعم من المركز وبالبناء على ورشات العمل التي تم تنظيمها خلال عام 2010 . وقد تم عقد الورشات في كل من جنين، والخليل، وطولكرم ، وقلقيلية ، وبيت لحم، والقدس، وأريحا، ونابلس، وسلفيت ، ومنطقة شمال غزة ووسطها، ومدينة خانيونس ، ورفح. شارك في الورشات 617 مشاركة ومشارك (570 امرأة و 47 رجلاً) من بينهم أفراد من المجتمعات المحلية.

1.2.2 نشر وتعميم الدراسات التي تبرز الحاجة لقانون فلسطيني يلبي احتياجات النساء

قام المركز بتحول في تركيزه في الخطة الاستراتيجية للأعوام 2010–2012، حيث أولى المركز اهتماماً أكبر لإعداد دراسات وتقارير حول جرائم قتل النساء بالاستناد إلى ما يتم توثيقه من قبل المركز (أنظر

الهدف رقم 4)، وكذلك دراسات وتقارير تتعلق بانتهاكات القانون الإنساني الدولي ارتباطاً بالمرأة. بيد أن المركز لا يزال لديه مواد تتعلق بجوانب قانونية واجتماعية سيقوم بنشر دراسات وتقارير حولها، بالاستناد إلى دراسات سابقة وأحداث ساهمت في بلورة رؤية مركز المرأة النسوية ، أو بالاستناد إلى مشاريع خاصة قيد التنفيذ. أما الدراسات التي لازالت قيد العمل فهي:

- دراسة حول قانون الأحوال الشخصية.
- تحليل قائم على النوع الاجتماعي للمسودة الثالثة لدستور فلسطين.
- دراسة تقييم احتياجات للنساء في فلسطين.
- إضاءات على تجربة البرلمان الصوري.

تم نشر الدراستان المتعلقتان بمسوّدة الدستور وقانون الأحوال الشخصية. وبما أن المركز لا يقوم بتصميم الدراسات داخلياً (أي داخل المؤسسة) فإن عمليتي التصميم والطباعة استغرقتا طويلاً. قبل نشر الدراسة الخاصة بمسوّدة الدستور تم توزيع نسخاً منها على شبكات حقوق امرأة غير رسمية في مصر، حيث تقوم هذه الشبكات بالعمل على تشجيع الحوار حول دستور مصري جديد يراعي قضايا النوع الاجتماعي ويحمي حقوق المرأة ويمنحها فرصاً متكافئة مع الرجل.

أما الدراسة المتعلقة باحتياجات النساء– التي تستند إلى بحث اجتماعي نفذه المركز حول كيفية رؤية المرأة الفلسطينية لأولوياتها واحتياجاتها أخذا بالاعتبار القيود التي يفرضها الاحتلال والمجتمع الذكوري– فقد تمت إعادة صياغتها بعد بعض التأخير بهدف التأكد من أن نتائجها تعكس الأوضاع الحالية للمرأة. أما الدراسة المتعلقة بتجربة البرلمان الصوري فلا تزال قيد المراجعة، ذلك أنها تحتاج لوقت طويل للعمل عليها من قبل نساء هن الآن مديرات لمؤسسات أهلية. وهي لا تعتبر أولوية ملحة.

<u>تشتيت شمل العائلات الفلسطينية من قبل الاحتلال الإسرائيلي</u>

شرع المركز خلال العام بالعمل على مشروع طموح متعدد الشراكات والتمويل؛ بهدف تقديم مساعدة قانونية وإرشاداً للنساء اللاتي يتعرض حقهن في حياة أسرية للاعتداء بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، حيث سيتم من خلال هذا المشروع الدفاع عن حقوق هؤلاء النساء. تعمل على تنفيذ هذا المشروع– المموّل من قبل

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومعهد المجتمع المفتوح (Open Society Institute)، ثلاث مؤسسات نسوية فلسطينية، حيث أن هذه المؤسسات تتمتع بقدرات متباينة وتعمل في سياقات مختلفة، على الرغم من القيود المفروضة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وهذه المؤسسات هي: مركز المرأة للإرشاد القانوني، ومركز القدس للنساء، ومركز البحوث والاستشارات القانونية للمرأة في غزة، وتلقت دعماً برنامجياً لا بأس به من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يقوم مركز المرأة بتقديم الإرشاد القانوني والاجتماعي في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، كما يقوم بقيادة عملية التوثيق، ومراجعة الأدبيات وتحليل المادة التي يتم توثيقها. يهدف المشروع إلى إعداد تحليل منهجي باستخدام حالات دراسية وقصص خاصة تقدمها نساء حول معاناتهن نتيجة الانتهاكات الاسرائيلية لحقوقهن. كما يشتمل المشروع على مناصرة وحملة إعلامية لجلب الانتباه لقضايا النساء الفلسطينيات، وخصوصاً في أوساط الأوروبيين المنخرطين في الشؤون السياسية في الشرق الأوسط.

في الوقت الذي واجه فيه المركز صعوبات في بداية المشروع تتعلق بتوظيف طاقم متكامل من محاميات وباحثات اجتماعيات ومستشاري بحث، إلا أن عملية التوظيف تم الانتهاء منها. سيقوم فريق البحث والباحثات الاجتماعيات على مدى المشروع بتوثيق 90 حالة دراسية، ثلاثين منها في القدس، وثلاثين في المدن الأخرى في الضفة الغربية، وثلاثين في غزة. وخلال المقابلات وعملية التوثيق سيقوم طاقم العمل في المركز بتقديم الإرشاد القانوني استناداً للوضع القانوني لكل عائلة من العائلات المعنية، بغض النظر عما إذا كانت القضية ستستخدم في الدراسة أم لا.

شرع المركز بالترويح للمشروع عبر توزيع نشرة تعريفية تم الانتهاء من إعدادها وهي جاهزة للتوزيع. سيتم استخدام هذه الأداة الترويجية لإعلام شركائنا بماهية المشروع وتشجيعهم على تحويل المنتفعات المناسبات للمركز.

1.2.3 مراقبة إجراءات المحاكمة من منظور النوع الاجتماعي

ينظر المركز لهذا النشاط بوصفه تحد جديد سيؤدي إلى تعزيز الأساس الذي يقوم عليه التحليل القانوني لممارسات التمييز ضد المرأة (سواء أكانت ضحية أم متهمة أم مدعية)، وهذا سيؤدي إلى تقوية المبررات التي يستند إليها المركز في نشاطات المناصرة الداعية للإصلاح القانوني. يشمل العمل تحت هذا البند إعداد منهجية البحث ومراجعة الأدبيات. وفي النصف الثاني من العام التقى المركز مع قاضي القضاة لإطلاعه على هدف الدراسة، والتي ستحسن من مستوى الحساسية للنوع الإجتماعي في النظام القضائي الشرعي، بحيث يتم مساعدة النساء في إحقاق حقوقهن. وقد وعد قاضي القضاة بتسهيل عمل المركز من خلال تمكينه من مقابلة موظفي المحكمة والسماح للمركز بالوصول لسجلات المحاكم. وفي السنة القادمة سيقوم المركز بتعيين باحث قانوني لإعداد الدراسة وإجراء الزيارات الميدانية للمحاكم.

1.3 استخدام عمليات الاصلاح القانوني لوضع الأنظمة الداخلية المقدمة على مستوى وزاري والتي تحكم خدمات الحماية الفلسطينية للنساء في حالات خطر العنف

1.3.1 مراجعة ودعم الانظمة الداخلية لبيوت الطوارئ القابلة للتطبيق وطنيا حيث توفر هذه البيوت الحماية للنساء في حالات التعرض لخطر العنف

يعمل المركز مع وزارة الشؤون الاجتماعية في صياغة لوائح داخلية شاملة خاصة بالمآوي والبيوت الآمنة. تم الانتهاء من مسودة كاملة في نهاية عام 2010. وفي طلع عام 2011 طلبت الوزارة من المركز تقديم المزيد من الملاحظات على المسوّدة، حيث تم تسليمها إلى مكتب رئيس الوزراء. وقد قام مكتب رئيس الوزراء بتوزيع المسودات على عدد من الفاعلين بما فيها مركز المرأة للحصول على ملاحظات، حيث قام المركز بإعدادها وتسليمها في موعدها. وقد قام مجلس الوزراء لاحقاً بإقرار المسودة، وبذلك أصبحت هذه اللوائح تمثل سياسة وطنية. لذا فإن المركز يعبر عن سروره بهذه ا لخطوة الإيجابية اتجاه ضمان الحماية للنساء والفتيات المعنفات.

كما قام المركز تحت هذا البند بتنظيم 17 اجتماعاً (في رام الله والمحافظات التي يدير فيها المركز مآوٍ) وذلك لمناقشة مسوّدة اللوائح الداخلية وضمان المساندة من قبل الفاعلين. وقام المركز بتقديم المسوّدات على

لجنة استشارية مختصة بالمأوى والبيوت الآمنة تضم في عضويتها أفراد من مركز المرأة وعاملات في مآوي تديرها الحكومة بالإضافة إلى ممثلين عن مؤسسات حكومية وغير حكومية.

مشروع خاص بعنوان "مساعدة المجلس التشريعي الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية في إعداد فانون جديد يعزز أمن النساء والفتيات الفلسطينيات"

شرع مركز المرأة بتنفيذ مشروع خاص يستمر لعام واحد بالشراكة مع مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة تحت عنوان "مساعدة المجلس التشريعي الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية في إعداد فانون جديد يعزز أمن النساء والفتيات الفلسطينيات". وقد قام مركز المرأة ومركز جنيف وممثلون عن مؤسسات المجتمع المدني والحكومة بعقد لقاء أولي لإنشاء مجموعة عمل من الخبراء في مجال التشريعات الخاصة بالأمن (وبتمثيل للعديد من الفاعلين في المشروع)، حيث سيقوم فريق العمل بإعداد منشورات بالاستفادة من نتائج رئيسية هي حصيلة سبع ورشات عمل، وحلقتي نقاش ومؤتمر (سيعقد عام 2012). أما العدد الكلي للمشاركين في ورشات العمل وحلقتي النقاش فكان 178 شخصاُ، من بينهم 75 رجلاً و 103 نساء.

تشمل العناوين التي تم الاتفاق عليها للنقاش ما يلي:

- تجربة النساء اللاتي خالفن القانون، أو اللاتي على خلاف مع القانون.
- قانون حماية الأسرة من العنف.
- قانون العقوبات.
- النساء ومسوّدة دستور فلسطين.
- قانون الأحوال الشخصية.
- المشاركة السياسية للنساء.
- الأمن الاقتصادي للنساء.

تم عقد حلقة نقاش مع صناع القرار من مختلف الأحزاب السياسية والقطاعات تم فيها عرض نقاط مهمة تمت مناقشتها في ورشات العمل، كما تمت دعوة مختلف المشاركين لتقديم ملاحظاتهم. وقد امتدح العديد من الفاعلين هذه المبادرة وقدموا اقتراحات بنّاءة.

الهدف الاستراتيجي الثاني: المساهمة في زيادة الوعي في المجتمع الفلسطيني فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي وحقوق النساء ومناهضة الممارسات السلبية ضد النساء

2.1 تمكين متطوعي/متطوعات مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والتنسيق معهم لاكتساب مهارات وتنظيم وتسهيل فعاليات زيادة الوعي

2.1.1 توفير الدعم لمجموعات المتطوعين/المتطوعات الخمس في المحافظات (الخليل، بيت لحم، سلفيت ، اريحا، طولكرم)

2.1.2 بناء مجموعة جديدة من المتطوعين/ات لعدد 20 مشارك/ة في منطقة جنوب شرق محافظة الخليل

يدرك مركز المرأة أهمية إدماج الشباب في العمل التطوعي ونشاطات المناصرة الخاصة بحقوق المرأة. لذا، فإن المركز يعتقد أن العمل مع المتطوعين يعتبر طريقة فاعلة لتغيير المواقف والسلوكيات السلبية تجاه النساء، وذلك من خلال بناء شبكة من المتطوعين الذين يتدربون على كيفية تحديد الممارسات السلبية ومواجهتها في مجتمعاتهم المحلية. يتم اختيار المتطوعين من مناطق نائية، حيث يصبح هؤلاء بعد تلقي تدريب ودعم من قبل المركز قادرين على التأثير بشكل كبير في مجتمعاتهم التي لولا جهود هؤلاء المتطوعين لما تمكن المركز من الوصول لها.

لهذا السبب واصل المركز دعم النشاطات التي تنظمها مجموعات المتطوعين الخمسة في جميع أنحاء الضفة الغربية. وقد قام المتطوعون بتنظيم العديد من النشاطات خلال العام، من بينها نشاطات لإحياء ذكرى مناسبات مثل ذكرى الثامن من آذار، يوم المرأة العالمي، والأول من أيار، يوم العمال العالمي، وحملة الأيام

الستة عشر لمناهضة العنف ضد المرأة. وقد اشتملت النشاطات الأخرى التي نظمها المتطوعون على ما يلي:

1) حلقات توعية بهدف تعريف النساء في المناطق النائية والمهمشة بخدمات الارشاد القانوني والاجتماعي التي يقدمها المركز.

2) ورشات عمل للتعريف بالقوانين الفلسطينية السارية وتأثيرها على حقوق النساء، حيث تم تصميم ورشات العمل بشكل يثير نقاشاً مفتوحاً حول أهمية التشريعات التي تراعي النوع الاجتماعي والتي تحمي حقوق المرأة وتؤدي إلى المساواة بين الرجل والمرأة.

3) نشاطات توعوية تسلط الضوء على العنف القائم على النوع الاجتماعي والتي قد تنشأ من ممارسات اجتماعية غير منصفة في المجتمعات المحافظة، حيث استغل المتطوعون هذه الفرص لضغط على صنّاع القرار المحليين بخصوص قوانين توفر حماية لحقوق المرأة، وسعوا إلى تجنيد مدافعين عن حقوق النساء في مجتمعاتهم. وبما أن عدد لا بأس به من المتطوعين هم من المختصين في الإعلام، ارتأى المتطوعون أن يركزوا على تطوير الاستفادة من وسائل الإعلام المحلية المسموعة والمرئية للدفاع عن حقوق المرأة.

4) المشاركة في خلق بيئة تعليمية آمنة للأطفال والمراهقين من خلال تقديم ورشات توعية وإرشاد في المدارس المحلية.

5) عقد شراكات مع مؤسسات محلية تتبنى مواقف مشابهة من أجل ضمان الاستدامة. استغل المتطوعون الشراكات للوصول إلى مجتمعات تم تصنيفها على أنها مستضعفة، والتي لم يكن بالإمكان الوصول إليها من دون المتطوعين.

تأسيس مجموعة متطوعين جديدة في الخليل

بادر المركز إلى تأسيس مجموعة متطوعين جديدة في مناطق نائية جنوب الخليل. تم اختيار هذه المنطقة بسبب وجود حاجة واضحة هناك بسبب العزلة التي تعيشها بعض التجمعات والضغوطات التي تمارسها سلطات الاحتلال عليها.

تتكون المجموعة الجديدة من 27 شخصاً تم اختيارهم بعناية من خريجي الحقوق والإعلام بعد التشاور مع قادة المجتمع المدني المحلي، بناءً على قدراتهم القيادية ودورهم في مجتمعاتهم (حيث يعمل بعضهم في مواقع مؤثرة كالإعلام مثلاً) وقدراتهم الأخرى مثل المعرفة في مجال حقوق المرأة، حيث قام كل متطوّع بتوقيع تعهد مع المركز يعبر فيه عن اهتمامه والتزامه بالدفاع عن حقوق المرأة. وقد قامت منسقة العمل التطوعي في المركز بعقد عدد من الاجتماعات تم خلالها تزويد المشاركات والمشاركين بمعلومات حول المركز وحول مشروع المتطوعين وتوقعات المركز والمتطوعين من المشروع. وفي نهاية النصف الأول من السنة كان المركز يجهز لتدريب حول حقوق المرأة بوصفها حقوق إنسان. وقد كان المركز مدركاً أن المادة التدريبية التي كانت تستخدم في التدريب المتطوعين والمتطوعات السابقات تحتاج لمراجعة، ذلك أن المتطوعين الحاليين يتمتعون بمستوى من المعرفة في مواضيع مثل حقوق المرأة والنوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

خلال النصف الثاني من العام قام متطوعو المركز بتنظيم ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام بواقع 20 ساعة تدريبية شارك فيها 25 متطوعاً ومتطوّعة جديدة في محافظة الخليل (20 امرأة وفتاة، و5 شباب). تم التحضير للتدريب وتنفيذه من قبل فريق مكون من منسقة العمل التطوعي في المركز وباحثة اجتماعية من المركز، والمستشارة القانونية التي تعمل على موضوع المناصرة الخاصة بالإصلاح القانوني. وقد اشتمل التدريب على عناوين مختلفة مثل: بناء استراتيجيات عمل خاصة بالحملات، وإعداد أدوات مناصرة، وتعلّم كيفية إدخال قضايا النوع الاجتماعي في النقاشات التي تدور في المجتمع. كما تم تقديم تدريب آخر حول قضايا تتعلق بالقانون الفلسطيني، حيث تم تسليط الضوء على النواقص التي تعتري القانون وتمس حقوق المرأة.

المتطوعون في الخليل ينفذون مشروع مناصرة محلي

بعد تلقيهم للتدريب ومن أجل إشراك المتدربين في العمل على تحقيق رسالة ورؤية وأهداف المركز، تم تشجيع مجموعة المتطوعين على تطوير فكرة لمشروع. ونظراً لأن الكثير من المتطوعين هم من طلبة الإعلام فقد

قررت مجموعة المتطوعين اختيار مشروع يستطيعون من خلاله استغلال مهاراتهم الإعلامية من أجل الدفاع عن حقوق المرأة. وقد أصبح المتطوعون على معرفة بنضال الفتيات (في سن المراهقة) في قرية إمنيزل النائية من أجل حقهن في التعليم. كما ان القرية التي يبلغ عدد سكانها 500 نسمة تفتقر إلى خدمات أساسية مثل المياه والخدمات الصحية والبنية التحتية بما فيها الشوارع المعبدة والمواصلات العامة. وتشترك هذه القرية مع غيرها من القرى الواقعة في المنطقة المصنفة على أنها منطقة "ج" في أن البناء الجديد فيها أو حتى ترميم البناء القائم قد توقف. وقد قامت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية مؤخراً بإغلاق الصف الحادي عشر والثاني عشر في المدرسة الوحيدة في القرية بحجة أن عدد التلاميذ في هذين الصفين غير كاف لاستمرارهما، وخصوصاً أن ما يصرف عليهما وعلى تكاليف نقل المعلمين إلى هذه المنطقة النائية غير مجد. ونظراً للتهديدات التي قد يشكلها المستوطنون، وطول المسافة التي يجب على الفتيات أن يمشينها للوصول لأقرب نقطة مواصلات للذهاب للدراسة في القرية المجاورة (حيث أن على الفتيات أن يمشين حوالي 6 كيلومتر) فقد منع الآباء الفتيات من الذهاب للمدرسة، ولكن هذا لا ينطبق على التلاميذ الذكور. كما أن بعد القرية عن المواصلات العامة قد حرم الفتيات الأكبر سناً من الدراسة في الجامعات، حيث أن فتاة واحدة فقط ممن أنهين دراستهن الثانوية تمكنت من الدراسة في الجامعة، كما أن على والدتها مرافقتها كل يوم في طريقها لجامعة القدس في يطا وتتعرض للسخرية من قبل الطلاب.

وباستغلالهم لخبراتهم الإعلامية والتدريب حول المناصرة الذي تلقوه من قبل المركز فإن المتطوعين والمتطوعات قاموا بتوثيق قصص خاصة بالفتيات في القرية، وساعدوا أهل القرية في الدفاع عن حقهم في إعادة افتتاح الصفين المغلقين في مدرسة القرية. كما قام المتطوعون بمقابلة معلمين من المدرسة وبعض الأهالي والطلاب من أجل تسجيل شهاداتهم باستخدام كاميرا الفيديو، وساعدوا أهل القرية في صياغة رسالة رسمية لوزارة التربية التعليم تطالب بإعادة افتتاح الصفين. بالإضافة لذلك قام المتطوعون بتشكيل وفد من رجال ونساء القرية ورافقوهم إلى اجتماع مع مسؤولي الوزارة.

<u>إنشاء شراكات مع مؤسسات محلية</u>

قام المركز بالعديد من الاجتماعات مع المتطوعين وعمل خلال العام معهم من أجل تشجيعهم/ن على تكوين شراكات و/أو تعزيز الشراكة مع مؤسسات ومجموعات محلية وغيرها من السلطات. وكانت تلك الاجتماعات تهدف بشكل أساسي إلى مساعدة المتطوعين في تقليل تكاليف نشاطاتهم من خلال إيجاد مساندة محلية ومساهمات مجتمعية تشمل على سبيل المثال توفير غرف للاجتماعات وأجهزة أو طعام.

فيما يلي قائمة بالشراكات الفاعلة التي أنشأها المتطوعون أو عززوها من خلال الاجتماعات أو النشاطات التي نفذوها خلال العام:

مجموعة المتطوعين	المؤسسة الشريكة	عدد الشركاء
بيت لحم	• المجلس القروي في قريتي أم سلمونة ومراح معلا النائيتين • مركز إبداع • المركز النسوي بيت فجار • مركز الخيمة • نادي حوسان • بلدية بيت جالا • مؤسسة تواصل	7
الخليل	• نادي الأمل • جمعية نساء الظاهرية • المركز النسوي–الظاهرية • مؤسسة القدس للتنمية • برنامج الصحة النفسية (وكالة الغوث)	5
جنوب الخليل	• اتحاد لجان العمل الزراعي (جنوب الخليل) • جمعية بنت عارف	2
أريحا	• مركز عين السلطان النسوي • مركز عقبة جبر النسوي • جمعية القمر الخيرية • جامعة القدس المفتوحة • غرفة تجارة وصناعة أريحا • بلدية أريحا	6
طولكرم وسلفيت	• جمعية الشابات المسيحيات (تشارك متطوعتان من متطوعينا في برنامج الدعم النفسي في الجمعية)	10

	• طاقم شؤون المرأة في طولكرم • مركز النجدة في طولكرم • جمعية المرأة الفلسطينية العاملة للتنمية (طولكرم) • برنامج الصحة النفسية التابع لوكالة الغوث في طولكرم. • المركز النسوي في مخيم طولكرم • جمعية شويكة • مركز التأهيل المجتمعي (وزارة الشؤون الاجتماعية) • مركز قفين النسوي • مركز كفر عبوش النسوي	
	مجموع المؤسسات الشريكة التي تم تعريفها بالبرنامج من قبل المتطوعين.	30

2.1.3 تنظيم مجموعة من الأنشطة المركزية لمجموعات المتطوعين في المناطق الأربعة (بيت لحم، اريحا، الخليل، طولكرم)

2.1.4 دعم المتطوعين في تنظيم 25 انشطة حول تمكين المرأة و حقوق النساء والوعي الخاص بالنوع الاجتماعي

تلعب مجموعات المتطوعين دوراً لافتاً في تنظيم وقيادة ورشات عمل توعوية ، وخصوصاً بعد تلقيهم تدريباً من قبل المركز خلال السنوات الماضية. وفي عام 2011 نظّم المتطوعون والمتطوعات 44 ورشة عمل بمشاركة 2013 مشاركاً ومشاركة، وبالشراكة مع 25 مؤسسة شريكة مختلفة.

تمحورت الفعاليات حول إحياء ذكرى يوم المرأة العالمي وفعالية الأيام الستة عشر لمناهضة العنف ضد المرأة، في حين تم ركزت النشاطات الأخرى على حلقات توعية حول قتل النساء، والمراهقة الآمنة، والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، والزواج المبكر، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، حقوق النساء في مكان العمل، وحقوق النساء في القانون الفلسطيني. وقد تم تزويد المشاركات والمشاركين في ورشات العمل بمعلومات من المؤمل أن تساعدهم في الوصول لفهم أفضل للحماية التي يوفرها القانون للمرأة والتغييرات التي قد تحدث على القانون في القريب العاجل، وفهم الكيفية التي تؤدي فيها ممارسات مثل تفضيل الذكور على الإناث والزواج المبكر إلى الاستمرار في السيطرة الذكورية وحالة عدم الأمن التي يشعر بها الأطفال.

ترتكز المعلومات التي تم تقديمها على خبرة المركز والمواد التدريبية التي أعدها بما في ذلك كتيبات مثل دليل " حقوق المرأة حقوق إنسان" ودليل آخر أعده ا لمركز خصيصاً ليستفيد منه المتطوعون والمتطوعات.[22]

2.1.5 رصد وتقييم تجربة العمل التطوعي لمجموعات المتطوعين

قام المركز خلال النصف الثاني من العام بعقد اجتماع داخلي بهدف تطوير منهجية ملائمة لتقييم نشاطات المتطوعين. ومن أجل إجراء تقييم يعكس أكبر قدر من الدقة دون اللجوء لخبرات من خارج المؤسسة قد يترتب عليها تكاليف مالية تم اتخاذ قرار بأن يتم التقييم من قبل موظف مؤهل من بين موظفي المركز (الذي كان يفترض أن يتم من قبل مقيماً خارجياً بالنسبة لبرنامج التطوّع). وقد كانت التغذية الراجعة المقدمة من قبل الهيئة الإدارية بخصوص المنهجية مهمة. ولهذا الهدف اجتمع فريق التقييم مع المؤسسات الشريكة وغالبية المتطوعين على مدى ثمانية اجتماعات في كل من طولكرم وبيت لحم والخليل وأريحا (حيث تم عقد أربعة من اللقاءات مع المؤسسات الشريكة وأربعة مع المتطوعين).

بينت نتائج التقييم أن هناك درجة عالية من الالتزام برؤية ورسالة المركز في أوساط المتطوعين، حيث تمكن المتطوعون من تحليل وضع مجتمعاتهم المحلية بدقة واستجابوا لاحتياجاتهم عبر التخطيط لنشاطات وتنفيذها بما يضمن درجة عالية من المشاركة المجتمعية. وقد لاحظ المقيّمون الطبيعة الإبداعية وغير التقليدية التي اتسمت بها النشاطات، وكانت هذه من مواطن قوة عمل المتطوعين. ومن الأمثلة على هذه النشاطات عقد معارض وتنظيم زيارات للمستشفيات بالإضافة إلى ورشات عمل تقليدية. كما تمتع المتطوعون بالقدرة على بناء شراكات مع مؤسسات قاعدية محلية وغيرها من المؤسسات المجتمعية، وخصوصاً في المناطق النائية والمهمشة في الضفة الغربية، وأخيراً وجد المقيّمون المتابعة المستمرة والفاعلة من قبل منسقة العمل التطوعي كان لها أثر إيجابي كبير في إنجاح برنامج العمل التطوعي.

سلط التقييم الضوء على جانبين يتعين على المركز أن يوليهما اهتماماً أكبر من أجل المضي قدماً في العمل، وهذان الجانبان هما: **أولاً:** الحاجة لتدريب مستمر حول حقوق المرأة والعنف ضد النساء، وخصوصاً التدريب على عناوين تتعلق بحقوق المرأة والقانون الفلسطيني والعنف ضد المرأة (وقد جاءت هذه الحاجه وفقاً لملاحظات المتطوعين). على الرغم من أن المتطوعين يتمتعون بمهارات معينة حتى قبل البدء بالتطوع إلا أن هناك حاجة لملء بعض الثغرات على المستوى المعرفي لدى بعض المتطوعين بالإضافة إلى إكسابهم

[22] أنظر الملحق رقم 2 للإطلاع على قائمة بورشات العمل التي نفذها المتطوعون والمتطوعات في الأرض الفلسطينية المحتلة.

المزيد من المهارات الضرورية لتمكينهم من أداء عملهم بشكل أفضل. ففي السنوات السابقة نظّم المركز دورة تدريبية كل عام، ولكن المتطوعين ذكروا أن الدورة لم تكن كافية لسد احتياجاتهم. **ثانياً:** شعر المتطوعون بأنهم مهملون من قبل الإدارة العليا في المركز، حيث ذكروا أن عملهم لا يولى الاهتمام اللازم، وخصوصاً ما يقومون به في المناطق النائية في الضفة الغربية. ومن الأمثلة التي ساقها المتطوعون على هذا ما يقومون به من أجل الكشف عن قضايا قتل النساء لتصبح معروفة في أوساط الجماهير، ولكنهم شعروا أن عملهم لم يجد المساندة الكافية من قبل موظفي وموظفات المركز.

أوصى فريق التقييم بقيام إدارة المركز باتخاذ خطوات عملية لإظهار مساندتها لمجموعات المتطوعين، وذلك بمرافقتهم إلى التجمعات النائية من أجل فهم طبيعة العمل في هذه المناطق. ومن أجل التعامل مع الثغرات على المستوى المعرفي، تمت التوصية بأن يقوم المركز بتقديم تدريب متقدم ومستمر حول عناوين يتم تحديدها من قبل منسقة العمل التطوعي والمتطوعون أنفسهم. كما أوصى فريق التقييم بأن يقوم المركز بإشراك المتطوعين في إعداد النشاطات السنوية للمركز. ونظراً لتجربتهم المكثفة في العمل مع المجتمعات المحلية والشراكات القوية مع مؤسسات جماهيرية، فقد يكون المتطوعون في وضع يسمح لهم باقتراح شراكات جديدة مع مؤسسات محلية. كما أوصى المقيّمون بمساندة المتطوعين عن طريق تخطيط نشاط ترفيهي لمدة يومين يقوم المتطوعون خلاله – بالإضافة للترفيه– ببناء نشاطات الفريق بحيث يتم تجميع المتطوعين من جميع انحاء الضفة الغربية. وأخيراً، فقد تمت التوصية بزيادة المحفزات المالية لأكثر من 200 دولار لتمكين المتطوعين من تغطية النفقات المتعلقة بالعمل. وعلى الرغم من أن هذا الارتفاع على المحفزات لم يدرج ضمن ميزانية المركز لعام 2012، سيتم النظر به في المستقبل.

المتطوعون يتلقون تدريباً حول " التغيير الأكثر عمقا"

قامت منسقة العمل التطوعي في المركز خلال العام بنقل المهارات التي اكتسبتها عبر التدريب الذي تلقته مع مؤسسة أوكسفام نوفيب والمؤسسات الفلسطينية التي تعمل بالشراكة معها للمتطوعين، وقد كان التدريب حول أحدث آليات المراقبة والتقييم بهدف الوصول ل "التغيير الأكثر عمقا". وقد استفادت مجموعتين من شبكات المتطوعين في الشمال والجنوب من التدريب الذي استمر يومين، وتناول آليات التقييم. يهدف التدريب إلى إحداث تغيير في خبرات منفذي المشاريع والمنتفعين من خلال تدوين قصص النجاح، وليس الاعتماد فقط على أرقام وإحصائيات مجرّدة. وقد استفاد من التدريب 34 شخصاً من بينهم 20 متطوعاً ومتطوّعة، و 3 من موظفات وموظفي المركز، و 11 من المؤسسات القاعدية الشريكة للمركز.

2.2 العمل مع الاجسام الوطنية والإقليمية لتعزيز حقوق النساء وتعميم قضايا النوع الاجتماعي

2.2.1 العمل مع المنتدى الاعلامي لنصرة قضايا المرأة لتعزيز الوعي الاعلامي والتغطية الإعلامية الدقيقة لقضايا حقوق النساء

أنشئ المنتدى الإعلامي عام 2005 من قبل المركز بهدف الارتقاء بوعي الصحفيين بالعنف الممارس ضد المرأة وتشجيع التغطية الإعلامية لقضايا المرأة من منظور نسوي. وبموجب خطة المركز الاستراتيجية للأعوام 2010– 2012 لم يتم تخصيص نصيب كبير للمنتدى الإعلامي خلال عام 2010، ذلك أن المركز كان يحاول التواصل مع مؤسسات تمويلية للحصول على تمويل لتنفيذ مشروع منتدى إعلامي طويل الأمد. أما الآن فإن التزام المركز بتغيير النظرة الاجتماعية لحقوق المرأة عن طريق تعزيز فهم أفضل لقضايا النوع الاجتماعي وحقوق المرأة في اوساط الصحفيين يتحقق عبر تنظيم نشاطات وإعداد منشورات مثل دليل "حقوق المرأة حقوق إنسان"، والوصول لطلبة الإعلام وتنظيم ورشات عمل حول قضايا الإصلاح القانوني مع أعضاء المنتدى. وفي الفترة التي لم يكن يتوفر فيها ميزانية لتمويل نشاطات المنتدى الاعتيادية كثفت مؤسسات إعلامية من نشاطاتها المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي، ولكن المركز سيقوم خلال العام القادم بتقييم مدى الحاجة لوجود المنتدى، أو ما إذا كان بالإمكان توجيه طاقات المركز باتجاهات أخرى أو بناء شراكات إعلامية مع مؤسسات تعمل على قضايا النوع الاجتماعي.

2.2.2 المشاركة الفعالة في منتدى المنظمات الاهلية لمناهضة العنف ضد المرأة.

قام المنتدى في شهر شباط بعقد مؤتمر صحفي بهدف إدانة الاعتداءات الجنسية على الأطفال. وقد جاء المؤتمر بعد وقوع حادثتي اغتصاب لطفلتين وقتلهما. وقد شاركت وزيرة شؤون المرأة في هذا المؤتمر الذي قدم فيه ممثل المنتدى تفصيلاً حول مدى انتشار ظاهرة الاعتداءات الجنسية على الأطفال في المجتمع الفلسطيني. كما قام أعضاء المنتدى بعقد 11 اجتماعاً عادياً خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حيث تمت مناقشة ومراجعة النظام الداخلي للمنتدى، والتخطيط لتنفيذ فعالية في ذكرى الثامن من آذار، يوم المرأة العالمي. وقد تم في ذلك اليوم تنظيم مسيرة سليمة إلى حاجز قلنديا للاحتجاج على إغلاق المدينة وأثرة على المرأة بوجه خاص، وقد شارك في الفعالية العديد من المشاركين والمشاركات.

اجتمع المنتدى في شهر آب بقاضي القضاة من أجل تقديم الشكر له لقيامه بإصدار ثلاثة قرارات إدارية تحد من الانتقاص من حقوق المرأة وذلك عن طريق ضمان الوصول لمعلومات دقيقة فيما يختص بقضايا

الميراث، وتعدد الزوجات والطلاق.[23] وفي الوقت الذي لا تعتبر فيه هذه القرارات خروجاً كبيراً على أحكام الشريعة فإن المركز ينظر إليها على أنها خطوة في الاتجاه الصحيح للحد من استضعاف المرأة.

وكجزء من فعالية الأيام الستة عشر لمناهضة العنف ضد المرأة قام المركز بالتعاون مع المنتدى بتنفيذ محكمة صورية حول قضية قتل النساء على خلفية ما يسمى شرف العائلة في الأكاديمية الأمنية في أريحا. كما شارك المركز في مؤتمر صحفي تحت عنوان " لا للقتل نعم للحياة: معاً نحو قانون عقوبات فلسطيني." وقد تحدث في المؤتمر ممثلون عن المنتدى والشرطة وجهاز الإحصاء المركزي حول العنف الممارس ضد النساء وقتل النساء.

وقد شملت نشاطات التوعية الأخرى التي نفذها المنتدى خلال عام 2011 ما يلي: توزيع ورقة أرقام وحقائق حول قضايا العنف ضد المرأة في الضفة الغربية (بما في ذلك نمط العنف وعدد الحالات)، انتاج ومضات إذاعية للتوعية بالعنف ضد المرأة، حيث تم بثه على إذاعة محلية، وبناء موقع إليكتروني جديد (لا يزال قيد الإنشاء).[24]

ومن أجل تطوير فعالية وكفاءة المنتدى تم تعيين منسق مستقل من أجل قيادة العمل فيه. كان التنسيق في السابق يتم من قبل إحدى المؤسسات المضيفة للمنتدى (ويتم انتحاب منسق جديد أو مؤسسة مضيفة جديدة كل عامين). أم الآن ومع تعيين منسق متفرّغ للمنتدى، يطمح المركز في أن يرى المنتدى يحقق المزيد من النجاح.

2.2.3 الدعم والمشاركة في ائتلافات القائمة الحالية والمستقبلية التي تعمل في القضايا المتعلقة بالوضع القانوني والاجتماعي للنساء الفلسطينيات وحقوق الانسان.

لمعلومات حول ائتلاف قانون العقوبات أنظر البند 1.1.1 من التقرير.
لمعلومات حول ائتلاف قانون الأحوال الشخصية أنظر البند 1.1.2
لمعلومات حول لجنة قانون حماية الأسرة من العنف أنظر البند 1.1.4 من التقرير.

[23] للإطلاع على وصف مفصل لهذه القرارات أنظر صفحة رقم ..... من التقرير

24

مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية

أنشئ المجلس عام 2008 بعضوية المركز، مؤسسة الحق، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، مركز الميزان لحقوق الإنسان، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، مركز القدس للمساعدة القانونية، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، مركز الضمير لحقوق الإنسان، مركز إنسان للديمقراطية وحقوق الإنسان. يقوم المجلس برصد انتهاكات حقوق الإنسان وإعلام السلطات المختصة بها، وتنظيم زيارات للسجون الفلسطينية، ونشر تقارير حول الانتهاكات وتلقي الشكاوى من الأفراد.

تم في شهر كانون الثاني تنظيم ورشة عمل ليومين في بيت لحم للبناء على مناقشات السنة الماضية حول التمويل المشروط وتأثير الممولين في سياسات المؤسسات. كما تم في الورشة مناقشة عناوين وقضايا إدارية. من بين العناوين التي تمت مناقشتها تقرير غولدستون ، والاعتقال السياسي، ومحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية. أم فيما يتعلق بالشؤون الإدارية فقد تمت مناقشة عضوية المجلس، ومقر السكرتاريا ، حيث أن السكرتاريا تستضاف من قبل مركز الميزان (في غزة)، ومركز القدس للمساعدة القانونية (في رام الله) ومؤسسة الحق (في رام الله).

قام المجلس بنشر أوراق موقف حول القضايا الثلاث المذكورة أعلاه. وبالإضافة إلى نشر بيانات على الموقع الإلكتروني المعروف Relief Web تمكن المجلس من نشر ورقة في صحيفة الجارديان الإلكترونية البريطانية، وقد كانت تلك الورقة رداً على تصريحات ريتشارد غولدستون الذي أخذت حيزاً في الإعلام، حيث كان في تلك التصريحات على ما يبدو نادماً على مشاركته في التقرير.[25]

يهدف المجلس جزئياً إلى إعلاء صوت المجتمع المدني الفلسطيني وذلك بتوحيد المواقف بخصوص قضايا مهمة. من بين المواقف الموحدة التي اتخذها المجلس رفض محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية.

في شهر كانون أول شارك المركز وأعضاء آخرون في المجلس في مؤتمر في القاهرة حول حقوق الإنسان والربيع العربي، حيث قامت المديرة العامة للمركز بتقديم ورقة في المؤتمر حول العنف ضد المرأة أثناء الربيع العربي.

[25] أنظر على سبيل المثال: http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2011/apr/07/richard-goldstone-report-gaza

عضوية المركز في ائتلافات وطنية أخرى

لا يزال المركز عضواً في عدد من ائتلافات المجتمع المدني الفلسطيني، وهذه الائتلافات هي:

- المنتدى الفلسطيني للإجهاض الآمن: حضر المركز أربعة اجتماعات في هذا المنتدى خلال عام 2011 وشارك في إعداد خطة استراتيجية. يعمل المنتدى على إعداد بروشور حول الإجهاض الآمن.
- ائتلاف مناهضة عقوبة الإعدام: لم يكن الائتلاف فاعلاً خلال هذا العام، ويعود ذلك جزئياً إلى أن المسودة الحالية لقانون العقوبات قد نجحت في إسقاط النص على عقوبة الإعدام.
- منتدى حقوق الطفل: لم يكن المنتدى فاعلا هذا العام.
- اللجنة الوطنية لتشغيل النساء: أنشئت هذه اللجنة خلال عام 2011 بهدف العمل على تحسين السياسات التي تراقب على دخول المرأة إلى ميدان العمل، حيث يتم فتح المجال أمام المرأة للحصول على فرص توظيف متكافئة مع الرجال، ومكافحة التمييز ضد المرأة في ميدان العمل. تضم عضوية اللجنة وزارة العمل، ومنظمة العمل الدولية، وغيها من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
- الائتلاف الاهلي في القدس: شارك المركز في 20 اجتماع للائتلاف الأهلي في القدس وساهم في رفع خطة مناصرة للائتلاف، كذلك تم تبادل المعلومات ما بين الاعضاء

عضوية المركز في ائتلافات دولية

يتمتع المركز بعضوية عدد من الائتلافات الدولية. تكمن فائدة العضوية في هذه الائتلافات في التضامن، وتبادل المعلومات، وفرص التدريب، وتبادل أفضل الممارسات، ونشر رسائل المناصرة.

شبكة سلمى

شارك المركز في الاجتماع السنوي للشبكة، حيث تمت في الاجتماع مناقشة دور المرأة في الربيع العربي وحماية المرأة أثناء فترة الانتقال للديمقراطية. كما ناقش المشاركون دور الشباب في الربيع العربي وطرق إشراكهم في نشاطات الشبكة المستقبلية. كما تمت مناقشة القانون الإنساني الدولي واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بوصفهما جزء من القانون الذي يوفر حماية للمرأة. كما اجتمع على هامش الاجتماع السنوي أعضاء من شبكتي سلمى وعايشة لمناقشة آفاق التعاون المستقبلي بين الشبكيتين. وقد

شارك في الاجتماع تسع مؤسسات من الدول التالية: لبنان، والأردن، والمغرب، واليمن، وتونس، ومصر، وفلسطين (الضفة الغربية وغزة ومؤسسات فلسطينية داخل إسرائيل).
بالإضافة للاجتماع السنوي عقدت شبكة سلمى مؤتمراً لثلاثة أيام حول النساء والتحول الديمقراطي. وقد تم في المؤتمر الاستماع لشهادات حية من نساء حول تجربتهن خلال الربيع العربي في مصر واليمن وسوريا وتونس والبحرين وليبيا. كما تمت مناقشة سبل مشاركة المرأة في المرحلة الانتقالية والتأثير في التغيرات الدستورية وحماية حقوقهن في نفس الوقت.

شبكة عايشة

بعد سنوات من تعليق عملها وبعد اجتماع ناجح عقدته الشبكة في أواخر عام 2010 اجتمعت الشبكة لبحث سبل العمل بشكل أكثر فاعلية خلال التغيرات الناتجة عن الربيع العربي. وقد شارك في الاجتماع ممثلات من ستة بلاد (هي فلسطين، ومصر، والأردن، وتونس، وسوريا، ولبنان)، حيث تم إعداد خطة عمل لعام 2012، والخروج بالتوصيات التالية: أن تقوم البلاد العربية بشجب العنف ضد المرأة وأن تؤكد على مبدأ المساواة عند صياغة دساتير البلاد. كما طالبت الشبكة الدول العربية بسحب تحفظاتها على اتفاقية سيداو.

الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان

شارك المركز في اجتماع فريق العمل الخاص بالنوع الاجتماعي (المشكل من ممثلي مؤسسات مجتمع مدني من دول أعضاء في الشبكة وأساتذة جامعات)،حيث عقد الاجتماع في اسبانيا وصدر عنه ورقة موجزة حول وضع النساء الفلسطينيات. كما شارك المركز في مؤتمر الأردن الوطني الذي نظمه مركز عمان لحقوق الإنسان برعاية مجموعة العمل الخاصة بالنوع الاجتماعي، وقد قام المركز بعرض ورقة حول التطورات السياسية في البلدان العربية خلال الربيع العربي. سيتم عقد مؤتمر فلسطين الوطني في مطلع عام 2012.

شبكة جسور

أنشئت هذه الشبكة حديثاً من قبل مركز إبداع المعلم. تركز الشبكة على مشاركة المرأة السياسية. شارك المركز في الاجتماع الأول للشبكة ويطمح إلى تنفيذ النشاطات المخطط لها لعام 2012، بما في ذلك الانتهاء من الخطة الاستراتيجية.

2.2.4 تمثيل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في مجلس ادارة صندوق النفقة والتأثير في سياسات ادارة الصندوق بما يتواءم ورؤية المركز

شارك المركز في 11 اجتماعاً عادياً لمجلس إدارة صندوق النفقة، حيث تمت مناقشة مواضيع مختلفة شملت مصادر دخل الصندوق، حيث أن توفير تمويل كاف للصندوق لا يزال صعباً. ففي خطوة إيجابية لضمان الاستقلالية افتتح الصندوق مكتباً جديداً، وهذا يعني أنه لم يعد داخل مقرات المحاكم الشرعية. وقد قام مجلس إدارة الصندوق ببحث سبل زيادة عدد النساء المستفيدات من الصندوق في المناطق النائية. وقد كان أحد المقترحات افتتاح مقر في شمال الضفة (في نابلس مثلاً). كما تم خلال وقت مبكر من النصف الثاني من السنة تنظيم ورشة تخطيط استراتيجي. وبالإضافة إلى الانتهاء من إعداد خطة عمل لثلاث سنوات قام الصندوق بإعداد نظام داخلي وأنظمة خاصة به. ومع نهاية عام 2011 فرغ الصندوق من التدقيق المالي للسنوات الأربع الماضية. ونظراً لأن الصندوق سيواجه ضائقة في السنة القادمة، فقد قام الصندوق بطلب الدعم من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية.

2.3 رفع الوعي بحقوق النساء في اوساط المجموعات المؤثرة التي تستطيع دعم وضع حد للممارسات السلبية اتجاه النساء في حياتهن الخاصة والبيئة المحيطة .

2.3.1 القيام بورشات عمل لزيادة الوعي حول حقوق المرأة للمجموعات والمؤسسات المستهدفة (مزودي الخدمات، مجموعات الطلاب وصانعي القرار من المستوى العالي والمستوى المتوسط)

رفع مستوى الوعي لمؤسسات شريكة

يوجد لدى المركز أدوات تدريبية وأساليب للتدريب على عناوين مختلفة لفئات مستهدفة مختلفة. بالإضافة لورشات العمل (التي تستهدف بشكل خاص ربّات البيوت والتي تم تبيانها تحت البند 2.3.2 يستجيب المركز لاحتياجات المؤسسات الأهلية والقاعدية والأفراد فيما يتعلق بمعلومات معينة حيث تم ذلك عبر تنظيم حلقات معلوماتية خلا ل العام، بحيث يستفيد من هذه المعلومات على وجه الخصوص أفراد ينوون التنظم في إطار مؤسسي.[26]

[26] للإطلاع على ورشات اتوعية التي نظمها المركز مع مؤسسات شريكة في الأرض الفلسطينية المحتلة أنظر الملحق رقم 3.

نشاطات التوعية الخاصة بالثامن من آذار

قام المركز بإصدار بطاقة معايدة من تصميم متطوعات ومتطوعي المركز يبين رسم لأربع نساء يعانين من إعاقات مختلفة. وقد تم توزيع البطاقة على مؤسسات شريكة ونساء يعمل المركز معهن، وقد كان الهدف الرئيسي من توزيع البطاقة إظهار التضامن مع النساء المعوقات أو النساء اللاتي يرعين أبناءً معوقين.

- **المشاركة في مسيرة إلى حاجز قلنديا**

شارك المركز أيضاً في مسيرة إلى حاجز قلنديا تم تنظيمها من قبل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. وقد كان هدف المسيرة التضامن مع النساء في القدس الشرقية وبقية مدن الضفة الغربية بسبب القيود المفروضة على حقهن في الإقامة والتنقل.

- **إعداد برنامج تلفزيوني وورشات حول حقوق المعوقين واحتياجات النساء بشكل خاص**

أجرى المركز ترتيبات مع تلفزيون فلسطين لتقديم برنامج يتناول الصعوبات التي تواجه النساء المعوقات بحيث يتم التركيز على حقوقهن والعنف المجتمعي والنظرة الدونية للمعوّقات. يتضمن البرنامج مقابلات مع مسؤولين رفيعي المستوى في السلطة الفلسطينية مثل وزيرة الشؤون الاجتماعية، ومسؤولين في مؤسسات مجتمع مدني مثل مديرة مؤسسة نجوم الأمل، وهي مؤسسة نسوية فلسطينية تعمل من أجل الدفاع عن حقوق النساء المعوقات. وقد عرض البرنامج للخطوات التي قام بها المركز من أجل تيسير وصول النساء المعوقات للمنشآت الخاصة به ومقراته. وكانت التغذية الراجعة التي تلقاها المركز حول البرنامج إيجابية، حيث تم تلقي عدة مطالبات بإعادة بث البرنامج. يذكر أن البرنامج قد بُث خمس مرات حتى الآن على تلفزيون فلسطين.

فيما يتعلق بالثامن من آذار عقد المركز ورشة عمل ليوم كامل في الخليل وأريحا تحت عنوان " الصعوبات التي تواجه النساء المعوقات وكيفية التعامل معها". تم افتتاح الفعالية في أريحا من قبل المحافظ، وقد شارك في الورشتين عدد كبير من القادة المجتمعيين ونساء معوقات. تم خلال الورشة عرض فيلم من انتاج جمعية نجوم الأمل بعنوان " نساء منسيات" يركز على قضايا النساء المعوقات في فلسطين. وقامت محاميات المركز بعرض ورقة أعدتها رئيسة وحدة الخدمات القانونية في المركز، حيث تعرضت الورقة بالتفصيل للالتزامات القانونية التي يمليها القانون الفلسطيني وانتهاكات قانون حقوق المعوقين الفلسطيني لعام 1999.

- **نشاطات توعوية حول العنف الأسري بالتعاون مع مركز التدريب المهني التابع لجمعية الشابات المسيحية فرع أريحا**

قام المركز بعرض مسرحية مصوّرة بعنوان "كفى" تبعه نقاش حول العنف الأسري وأهمية اليوم العالمي للمرأة. حضر العرض 74 طالباً وطالبة من المركز.

- **نشاطات توعوية حول العنف الأسري مع جمعية التنمية النفسية في مخيم الجلزون**

قام المركز أيضاً بعرض مسرحة "كفى" تبعها نقاش حول العنف الأسري وأهمية اليوم العالمي للمرأة. حضر النشاط 92 طالبة من طالبات مدرسة بنات الجلزون الثانوية، وقد عبرت مديرة المدرسة عن دهشتها من مستوى النقاش وعن رغبتها في تنظيم نشاط آخر يتناول العنف الجنسي.

- **التعاون مع وكالة الغوث في شعفاط وقلنديا وعقبة جبر**

تم عقد ثلاث ورشات عمل في المخيمات الثلاثة وقد تم عرض مسرحية كفى مسجلة وتمت مناقشة العنف العائلي. شارك في النشاطات ما مجموعه 94 ربّة بيت موزعات كالتالي: 24، 20، 50 امرأة على التوالي من كل مخيم.

- **رفع وعي المرشدات في مدارس وكالة الغوث بسفاح القربى**

عمل المركز مع 18 مرشدة مدرسية في مدارس وكالة الغوث حول سفاح القربى في المجتمع الفلسطيني وذلك بعرض فيلم بعنوان "منّا وفينا".

- **نشاطات موظفات وموظفي المركز/فرع القدس**

شارك المركز في نشاطات بالشراكة مع 4 مؤسسات قاعدية في القدس، حيث شاركت 33 امرأة من منتدى النساء في الشيخ جرّاح في إحياء ذكرى يوم المرأة العالمي، وتبادلن الخبرات التي ربطت بين النساء ومعاناتهن نتيجة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي. كما شارك المركز حوالي 200 امرأة من مركز العمل المجتمعي في القدس الاحتفال بذكرى يوم المرأة العالمي، حيث تم تكريم المركز ومؤسسات أخرى بوصفها مؤسسات تقدم خدمات للنساء. كما شارك المركز بالشراكة مع الجمعية العربية للمعوقين حركياً وجمعية نجوم الأمل فعالية النساء المعوقات المقدسيات.

- **نشاطات بالشراكة مع مؤسسات في الخليل**

التقت رئيسة دائرة الخدمات في المركز مع مؤسستين ، هما: اتحادات العمال والموظفين، وموظفين وموظفات في القطاع الحكومي والأهلي، وقامت بعرض ورقة حول خروقات قانون حقوق المعوقين الفلسطيني لعام 1999، وقد حضر الفعاليتان ما مجموعه 50 شخصاً.

<u>نشاطات المركز التوعوية المرتبطة بفعالية الأيام الستة عشر لمناهضة العنف ضد المرأة</u>

ارتأى المركز هذا العام تركيز الفعالية على نشاطات التوعية حول حماية المرأة من العنف، وتسليط الضوء على الجهود التي يبذلها المركز على قانون حماية الأسرة من العنف، وتطوير نظام تحويل للنساء المعنفات (ضمن مشروع تكامل)

وفي سياق الإعداد لفعالية الأيام الستة عشر لمناهضة العنف ضد المرأة قامت موظفات المركز بالاجتماع مع 18 مؤسسة في القدس من أجل تنسيق النشاطات. ومن بين النشاطات التي نفذها المركز في سياق الفعالية مسرحية حول حق المرأة في الميراث، حضرها 120 شخص من بينهم 12 رجل. تم العرض في كلية هند الحسيني في القدس بالتعاون مع مسرح الطنطورة. كما قامت العديد من المؤسسات المقدسية باستضافة يوم دراسي حول حقوق الإنسان بمشاركة 120 شخصاً (من بينهم 4 رجال). كما شارك المركز في اعتصام للتوعية بالعنف الممارس ضد المرأة. بالإضافة لذلك عمل المركز مع مؤسسة عبّاد الشمس لعرض فيلم بعنوان "تين وزيتون" (من انتاج مؤسسة شاشات) والذي يتناول قصة امرأ ة فلسطينية مسنّة قاومت الضغوط الإسرائيلية للخروج من بيتها في القدس الشرقية. قام الحضور بعد الفيلم بنقاش القضايا التي يثيرها من بينها نضال النساء الفلسطينيات في القدس، حيث عملت ممثلة من المركز كميسرة للنقاش. حضر الفيلم 18 ربّة بيت وامرأة عاملة).

- **رفع مستوى الوعي بالعنف الأسري في أوساط النساء في مخيم دير عمار بالتعاون مع المركز النسوي ومركز تأهيل المعوقين في المخيم**

عقد المركز ورشة عمل في مخيم دير عمار قضاء رام الله بالتعاون مع المركز النسوي ومركز تأهيل المعوقين في المخيم، تمت توعية المشاركات والمشاركين في الورشة بالعنف الأسري وآليات الحماية المتوفرة بما في ذلك نظام التحويل وقانون حماية الأسرة من العنف. حضر الجلسة 15 موظفاً وعضواً من أعضاء إدارة المؤسستين.

- **رفع مستوى الوعي بالعنف الأسري في مخيم عقبة جبر بالتعاون مع المركز النسوي ومركز تأهيل المعوقين في المخيم**

عقد المركز ورشة عمل في مخيم الأمعري قضاء رام الله بالتعاون مع المركز النسوي ومركز تأهيل المعوقين في المخيم، تمت توعية المشاركات والمشاركين في الورشة بالعنف الأسري وآليات الحماية المتوفرة بما في ذلك نظام التحويل وقانون حماية الأسرة من العنف. حضر الجلسة 18 ربّة منزل من المخيم.

- **رفع مستوى الوعي بالعنف الأسري في مخيم الأمعري بالتعاون مع المركز النسوي في المخيم**

عقد المركز ورشة عمل في مخيم عقبة، حيث تمت توعية المشاركات والمشاركين في الورشة بالعنف الأسري وآليات الحماية المتوفرة بما في ذلك نظام التحويل وقانون حماية الأسرة من العنف. حضر الجلسة التي افتتحها محافظ أريحا 16 امرأة من المخيم.

- **رفع مستوى الوعي بالعنف الأسري في مركز محور في بيت لحم لموظفات البيوت الآمنة**

عقد المركز ورشة عمل استهدفت عاملين وعاملات في البيوت الآمنة وتم تنظيمها في مركز محور في بيت لحم، حيث تمت توعية المشاركات والمشاركين في الورشة بالعنف الأسري وآليات الحماية المتوفرة بما في ذلك نظام التحويل وقانون حماية الأسرة من العنف. حضر الجلسة 30 مشاركة من العاملات في البيوت الآمنة التابعة للحكومة أو لمؤسسات أهلية من جميع أنحاء الضفة الغربية.

- **رفع مستوى الوعي بالعنف الأسري لموظفي الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية في وكالة الغوث في بيت لحم**

عقد المركز ورشة عمل استهدفت عاملين وعاملات قطاع الصحة والتعليم والخدمة الاجتماعية في وكالة الغوث في بيت لحم، حيث تمت توعية المشاركات والمشاركين في الورشة بالعنف الأسري وآليات الحماية المتوفرة بما في ذلك نظام التحويل وقانون حماية الأسرة من العنف. كما قدمت مديرة المركز العامة كلمة حول قانون العقوبات الساري في فلسطين، والنواقص التي تعتريه والانجازات التي تحققت في إطار التعديلات على القانون. حضر الجلسة 13 مشاركة من العاملات في الأونروا (5 نساء، و8 رجال).

- **رفع مستوى الوعي بالعنف الأسري لنساء من مخيم الجلزون بالتعاون مع مركز التنمية المجتمعية**

عقد المركز ورشة عمل استهدفت عدد من النساء في مخيم الجلزون بالتعاون مع مركز التنمية المجتمعية في المخيم، حيث تمت توعية المشاركات البالغ عددهن ست نساء بالعنف الأسري وآليات الحماية المتوفرة بما في ذلك نظام التحويل وقانون حماية الأسرة من العنف.

- **رفع مستوى الوعي بالعنف الأسري في مدرسة بنات الجلزون الثانوية**

تم عقد حلقة توعية حول التحرش الجنسي والعنف ضد المرأة بحضور 35 طالبة من الصف التاسع في المدرسة.

2.3.2 عقد لقاءات توعية في الضفة الغربية مع النساء خاصة النساء العاملات وربات البيوت، لتعريف النساء بحقوقهن

عقد سلسلة من ورشات العمل التوعوية من قبل وحدة الخدمات لنساء مستضعفات

تتكون هذه النشاطات من سلسلة من 6–10 ورشات عمل شاركت فيها مجموعات متوسطة من حيث عدد المشاركات (وهن ربَات بيوت أو نساء أخريات تم اختيارهن من قطاعات مجتمعية أو نساء تجمعهن تجارب متشابهة). أما السبب وراء استهداف مجموعة متجانسة نسبياً من النساء يكمن في تقديم تدريب لنساء قادرات على نقل خبرتهن في التدريب لأفراد عائلاتهن، ولنساء أخريات بهدف خلق شعور بأنهن لسن وحدهن في الميدان، وأن هناك من يدعمهن. وبما أن التدريب يستمر على مدى 6 – 10 ورشات بمجموع 20 ساعة على الاقل فإن ذلك سيمكن المشاركات من بناء رفقة بين بعضهن البعض، ما يجعل التواصل بينهن أفضل ويقلل من فرص سوء الفهم.[27]

ذكرت المشاركات أن معارفهن قد تعززت نتيجة الحلقات التدريبية، ولكنهن يفضلن إشراك بعض أفراد عائلاتهن الذكور في التدريب المستقبلي لتقليل الفجوة العرفية في مواضيع التدريب بينهن وبينهم. وقد شعرت النساء المشاركات بأهمية تبادل تجاربهن الخاصة مع نساء أخريات وتعهدن بنقل ما تعلمنه لأخواتهن وصديقاتهن وقريباتهن. وقد قامت مرشدات المركز ومحامياته بتقديم جلسات إرشادية لمرة واحدة عند الحاجة.

27

الارتقاء بالوعي عبر وسائل الإعلام

يحظى المركز باهتمام إعلامي في أوساط وسائل الإعلام المحلية، حيث يظهر ممثلو المركز وممثلاته كثيراً على وسائل الإعلام المرئي والمسموع، وهذا ييسر الوصول إلى شرائح واسعة في أنحاء الوطن، واصل المركز خلال عام 2011 على مكانته لوجهة رئيسية للإعلاميين والإعلاميات المهنيين/ات للحصول على معلومات تتعلق بحقوق المرأة، والعنف الجنسي، وقانون العقوبات، وقتل النساء، والمساواة بين الرجل والمرأة، وحق المرأة في الميراث، وحقوق النساء الأرامل والمطلقات.

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير شارك موظفو وموظفات المركز في 45 مقابلة، كان من أهمها البرنامج التلفزيوني الذي أعلن خلاله عن قرار بقانون صادر عن الرئيس الفلسطيني يعدل بموجبه قانوني العقوبات الساريين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تم الاستشهاد بنشاطات المناصرة التي يقوم بها المركز من قبل وسائل إعلام أجنبية مثل جريدة هآرتس الإسرائيلية الإلكترونية.كما شارك موظفو وموظفات المركز في مقابلات صحفية في وسائل إعلام محلية من بينها: راديو علم (راديو جامعة الخليل)، وشبكة معاً الإخبارية، وصحيفة الحياة الجديدة، وراديو بير زيت (راديو الجامعة) وراديو فلسطين، وقناة فلسطين الفضائية، وراديو أجيال، وصحيفة القدس، وراديو الحرية، وراديو النورس، وراديو الخليل.

نشاطات توعوية وتشبيك أخرى

بالإضافة لمتخصصي الإعلام فان المركز كان (ولا زال) وجهة للعديد من الطلبة الباحثين والمؤسسات الأهلية للبحث عن معلومات والاستفادة من التدريبات التي يقدمها المركز في عناوين مختلفة، من بينها: العنف الأسري، والنظرية النسوية (المساواة بين الجنسين Feminism)، وإجراءات المحاكم، ووضع النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال الإسرائيلي، وجرائم قتل النساء، وتمكين المرأة، والحركة النسوية الفلسطينية، ووضع النساء الفلسطينيات بموجب القانون الفلسطيني.

كما أن خبرة المركز في إدارة مآوي للنساء المعنفات تعني أن المركز أصبح عنواناً للمؤسسات الأهلية للحصول على تدريب ومواد توعوية تتعلق بالمآوي ، والبيوت الآمنة وغيرها من آليات الحماية من العنف.

فخلال الفترة التي يغطيها التقرير توجه للمركز أكثر من 100 شخص لطلب معلومات، ممن بينهم:

- طالب يعد لدراسات ما بعد الدكتوراه يدرس في جامعة السوربون ويبحث في موضوع المساواة بين الجنسين في فلسطين.
- طالبان من ايرلندا يعدان لدراسة الماجستير ويبحثان في موضوع المسيرة السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين ودور المرأة في بناء السلام.

- متطوعة اسبانية في طاقم شؤون المرأة تعد بحثاً حول الحركة النسوية الفلسطينية بالتركيز على العلاقة بين الحركة النسوية والحركة الوطنية في فلسطين.
- عدد من الطلبة لطلب معلومات عن المركز ونشاطاته.
- 74 طالبة وطالباً كانوا يعدون أبحاثاً عن حقوق المرأة والعنف ضد المرأة في الخليل.
- 9 طلبة يعدون أبحاثاً بالتعاون مع فرع المركز في القدس.

2.3.3 عقد لقاءات التوعية في الضفة الغربية حول الحقوق الاجتماعية والقانونية مع الجامعات في المناطق والجنوبية والوسطى، ودوائر الإرشاد والإصلاح الأسري في المحكمة الشرعية، لتعزيز الممارسات الإيجابية في التعامل مع النساء في مهنهم المستقبلية والحالية

2.3.4 تنفيذ لقاءات توعية وورشات عمل لزيادة الوعي حول حقوق المرأة لطلاب الجامعات بشكل عام، ومجموعات الشباب

<u>ورشات عمل لمزودي الخدمة</u>

نظم المركز ورشة عمل لثلاثة أيام بعنوان" مفاهيم وآليات الخدمات الإرشادية في المحاكم الشرعية" شارك فيها مجموعة مكونة من 25 شخصاً من قضاة ومرشدي المحاكم الشرعية (11 امرأة و 14 رجل) من جميع المحافظات. تضمن التدريب عناوين مختلفة من بينها: مهارات الإرشاد للتعامل مع النساء المعنفات، وقانون الأحول الشخصية (تم تقديم هذه الجلسة من قبل قاضي القضاة)، وقانون العقوبات، ومهارات الاتصال، ونظام التحويلات في إطار مشروع تكامل(والذي طوّره مركز المرأة ومركز جذور). وقد عبّر المشاركون والمشاركات عن رغبتهم في الحصول على تدريب مكثف من قبل المركز حول قضايا النساء.

<u>ورشات عمل للطلبة</u>

في تدريبه لطلبة الجامعات يستفيد المركز من مادة تدريبية أعدها ويمكن تكييفها وفقاً لاحتياجات المجموعات. وهذه المادة التدريبية على شكل دليل تدريبي يحمل عنوان "حقوق المرأة حقوق إنسان". تتطلب الدورة التدريبية الأساسية 20 ساعة تدريبية، يمكن تقديمها على مدى 4 أيام أو أكثر فيما لو تم تقسمها إلى لقاءات تدريبية أكثر. يبدأ الدليل التدريب بمقدمة لتوضيح مفهوم النوع الاجتماعي وجذوره الثقافية، وربطها بالعنف، ومن ثم يتم تناول بعض الاتفاقيات والإعلانات الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وبعض القوانين المحلية ذات العلاقة بحقوق المرأة والتي يمارس المركز ضغطا من أجل تعديلها أو إصدارها مثل قانون العقوبات، وقانون حماية الأسرة من العنف. كما تم إضافة عنصراً جديداً للمادة التدريبية خلال النصف الثاني من السنة، وهو نظام التحويلات الخاص بالنساء المعنفات.

يتم في كل دورة تدريبية تكييف المادة بحيث تتلاءم مع احتياجات كل مجموعة تدريبية. تم خلال عام 2011 تنظيم 8 دورات تدريبية في إطار عنوان " حقوق المرأة حقوق إنسان"، وهي كالآتي:

- **في جامعة الخليل:** 9 لقاءات تدريبية شارك فيها 24 طالباً وطالبة من طلبة الخدمة الاجتماعية والإعلام (19 طالبة و 5 طلاب)، كما قام المركز بتقديم لقاء تدريبي آخر لمن يرغبون بالمشاركة، تم فيه تعريف المشاركات والمشاركين بنظام التحويلات الخاص بالنساء المعنفات.
- **جامعة القدس:** 5 لقاءات تدريبية شارك فيها 25 طالباً وطالبة من طلبة القانون والخدمة الاجتماعية (22 طالبة، و 3 طلاب).
- **كلية الطيرة:** لقاءات تدريبية استمرت على مدى 4 أيام شارك فيها 21 طالبة من طالبات الخدمة الاجتماعية وتربية المرحلة الدنيا.
- **جامعة بيرزيت:** لقاءات تدريبية استمرت على مدى 4 أيام شارك فيها 26 طالباً وطالبة من تخصصات مختلفة (18 طالبة و 8 طلاب).
- **الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية في أريحا:** لقاءات تدريبية استمرت لمدة 4 أيام شارك فيها 21 طالباً وطالبة (11 طالبة و 10طلاب)
- **الجامعة الأهلية في بيت لحم:** لقاءات تدريبية استمرت لمدة 5 أيام شارك فيها 27 طالباً وطالبة من طلبة القانون والخدمة الاجتماعية (16 طالباً و 11 طالبة)
- **الجامعة العربية الأمريكية في جنين:** لقاءات تدريبية استمرت لمدة 4 أيام شارك فيها 25 طالب من تخصصات مختلفة (15 طالبة و 11 طالباً)
- **الكلية العصرية:** لقاءات تدريبية استمرت لمدة 4 أيام شارك فيها 38 طالباً من طلبة القانون والتمريض (20 طالباً و 17 طالبة).

ينظر المركز إلى إشراك الرجال في النقاشات المتعلقة بالنوع الاجتماعي وحقوق المرأة بوصفه واحد من الطرق المهمة التي تضمن حصول النساء على مساندة قوية من قبل الرجال، بوصفهم مسؤولين كآباء وأزواج وأخوة، ويسهمون في تطوير النظرة لحقوق النساء. وانطلاقاً من هذه النظرة قام المركز بتنظيم مخيماً صيفياً لمدة 3 أيام لعدد من الشباب من مخيمي الجلزون والدهيشة ، وقد تضمن التدريب الذي تم تقديمه في إطار

المخيم الصيفي عناوين مختلفة، منها: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات. وقد كان ذلك المخيم الصيفي أول تجربة للمركز موجهة لفئة الشباب الذكور، وليس الإناث، أو الأطفال أو مجموعات مختلطة من الشباب والفتيات. تم تنظيم المخيم الصيفي في بيت جالا بمشاركة 40 شاباً غالبيتهم من طلاب الجامعات.

كان من بين النجاحات اللافتة التي حققها المركز جذب اهتمام الشباب الذكور والتزامهم بهذه الدورات التدريبية. فعلى سبيل المثال، تم في السنة السابقة تنظيم دورة مشابهة ولكنها لم تحظ بنفس المستوى من الحضور والمشاركة من قبل الشباب.

هناك مؤشر آخر للنجاح مستمد من قصص رواها بعض الطلبة المستفيدين من التدريب، حيث واصل هؤلاء علاقتهم بالمركز كمتطوعين/ات، ومناصرين، أو سعوا لإجراء مقابلات معهم من قبل طاقم المركز للمساهمة في مقالات أو أوراق بحثية يعدها المركز، حيث يتمكن هؤلاء من مواجهة الوضع القائم والنضال من أجل إحداث تغيير إيجابي للارتقاء بحقوق المرأة وحمايتها من العنف. من بين الأمثلة البارزة على هذا النجاح قيام 6 طلبة من جامعة الخليل بقضاء 150 ساعة عمل تطوعي في المركز لاكتساب خبرة في المركز (بوصفة مؤسسة نسوية) ومساندة عمل المركز.

الهدف الاستراتيجي الثالث: توسيع وتحسين وتقديم الخدمات للنساء اللواتي يعانين من التمييز أو العنف

يواصل المركز تقديم الخدمات القانونية والاجتماعية بوصفها عصب عمله، حيث يتم تقديم هذه الخدمات من قبل فريق من المحاميات والمحامين والأخصائيات الاجتماعيات العاملين في مكتبه في القدس وفي رام الله والخليل. تتضمن هذه الخدمات التمثيل القانوني أمام المحاكم، وتقديم جلسات استشارات اجتماعية لمرة واحدة، والتوسط في حل الخلافات بين أفراد العائلات وإيجاد مصادر دخل للنساء المعوزات.

في الفترة التي يغطيها التدريب قام المركز بتقديم إرشاداً اجتماعياً لعدد من النساء يبلغ 456 امرأة، من بينهن 411 تم فتح ملفاتهن في الفترة التي يغطيها التقرير، أما بقية الحالات (45 قضية) فهي قضايا استمر العمل عليها منذ السنة الماضية.

كما قام المركز بتقديم 382 استشارة لمرة واحدة لمستفيدات (131 امرأة من القدس، و 108 نساء من رام الله، و 143 امرأة من بقية مدن الضفة الغربية.

مجموع المنتفعات (موزعات حسب الموقع)				
الموقع	**عدد المنتفعات اللاتي استمرين بتلقي الخدمة من عام 2010**	**عدد المنتفعات اللاتي استمرين بتلقي الخدمة خلال 2011**	**مجموع المنتفعات خلال الفترة التي يغطيها التقرير**	**عدد الحالات التي تم إغلاقها خلال 2011**
القدس الشرقية	11	92	103	68
رام الله	20	143	163	97
جنوب الضفة	14	176	190	149
المجموع	45	411	456	314

تبين الجداول التالية تفصيل الحالات التي عملت عليها وحدة الخدمات في المركز. لاحظ أن المنتفعة ذاتها يمكن أن يكون لها أكثر من قضية، وأن عدد من القضايا قد يعدن لذات المرأة، لذا فإن المجاميع لا تساوي بالضرورة عدد المنتفعات.

نوعية الخدمة المقدمة	اجتماعية	قانونية	اجتماعية وقانونية	طوارئ	المجموع
العدد	88	131	186	6	411

نوع التمثيل القانوني	الدعم للتمثيل الذاتي	تمثيل أمام المحاكم	لا إجراءات محاكمة	المجموع
العدد	219	165	94	478

نوع القضية	نفقة/رعاية	طلاق	حضانة	مهر	غيره	المجموع
العدد	201	95	33	39	45	413

نوع القضية	حرمان من حقوق اقتصادية وحقوق انسان	عنف نفسي	عنف عائلي	مشكلات عائلية (مع الأسلاف)	عنف جنس (عائلي وغيره)	عنف جسدي	هرب من البيت	المجموع
العدد	135	158	20	21	15	173	4	526

مصدر التحويل	أفراد	هيئات حكومية	محاكم	منتفعة سابقة	حلقات التوعية	مؤسسة أهلية	الشرطة	المجموع
المجموع	167	4	106	58	22	50	4	411

عمر المنتفعة	أقل من 20	29-20	39-30	49-40	50 أو أكثر	المجموع
المجموع	28	161	153	54	15	411

الجاني	زوج	قريب بالدم	أخوة الزوج	غير قريب	زوج سابق	المجموع
المجموع	295	25	38	28	34	420

سنوات التعليم	غير متعلمة	9-1 سنوات	12-10 سنة	14-13(كلية)	16-15 (جامعة)	المجموع
المجموع	1	117	147	94	52	411

طبيعة العمل	لا تعمل	قطاع خاص	حكومي	المجموع
المجموع	297	59	55	411

الحالة الاجتماعية	عزباء	مخطوبة	متزوجة	منفصلة	مطلقة	أرملة	المجموع
المجموع	10	10	64	249	66	12	411

المنطقة الجغرافية	مخيم	قرية	مدينة	المجموع
المجموع	46	146	219	411

تحليل

بلغ عدد المستفيدات من الخدمات 411 مستفيدة، وهذا العدد أعلى من المتوقع، ويشير إلى طلب متواصل على خدمت المركز. ويعتبر هذا مؤشر إيجابي على مدى ثقة المنتفعات، حيث تقول هؤلاء أنهن يفضلن تلقي خدمات من المركز لأن من يقدم الخدمة القانونية والاجتماعية نساء، وأنهن لن يصرفن نقوداً على هذه الخدمات، الأمر الذي قد يكون له مردود غير إيجابي في العلاقة مع أرباب أسرهن، لأنهم قد يرفضوا تحمل هكذا تكاليف.

تشير مصادر التحويلات أن هناك توازناً بين المنتفعات السابقات اللاتي أعربن عن رضاهن الخدمة التي يقدمها المركز، والأفراد الذين يعرفون كيفية الوصول لخدمات المركز، والمؤسسات التي تثق بالمركز (مثل المحاكم الشرعية) وتقوم بتحويل منتفعات إليه بشكل منتظم. كانت غالبية المنتفعات شابات صغيرات، وهذا يشير إلى الصعوبات التي تواجهها الفتيات في السنوات الأولى من الزواج، وخصوصاً أن هناك معدلات مرتفعة من الزواج المبكر في فلسطين. ولكن العدد الكبير من المنتفعات اللاتي يصنفن على أنهن في متوسط العمر (بين 30-39سنة)، يشير إلى أن هذه الفئة تواجه مشكلات في الزواج أيضاً. وغالباً ما تعزى هذه المشاكل للضغوطات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الاحتلال، والتي تتفاقم كلما كبر الأطفال في العائلة وتزداد متطلبات الحياة المتعلقة بنفقات الطعام، والملبس، والتعليم، وغيرها.

تشير الأرقام المرتفعة المتعلقة بالنفقة وقضايا الرعاية إلى أن المركز يعتبر مزوداً رئيسياً للخدمة للنساء المطلقات أو المنفصلات عن أزواجهن. تتأكد هذه النتيجة أكثر بالنظر إلى النسبة المرتفعة من النساء اللاتي يصنفن أنفسهن على أنهن منفصلات عن أزواجهن عندما يأتين للمركز لطلب الخدمة القانونية. يعتقد المركز أن هؤلاء النساء يردن أن يعشن بكرامة واستقلال، دون أن يكن مضطرات للتنازل عن حقوقهن من أجل العيش في مجتمع ذكوري يساند القانون فيه الرجل على حساب المرأة، وتصل فيه نسبة القوى العاملة بين النساء إلى 14% فقط.

يعتبر مستوى المعاناة الذي تتحدث عنه النساء للمركز صادماً، حيث تحدثت أكثر من 40% من النساء عن انتهاكات لحقوقهن/ وتعرضهن لعنف نفسي و/ أو جسدي. ومما يثير القلق أن 20 امرأة من أصل 226 منتفعة ممن انتفعن بخدمات المركز لهذا العام (أي 9%)، حاولن إنهاء حياتهن. وكانت أعمار هؤلاء تتراوح بين 20–30 عاماً.

3.1.2 توفير الحماية العاجلة للنساء المعرضات لخطر العنف من خلال تحويلهن واستقبالهن في مركز الطوارئ

واصل المركز خلال الأشهر القليلة الأولى من 2011 عمله في الجانب المتمثل بحماية النساء اللاتي يلذن من خطر محدق أو مستمر على حياتهن نتيجة العنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث يتم في هذه الحالات توفير الحماية لليلة واحدة، ويتم استقبال المنتفعات على مدى الساعة. وفي خطوة قام بها المركز لضمان نظافة المأوى الآمن وتحسين سبل الراحة فيه، قام المركز بإغلاق المأوى مؤقتاً في شهر آذار لمدة شهر واحد من أجل ترميمه، وقد تم ذلك بالتشاور مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

على الرغم من أن المساندة التي لقيها المركز من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية واستمرار التشاور معها على المستوى الوطني إلا أن عمل المركز واجه بعض المعيقات نتيجة ممارسات قوات الشرطة المحلية والمديريات التابعة للوزارة في المحافظات المختلفة، حيث تمثلت بعض المعيقات في قيام هذه الجهات بنصح المركز ببناء جدار يعلوه سياج شائك حول البناء (المسيّج حالياً) وتركيب كاميرات للمراقبة. رفض المركز هذه المطالب لأن المنشأة يجب أن يتم النظر إليها كمكان مريح وليس كسجن. بالإضافة لذلك، لا يتوفر لدى

المركز ميزانية لهذه التغييرات، كما يجب على المركز الحصول على إذن من المؤسسة الخيرية التي تعود لها ملكية المكان.

واصل المركز حواره مع المحافظ، ومركز الشرطة المحلي، ومديريات وزارة الشؤون الاجتماعية ومقر الوزارة الرئيسي، ولكن لم يتم التوصل لنتائج إيجابية واستمر منع المركز من تقديم خدمات المأوى للنساء اللاتي في حاجة ملحة للخدمة، حتى نهاية الفترة التي يغطيها التقرير. تلقى المركز مساندة من قبل مكتب وزيرة الشؤون للتفاوض مع الشرطة المحلية والمديريات التابعة للوزارة للاستجابة لمطالبهم ولكن في نفس الوقت احترام ما يعتقد المركز والوزارة أن كافة الخطوات التي تتخذ هي من أجل مصلحة النساء اللاتي يلجأن للمركز من أجل تلقي المساندة.

أما الآن فإن المركز محبط من الموقف المتصلب الذي أبدته مراكز الشرطة والمديريات التابعة للوزارة، ولكن يوجد لدى المركز أجنده بنّاءة لحل المشكلات العالقة لاستئناف تقديم الخدمات الضرورية. ومن بين الخطوات التي يتم اتخاذها الآن الحفاظ على علاقة قوية ومساندة من قبل المقر الرئيسي للوزارة، والدفع باتجاه حل المشكلة من قبل وزير الداخلية. يعتقد المركز أن هناك بعضاً من البراغماتية على صعيد التعامل مع مستويات صنع القرار السياسي العليا، وهذا يساعد في التغلب على اعتراضات المكاتب الفرعية، ما يمكّن المركز من مواصلة مساهماته الإيجابية للمجتمع الفلسطيني. كما أن هناك مزوّدي خدمات رئيسيين يدعون إلى إعادة افتتاح المأوى التابع للمركز. بالإضافة لذلك فإن مديرات المآوى التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية في بيت لحم ونابلس عبرن عن الحاجة لإعادة افتتاح المأوى والمردود السلبي على النساء في ظل عدم تمكن المأوى من العمل.

كان المأوى قبل اتخاذ قرار إغلاقه من قبل السلطات المحلية يعمل بشكل جيد، حيث كان يستضيف ثماني نساء تتراوح أعمارهن بين (21– 32 سنة)، تم تحويلهن من جميع أنحاء الضفة الغربية من قبل مؤسسات حكومية، منها: وزارة الشؤون الاجتماعية، والشرطة، ومكاتب المحافظين. وقد تمكنت النساء المنتفعات من العودة للعيش مع عائلاتهن بعد التوسط أو التدخل المشترك لدى العائلات من قبل المركز وشركائه الحكوميين. ومن بين التطورات الإيجابية على صعيد تقديم الخدمة للنساء المعنفات لهذا العام تحويل منتفعات إلى مأوى تم افتتاحه مؤخرا في نابلس، حيث يعمل هذا المأوى تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، وإلى مأوى محور الذي يعمل منذ زمن طويل في منطقة بيت لحم.

منذ إغلاق المأوى في شهر آذار استغل المركز الوقت لإعداد وتحسين إجراءات داخلية. كما واصل المركز مشاركته في اجتماعات لجنة الحماية التي تنظمها وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث شارك في هذه ا لاجتماعات ممثلات عن المركز من مأويي نابلس وبيت لحم. وقد تبادل ممثلو المؤسسات في تلك الاجتماعات الخبرات المتعلقة بأفضل الممارسات، ووضعوا خططاً من أجل استمرار التعاون.

3.1.3 تطوير قدرات وحدة الخدمات في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

يهتم المركز بتقديم المساندة لمحامياته ومحامينه وباحثاته الاجتماعيات، حيث يعتبر ذلك جزءاً لا يتجزأ من عمل المركز ومنهجيته التي يتشارك فيها مع الشركاء الذين يرغبون في تقديم خدمات للنساء. يواصل المركز الاستفادة من خدمات محامي خارجي للإشراف على عمل محاميات ومحامي المركز، وخصوصاً فيما يتعلق بالقضايا المدنية (لإكمال خبرة المركز الرائدة في مجال التعامل مع المحاكم الشرعية). عمل المحامي لمدة 16 ساعة مع محاميات ومحامي المركز، حيث تم التركيز على الأحكام المتعلقة بالعنف الجنسي واغتصاب النساء. كما قام بتدريب محاميات المركز حول عملية جمع وفحص الأدلة وعمل الفحوصات الطبية.

من أجل مساندة الأخصائيات الاجتماعيات استأنف المركز شراكة رسمية مع مركز الإرشاد الفلسطيني، حيث قام مركز الإرشاد بتقديم ثلاثة أشكال من الدعم، وهي:

- تقديم 12 ساعة من الإشراف تم خلالها مناقشة قضايا تعني المركز مع جميع الأخصائيات الاجتماعيات.
- تقديم 8 ساعات من الإشراف الفردي (موظفة لموظفة) للباحثات الاجتماعيات الجديدات اللاتي بدأن عملهن مؤخراً مع مركز المرأة.
- تقديم 12 ساعة من الإشراف على إشراف للأخصائيات الاجتماعيات رفيعات المستوى اللاتي يشرفن على عمل موظفات أخريات.

قامت مؤسسة سوار، وهي مؤسسة فلسطينية في حيفا، بتنظيم دورة تدريبية لمدة يومين لموظفات ومتطوعات المأوى، اللاتي يعملن مع النساء ضحايا العنف الجنسي.

3.1.4 تطوير العلاقات الاستراتيجية للوحدة الخدمات ومركز الطوارئ مع المؤسسات ذات الصلة التي تشمل السلطات المحلية وقوى الأمن وقطاع العدالة ووزارة الشؤون الاجتماعية

على الرغم من المأزق القائم مع بعض السلطات المحلية بخصوص توفير الأمن للمأوى، حافظ المركز على علاقات تعاون وثيقة مع وزارة الشؤون الاجتماعية، وخصوصاً على المستوى الوطني، وغيرها من الشركاء الفاعلين الرئيسيين.

تم في هذا السياق عقد 8 اجتماعات مع مسؤولين رفيعي المستوى في مؤسسات رئيسية، ومن الأمثل على هذه الاجتماعات ما يلي:

- اجتماع مع وزيرة الشؤون الاجتماعية.
- اجتماع مع قاضي القضاة.
- اجتماع مع رئيس وحدة حماية الأسرة في الشرطة.

تم بالإضافة لذلك عقد اجتماعات أخرى مع العديد من المؤسسات الصحية.

كما قام المركز بتنظيم ورشة عمل ليوم واحد مع جميع المؤسسات الشريكة الرئيسية التي تشارك في عمل مأوى الحماية الطارئة. تم خلال الورشة إعلام المؤسسات الشريكة بالوضع الحالي للمأوى– حيث أنه مغلق من قبل السلطات المحلية بسبب مطالبتها بإجراء تعديلات بنيوية على بناية المأوى– وتم طلب مساندة المؤسسات من أجل التوصل لحل سريع للأزمة.

3.2 توسيع تقديم الخدمات للنساء في المناطق المهمشة من خلال الشراكة وبناء قدرات بعض المؤسسات القاعدية

3.2.1 اختيار منظمة قاعدية جديدة لتكون مؤسسة شريكة

سعى المركز بدايةً إلى إيجاد شريك من محافظة جنين بوصفها البلدة الأكبر في مدن أقصى شمال الضفة الغربية، وبذلك يتم إيجاد نوع من التكامل مع المؤسسات الشريكة في طولكرم وسلفيت. وقد تم اختيار جنين بوصفها بلدة مركزية في الشمال يمكن الانطلاق منها للوصول للقرى المجاورة الكثيرة. ولكن لم يتمكن المركز من إيجاد مؤسسة شريكة تتوفر فيها المعايير التي وضعها المركز مسبقاً للمؤسسات الشريكة، على الرغم من قيام المركز بمسح جميع المؤسسات التي تقدم الخدمة في المحافظة. لذا قام المركز ببذل جهود أكبر للبحث

عن شريك مناسب في منطقة الشمال، حيث تم لهذه الغاية فحص محافظة طوباس المجاورة لجنين والتي تعتبر مركزاً للكثير من القرى النائية والمعزولة.
بعد عدة اجتماعات نجح المركز في إنشاء شراكة مع جمعية طوباس الخيرية.[28] أنشئت هذه الجمعية عام 1966 لخدمة عائلات طوباس والقرى المجاورة. يوجد في طوباس 21 مركزاً سكانياً ويبلغ عدد سكانها 56000 نسمة.

يعمل في الجمعية 17 موظفاً وموظفة دائمين، (متفرغين وغير متفرغين)، وموظفين مؤقتين يعملان بعقود مؤقتة على مشاريع. قامت الجمعية والمركز مؤخراً بتعيين محاميين، وباحثتين اجتماعيتين، ومساعدة إدارية ومسؤولة علاقات عامة. أنهى المحامي والباحثة الاجتماعية تدريبهما العملي مع وحدة الخدمات في المركز، كما بدأت المساعدة الإدارية تدريبها حول الإجراءات المالية مع فريق المركز المالي. قام المركز بدعوة فريق العمل الجديد في الجمعية للمشاركة في حلقة تدريبية عقدها المركز لموظفي وموظفات وكالة الغوث العاملين في المجال ذاته. وأخيراً، عقد المركز ورشة عمل ليوم واحد مع المؤسسات الجماهيرية الشريكة الثلاث، بما فيها جمعية طوباس ، بهدف تيسير التنسيق فيما يتعلق بتحويل الحالات وتبادل الخبرات فيما يتعلق بأفضل الممارسات.

من أجل مساعدة الجمعية في تخطيط عملها في مجال تقديم الخدمة القانونية والاجتماعية، قام المركز بالتعاقد مع باحث لإجراء دراسة حول الخدمات المتوفرة للنساء في محافظة طوباس. بدأ الباحث بتجميع المعلومات وستكون نتائج الدراسة متوفرة في بداية عام 2012. للمؤسسة موجودات ثابتة تتضمن المبنى والأرض المحيطة به ، التي تم منحاها من قبل البلدية، وميزانية للبناء. كما أن الجمعية تبحث الآن عن تمويل لبناء مركز للتدريب المهني على أرض تعود ملكيتها للجمعية أيضاً، لأن مبنى مركز التدريب المهني الحالي مؤجّر. تضرب الجمعية بجذورها عميقاً في المجتمع المحلي، حيث تتلقى دعماً واسعاً بشكل عام، ومن البلدية والمحافظة والمؤسسات الجماهيرية المحلية. كما أن الجمعية عضواً في شبكة حماية الأسرة والطفولة، وتتمتع بعلاقات قوية مع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال– فرع فلسطين.

3.2.2 بناء قدرات مجلس الادارة والهيئة الادارية والطاقم العامل للمؤسسات القاعدية الشريكة

عمل المركز خلال عام 2011 مع الجمعية على الجوانب التالية: بناء قدرات أعضاء مجلس الإدارة، والفريق الإداري، وتطوير نظاماً داخلياً وإجراءات مالية، وبناء علاقات استراتيجية مع ممولين محتملين، وتطوير برامج استراتيجية وخطط عمل، ومراقبة عملية شراء أجهزة جديدة (أنظر تفصيلاً لهذا تحت البند 3.2.3 إلى البند 3.2.6 أدناه).

واصل المركز شراكاته مع جمعية نساء من أجل الحياة، وجمعية النجدة في طولكرم خلال العام، على الرغم من أن مستوى المساندة يتراجع تدريجياً مع هاتين الجمعيتين اللتين أصبحتا أكثر نضجاً. قام المركز بعقد اجتماعات مع جمعية النجدة في طولكرم لمراجعة خطة العمل السنوية للجمعية، والتعريف بموظفين جدد وخصوصاً في المجال الإداري، ومناقشة قضايا التدريب، والترويج للجمعية، ومناقشة العلاقات المستقبلية بين الجمعية والمركز.

كما عقد المركز اجتماعات مع جمعية نساء من أجل الحياة لمراجعة بعض شؤون الإدارة والتخطيط. كما تم الاجتماع عدة مرات مع موظفات وموظفي الجمعية، وأعضاء مجلس الإدارة وشركاء محليين آخرين للمساعدة في دعم عمل الجمعية. بالإضافة لذلك، قام المركز بمساعدة الجمعية في مراجعة خطة النشاطات التوعوية الخاصة بها ، فيما يتعلق بقضايا الميراث بوصف هذه النشاطات جزء من شراكة الجمعية مع جمعية المرأة العاملة للتنمية.

3.2.3 العمل مع المؤسسات الشريكة لتطوير وتبني الأنظمة الداخلية للمنظمة والإجراءات المالية والإدارية المكتوبة

اجتمع المركز مع جمعية النجدة في طولكرم خمس مرات (لأن المساندة الوثيقة آخذة بالتضاؤل تدريجياً)، كما عقد المركز اجتماعين مع جمعية نساء من أجل الحياة لمناقشة قضايا إدارية بحتة. وقد كانت الاجتماعات الإضافية مع جمعية النجدة مفيدة، حيث تم تقديم تدريب عملي للمحاسبة الجديدة، ولكن في الوقت ذاته، تم التركيز مع الجمعيتين على كيفية إعداد تقرير مالي والانتهاء من السنة المالية. وعند اقتراب نهاية السنة عقد المركز دورة تدريبية مع جمعية طوباس الخيرية لتطوير البنى المؤسساتية، والوصف الوظيفي، والأنظمة الداخلية، والإجراءات الخاصة بالمصادر البشرية والمالية. وقد بدأت الدورة التدريبية المكونة من ثمانية لقاءات والمخصصة لأعضاء مجلس الإدارة والموظفين في شهر كانون الأول 2011 وستستمر خلال عام

2012. عند الانتهاء من هذه الدورة ستكون الجمعية قد تمكنت من إعداد وصف وظيفي واضح لموظفاتها وموظفيها، وإجراءات مالية وإدارية.

3.2.4 دعم المنظمات القاعدية الثلاث في استقطاب التمويل وتطوير العلاقات الاستراتيجية مع الممولين المحتملين

يساند المركز مؤسسات شريكة من أجل تعزيز حضورها في فعاليات رئيسية مثل إحياء ذكرى يوم المرأة العالمي للمرأة وفعالية الأيام الستة عشر لمناهضة العنف ضد المرأة، حيث قامت جمعية نساء من أجل الحياة بعقد نشاط تحت اسم " اللقاء المفتوح" في ذكرى الثامن من آذار، حيث حضر الفعالية مسؤولون في السلطات المحلية وقادة مجتمعيون ، وتحدثوا عن مواضيع تسلط الضوء على الصعوبات التي تواجهها النساء المعوقات. كما قامت الجمعية لاحقاً بتنظيم نقاش مفتوح حول الحق في الميراث في إطار فعالية الأيام الستة عشر لمناهضة العنف ضد المرأة. شارك المركز في ذلك النشاط، وذلك بتقديم ورقة قانونية حول الحق في الميراث.

قامت جمعية النجدة في طولكرم بتنظيم يوم ترفيهي واستقبال في ذكرى الثامن من آذار، يوم المرأة العالمي. حضر الاستقبال 112 شخصاً وتمت استضافته من قبل مكتب جمعية النجدة، بهدف تقوية العلاقات على المستوى المحلي. كما قامت الجمعية بتنظيم يوم ترفيهي خاص للأطفال والنساء في أحد المتنزهات العامة في طولكرم. وفي شهر تشرين الثاني، قامت جمعية النجدة بتنظيم ورشة عمل حول دور الشباب في مواجهة العنف ضد المرأة ضمن نشاطات فعالية الأيام الستة عشر، حيث شارك فيها 120 شخصاً. وقام المركز بتسليم ورقة بحثية حول سيادة القانون والعنف ضد المرأة ودور الشباب في القيام بتحركات قانونية ونشاطات مناصرة خاصة بموضوع العنف ضد المرأة تم تنفيذ ورشة العمل بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة في القدس.

فيما يتعلق بالبحث عن التمويل بشكل استراتيجي يعبر المركز عن قلقه من الصعوبات التي تواجه جمعية النجدة في طولكرم عندما حاولت البحث عن مصادر تمويل بشكل مستقل واجتمعت مع المؤسسة الشريكة لمناقشة الأمر. واحدة من العقبات المحتملة التي يمكن أن تواجه الجمعية أن فرع الجمعية في طولكرم هو جزء من مؤسسة أكبر، وهي بذلك لا تتمتع بوضع قانوني مستقل. في الوقت ذاته فإن جمعية نساء من أجل

الحياة نجحت في الحصول على تمويل وإيجاد شركاء جدد ومشاريع جديدة. لذا فإن المركز يعمل مع جمعية نساء من أجل الحياة لضمان بقاء النمو منسجماً مع الرؤية المشتركة بين المؤسستين.
عند نهاية العام عقد المركز اجتماعين مع جميع المؤسسات الجماهيرية من أجل إعداد مقترح مشروع مشترك خاص بالإرشاد والتوسط لتسليمه لمؤسسات داعمة. ومن أجل التغلب على المصاعب التي تواجه جمعية النجدة في طولكرم فيما يتعلق بتجنيد الأموال، قام المركز بتشجيع الجمعية على تسليم مقترح مشروع مشترك مع جمعية نساء من أجل الحياة أو جمعية طوباس الخيرية كمتعاقد من الباطن.

3.2.5 دعم المنظمات القاعدية في تطوير ومتابعة البرامج الاستراتيجية وخطط العمل

يبدو أن جمعية نساء من أجل الحياة وجمعية النجدة أصبحتا قادرتين على تنفيذ نشاطات قانونية واجتماعية ونشاطات توعوية. فقد قام المركز خلال هذا العام بتنظيم زيارة ميدانية بمرافقة جمعية النجدة طولكرم إلى واحدة من ورشات التوعية، حيث أصبحت المحامية التي كانت تتلقى التدريب متمرسة في تقديم التدريب وفقاً لاحتياجات المتدربين والمتدربات. كما قام المركز بمرافقة جمعية نساء من أجل الحياة إلى حلقة تدريب نظمتها الجمعية لأفراد الشرطة محلياً.
التقى المركز مع الجمعيتين ست مرات، كما التقى مع جمعية طوباس الخيرية سبع مرات لمراجعة خطط العمل الخاصة بهم ومساعدتهم في ربط تصميم المشروع الجديد بالإستراتيجية القائمة، وذلك عن طريق الموازنة بين التزامات الموظفين وبناء شراكات بين المؤسسات. كما تم التخطيط لإجراء تقييم للمساندة التي يقدمها المركز ونشاطات الشراء في المجتمعات المحلية، حيث سيتم تنفيذ التقييم في بداية عام 2012. كما سيتم في هذا الوقت عقد اجتماعات تقييمية مع المؤسسات الشريكة.

<u>الإشراف والتدريب</u>

في إطار مساعيه للحفاظ على مستويات عالية من الخدمات، قام المركز بتقديم 11 جلسة إشرافية (بواقع 39 ساعة) استهدفت محاميات ومحامين وباحثات اجتماعيات من جمعية النجدة في طولكرم ، حيث تمت مناقشة مواضيع تتضمن الحرفية، وربط المساندة القانونية بالمساندة الاجتماعية وبالعكس، وتحويل النساء في حالات الطوارئ، والعمل مع الضغوطات، ومناقشة حالات دراسية واقعية. ومن بين الصعوبات التي واجهت هذا النشاط وجود اختلافات في مستويات المعرفة بين الباحثات الاجتماعيات والمحاميات والمحامين. كما شاركت موظفات جمعية النجدة– طولكرم في التدريب الذي نظمه المركز لموظفات المأوى الآمن في نابلس.

قام المركز بتقديم جلسات تدريبية حول المناصرة لبعض موظفي جمعية النجدة، حيث حضر التدريب 15-20 مشاركاً ومشاركة في كل جلسة من الجلسات التدريبية. وقد تم في التدريب مناقشة عناوين تضمنت ما يلي: النوع الاجتماعي، وقانون العقوبات، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون حماية الأسرة من العنف.

وفي شهري تشرين الأول وتشرين الثاني قام المركز بتنظيم سبع حلقات تدريبية لجمعية طوباس الخيرية حول اتخطيط الاستراتيجي، حيث تمكنت موظفات المركز وأعضاء مجلس الإدارة في نهاية التدريب من صياغة رؤية الجمعية ورسالتها، وإعداد خطة استراتيجية لعام واحد للجمعية. ونظراً لأن الجمعية لم يكن لديها هكذا خطة من قبل، فقد شعر المركز بأن الخطة الاستراتيجية الأولى يجب أن تغطي سنة واحدة فقط.

3.2.6 تمويل ومراقبة مشتريات الأجهزة الجديدة أو تغطية المصاريف الأخرى (مثل تطوير الموظفين والنفقات الادارية) والتي تقع ضمن الموازنة وتلبي حاجات المنظمة المدرجة على رأس الأولويات

قام المركز بإعداد قائمة باحتياجات جمعية طوباس الخيرية فيما يتعلق بالأجهزة المكتبية من أجهزة حاسوب إلى طاولات. وفي النصف الثاني من السنة قام المركز بمساندة جمعية طوباس الخيرية في عملية شراء الأجهزة ولأثاث الضروري.

3.3 بناء قدرات مزودي الخدمة الحكوميين وغير الحكوميين بزيادة وعيهم حول حقوق النساء وأفضل الممارسات في التعامل مع النساء خاصة ضحايا العنف منهن

3.3.1 عقد ورشات عمل في الضفة الغربية لمشاركة المعلومات لأفضل الممارسات مع رجال الشرطة والعاملين الاجتماعيين ومقدمي الخدمات الصحية

تندرج ورشات العمل التي تتعلق بهذا النشاط ضمن خطة 2012. سيتم التعامل مع هذه الورشات كنشاط متابعة استراتيجي يحافظ على انخراط المركز في القطاعات الصحية والاجتماعية والأمنية بعد انتهاء من تبني مشروع تكامل الذي من المفترض أن ينتهي في نهاية عام 2011. ولكن كما حدث عام 2010 استجاب المركز لطلبات كثيرة لتقديم تدريب من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية من أجل نقل الخبرات في مجال أفضل الممارسات لتلبية احتياجات النساء المعنفات.

تدريب الأقران: تدريب متقدم للعاملات في المأوى التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية

قام المركز بتقديم تدريب لمدة ثمانية أيام للعاملات في المأوى في نابلس بناء على طلب من وزارة الشؤون الاجتماعية ومأوى نابلس. كان التدريب على موضوعات مختلفة من قبل موظف/ة من موظفات المركز، حيث قام كل موظف بعرض أجزاء من مادة متكاملة لتغطية احتياجات النساء المعنفات واللاتي يلجأن للبيت الآمن. وقد تضمن التدريب على عناوين مختلفة، منها:

- التمييز ضد المرأة في القانون الفلسطيني.
- أخلاقيات تقديم الخدمة.
- اللقاء الأول مع المنتفعات وكيفية التخطيط للتدخل والمتابعة مع المنتفعات.
- مسؤوليات المختصين، علاقات الموظفين فيما بينهم، وعلاقتهم بالمنتفعات.
- الإجراءات القانونية.
- الوعي بالاحتياجات النفسية.
- حالات دراسية نابعة من خبرة المركز.
- العنف المبني على النوع الاجتماعي

حوارات نسوية: دورة تدريبية للطلاب حول الحركة النسوية العالمية

في شهر تشرين الثاني 2010 شرع المركز بتنفيذ مشروع مكون من 12 محاضرة في نابلس حول الحركة النسوية. وقد انتهى المركز من هذا المشروع في النصف الأول من عام 2011، وكانت الدورة التدريبية جزء من مشروع بعنوان "حوارات نسوية " يقوده مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق. كانت المحاضرات التي قدمها المركز مفتوحة للطلبة من التخصصات كافة في جامعة النجاح وجامعة القدس المفتوحة ، وقد غطى التدريب عناوين متفرقة، منها: النظرية النسوية ، وتاريخ الحركة النسوية العالمية وربطها بفلسطين. كان ثلث المشاركين الثلاثين في الدورة رجالاً، وهذا يعتبر مؤشراً إيجابياً على وجود رجال يتفقون مع رؤية المركز ويلتزمون بالعمل على بناء مجتمع أفضل، يتمتع فيه الفلسطينيون جميعاً بحقوق الإنسان، وحق تقرير المصير.

كانت الدورة ناجحة إلى حد كبير، حيث عبر مركز المرأة للأبحاث والتوثيق والمشاركون عن رضاهم عن التدريب. كما عبر الكثير من المشاركين والمشاركات عن رغبتهم في التطوّع لدى المركز، لمساندة المتطوعين

الآخرين أو المشاركة في نشاطات المركز المستقبلية. بالإضافة لذلك فقد عبّر مركز المرأة للأبحاث والتوثيق عن رغبته في تكرار هذا المشروع في جامعات أخرى في فلسطين.

تقديم دعم فني لوكالة الغوث وذلك بتدريب المؤسسات القاعدية وموظفي الصف الأول في الوكالة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي

قام المركز بتنفيذ سلسلة من مكونة من 5 حلقات تدريبية في شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية، وقد استمرت كل دورة تدريبية لمدة خمسة أيام، وتم تقديم التدريب من قبل موظفات وموظفي المركز. وتم تخصيص ثلاث دورات من بين الدورات التدريبية الخمس لعاملات وعاملين في وكالة الغوث في مخيمات اللاجئين، (بحضور 77 مشارك ومشاركة)، في حين تم تخصيص الدورتين الباقيتين لموظفي الصف الأول في الوكالة (بمشاركة 42 مشارك ومشاركة). أما المشاركون فهم من مخيمات مختلفة، وهي: قلنديا ، وشعفاط ، والأمعري ، والجلزون ، ودير عمار، والدهيشة ، والعروب ، والفوّار، وبلاطة، والفارعة، وعسكر، ونور شمس، وجنين، وطولكرم ، وعقبة جبر. تضمن التدريب عناوين مختلفة مثل مقدمة في النوع الاجتماعي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وأخلاقيات وقيم المهنة، واستقبال المنتفعات وتفهم مشكلاتهن، والتدخل المهني مع المنتفعات عند الحاجة، وتوفير الحماية، بالإضافة إلى تعريف المشاركين والمشاركات بنظام التحويل للنساء المعنفات وفهم أصوله.

دليل تدريبي

قام المركز بإعداد ونشر دليل تدريبي حول العنف القائم على النوع الاجتماعي وحقوق المرأة، حيث تمت طباعة 200 نسخة من الدليل، تتداول بين 70 شريكاً. كما أن هناك نية لتوزيع المزيد منها.

3.3.2 القيام بتدقيق لمنظمات المجتمع المدني الرئيسية الأربع في فلسطين بناء على النوع الاجتماعي لدعمها في دمج موضوع النوع الاجتماعي ومراعاته في برامجها

قام المركز بتنفيذ تحليل قائم على النوع الاجتماعي بالشراكة مع مؤسسة أوكسفام نوفيب ومركز الدراسات النسوية ، حيث شمل التحليل المؤسسات التالية:

- اتحاد لجان الإغاثة الطبية.
- اتحاد لجان الإغاثة الزراعية.
- مركز الديمقراطية وحقوق العاملين.

- **مركز مصادر الطفولة المبكرة.**

تم الانتهاء من التحليلين الخاصين بالإغاثة الطبية والإغاثة الزراعية عام 2010، في حين تم إجراء تحليلين لمركز الديمقراطية وحقوق العاملين ومركز مصادر الطفولة المبكرة خلال 2011. كما تم الانتهاء من مسودتي تقريري التقييم وتسليمهما للمؤسستين لمراجعتهما وتقديم ملاحظاتهما. تلقى المركز ملاحظات حول التقريرين وأدمجها في التقريرين وأعادهما للمؤسستين، كما قام المركز بتسليم ملخص تنفيذي للتقريرين لمؤسسة أوكسفام نوفيب.

3.4 المساهمة في تحسين ايصال الخدمات الاجتماعية والصحية والقانونية للنساء من ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي وكذلك المعرضات لخطر العنف. (مشروع تكامل)

3.4.1 التشبيك الشركاء الاقليميين والمحليين من القطاعات الاجتماعية والصحية والقانونية والتي تشارك بأفضل الممارسات والدروس التي تم تعلمها

قام فريق مشروع تكامل خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتنظيم 31 اجتماعاً مع شركاء فاعلين مختلفين، وهم:

- وزارات في السلطة الفلسطينية مثل وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة شؤون المرأة ووزارة الصحة، بالإضافة إلى وحدات ودوائر تعمل على قضايا النوع الاجتماعي أو على قضايا النساء والأطفال بشكل خاص.
- محافظتي رام الله وأريحا، وهاتان هما المحافظتان اللتان من المنوي تجريب نظام التحويل المطوّر فيهما.
- قاضي القضاة، حيث هدف اللقاء إلى تعزيز العلاقة بين المركز والمحاكم الشرعية، حيث تتضمن هذه العلاقة تقديم تدريب لمستشاري المحاكم حول قضايا النوع الاجتماعي.
- الشرطة.
- وكالة الغوث.
- جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.
- شركاء آخرون في القطاع القانوني، مثل رؤساء النيابة العامة في رام الله.
- اللجنة التوجيهية.
- اللجنة الإدارية.

تم خلال الكثير من هذه الاجتماعات عرض فكرة توقيع مذكرة تفاهم حول تبني نظام تحويل. ومن الجوانب الإيجابية التي تم تحقيقها الدعم للمشروع التجريبي من قبل محافظتي رام الله وأريحا، والدعم من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة شؤون المرأة، كما لقي توقيع المذكرة تغطية إعلامية لا بأس بها. وقد أبدى جهاز الشرطة وجمعية الهلال الأحمر تعاوناً، وتعهد قاضي القضاة بتوفير الدعم من المحاكم الشرعية. وقالت وكالة الغوث أنها ستبني على البروتوكولات الخاصة بمشروع تكامل عندما تقوم ببناء نظام التحويل داخل المخيمات. اما العلاقة مع وزارة الصحة فلا زالت تواجه عقبات، حيث أن المركز يبذل جهوداً كبيرة لإقناع الوزارة بأهمية نظام التحويل في توفير حماية أفضل للنساء. ولكن الوزير قال أن النظام لا يشكل أولوية للوزارة. وبناءً على ذلك قام المركز بعدة خطوات للتغلب على هذه العقبة، من بينها الحصول على دعم وزارات أخرى وبناء تحالفات داخل مديريات وزارة الصحة.

كما عمل المركز مع شركاء إقليميين مثل أعضاء الشبكة الأوروبية – المتوسطية لحقوق الإنسان وتحالف شبكة سلمى وغيرها من الائتلافات الإقليمية، حيث تعمل شبكة سلمي على توفير منبر يمكن من خلاله استعراض الدروس المستفادة في السياق الفلسطيني والاستفادة من التغذية الراجعة والأفكار الناضجة بالاستفادة من تجارب بلدان أخرى. تم الطلب من المركز أن يقدم عرضاً حول مشروع تكامل في الاجتماع القادم لشبكة سلمى، بالاستناد إلى خبرته حول تطوير نظام تحويل معتبر للنساء المعنفات. كما من المفترض أن يساعد هذا المنبر المركز في إيجاد خبراء فنيين للقيام بهذا العمل.

3.4.2 إعداد دراسة حول تقدير الحاجات والفجوات وتحديد مواقع مصادر الخدمات

تم الانتهاء من إعداد دراسة احتياجات في نهاية عام 2009، وتم عرضها على شركاء محليين خلال ورشة عمل عقدت على المستوى الوطني. وقد أثبتت الأداة أنها مفيدة للمركز في إيجاد مؤسسة شريكة جديدة في شمال الضفة الغربية (جمعية طوباس الخيرية).

3.4.3 تصميم نظام تحويل خدماتي قانوني صحي اجتماعي متكامل للنساء المعنفات وتطوير الادوات التي ترافق ذلك النظام

بالاستفادة من نتائج وتوصيات المسح الخاص بالمؤسسات التي تقدم الخدمات قام المركز ومؤسسة جذور بتطوير هيكلية وأدوات لنظام تحويل، وهو جاهز لتجريبه في محافظتي رام الله وأريحا.

في مطلع عام 2011 تم إحراز تقدم على صعيد نظام تحويل تجريبي، ولكن كان هناك شعور بالحاجة إلى مراجعة مسودات البروتوكولات مرة أخرى من قبل الشركاء للحصول على تغذية راجعة من قبل القطاعات المختلفة والسعي لتعزيز مساندتها للمشروع التجريبي والنظام الذي سيتم الخروج به.

وقد تم تنظيم ورشات عمل مع الجهات التالية:

- وحدات حماية الأسرة (التابعة لجهاز الشرطة)
- وزارة الشؤون الاجتماعية.
- قطاعات أخرى يتداخل عملها (مثل الشرطة، والشؤون اللاجتماعية والصحة وغيرها)

تم خلال الورشات الحصول على تغذية راجعة قيمة، ومن بين القضايا المهمة التي برزت خلال واحدة من ورشات العمل كانت الحاجة إلى توفير حماية وتأهيل للفتيات اللواتي وضعن في مواقف صعبة لحمايتهن من العنف العائلي. ومن بين الحاجات الأخرى التي برزت الدعوة إلى ضمان خدمات ملائمة لذوي الاحتياجات الخاصة.

ومن بين المؤشرات الإيجابية التمثيل البارز في الورشات للعاملين في الحقل الصحي والتي ضمت ممثلين عن القطاعات المختلفة، حيث شارك فيها أشخاص جاءوا من جميع أنحاء الضفة الغربية، وهذه إشارة مشجعة ذلك أن تأمين الدعم في أوساط القطاع كان من بين الصعوبات التي تواجهه المشروع. ومن بين الإشارات الإيجابية الأخرى عدم اقتصار الحضور على الإناث وغنما كان هناك حضور لمهنيين ذكور كذلك (حيث كان ثلث الحضور تقريباً من الذكور)، وهذا يعتبر إشارة مشجعة على أن الحاجة لتعزيز الحماية والخدمات المقدمة للنساء لا تعتبر هماً للنساء وحدهن، وإنما للرجال أيضاً.

أوصى المشاركون والمشاركات ببناء قاعدة معلومات خاصة بقضايا العنف ضد المرأة، وإعداد خطة وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، ودعوة الإعلاميين لتولي دور مهم في محاربة ثقافة العنف ضد المرأة. و قد ساعدت ورشات العمل في تعزيز الطبيعة الوطنية وتعدد القطاعات لنظام التحويل، وأفضت إلى مخرج متمثل ببروتوكولات متقنة ومدعومة لاستخدامها في تجريب نظام التحويل. وقد لقيت ورشات العمل تغطية إعلامية ساعدت في الترويج للمشروع، حيث قامت عدة مؤسسات إعلامية وصحف مثل وكالة أنباء معاً ووفا ، وصحف القدس والأيام والحياة وصوت النساء بتغطيتها.

3.4.4 تجريب نظام التحويل الجديد في منطقة جغرافية واحدة في الضفة الغربية

تم اختيار محافظة رام الله لتجريب المشروع فيها، وذلك لضمان مساندة من قبل الحكومة ووزارات مركزية، ولكن للحصول على عينة أكبر وتغذية راجعة أغنى ونتائج أفضل تم الاتفاق على شمل محافظة أريحا في المشروع التجريبي. قبل البدء بالمشروع التجريبي تم تنظيم لقاء تدريبي شارك فيه 42 متدرباً ومتدربة من المؤسسات التي تقدم الخدمات في رام الله وأريحا، لضمان معرفتهم بنظام التحويل والعنف القائم على النوع الاجتماعي ومدونة الأخلاقيات الخاصة بالمشروع. كما تم عقد 16 اجتماعاً مع مؤسسات شريكة لإجراء المزيد من التحضيرات للمرحلة التجريبية. ومن بين الصعوبات التي واجهت المشروع المشاركة الضعيفة لوزارة الصحة في ورشة العمل، ذلك أن الوزارة لا تعتبر هذا المشروع اولوية. وقد عبر المشاركون العاملون في المجال الصحي عن قلقهم من عدم وجود إطار قانوني للإخبار عن حالات العنف ضد المرأة للشرطة ، ما يحد من إعداد نظام تحويل شامل.

ولكن التدريب والتشاور مع الفاعلين الآخرين كان مثمراً، حيث اتفقت عدد من المؤسسات على استخدام نظام التحويل. أما المؤسسات التي اتفقت على استخدام نظام التحويل فهي جامعة بيرزيت ، و والإغاثة الطبية، والإغاثة الزراعية، ووكالة الغوث، وصندوق النفقة، وجمعية المرأة العاملة للتنمية، ودوائر الإرشاد والإصلاح الأسري في المحاكم الشرعية، ومركز سوا، ومركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب، ولجان العمل الصحي، ودوائر حماية الأسرة في جهاز الشرطة الفلسطينية، ومكتب محافظة رام الله ومحافظة أريحا، وجمعية الهلال الحمر الفلسطيني، ووزارة الشؤون الاجتماعية.

قامت العديد من هذه المؤسسات بتعيين – أو التزمت بتعيين– أشخاص ليكونوا حلقة وصل للتعريف بنظام التحويل ومراقبته. تشمل هذه المؤسسات مركز سوا الذي يتلقى على خط المساعدة الخاص به مكالمات من الكثير من النساء المعنفات اللاتي لا يمكن تحويلهن بسبب نوعية المساعدة التي طلبنها. وقد أشارت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إلى الحاجة إلى تعريف الموظفين من تخصصات مختلفة مثل أطباء الولادة، وأطباء الأمراض النسوية ، وموظفي الطوارئ، والموظفين الإداريين والممرضين والممرضات بنظام التحويل. وقد تم عقد ورشة عمل مع موظفي صندوق النفقة، وتمخضت الورشة عن إنشاء علاقة والاستفادة من المشروع، وبروتوكولاته ومدونة أخلاقيات المهنة.

3.4.5 مراقبة وتقييم التجريب في عملية مشتركة مع الشركاء وإنهاء نموذج النظام

عند الانتهاء من المرحلة التجريبية تم عقد اجتماع ناقش فيه الشركاء العقبات التي واجهت المرحلة التجريبية. شارك في الاجتماع 25 مشاركاً ومشاركة من المركز، ومركز جذور، ووزارة الشؤون الاجتماعية،ووزارة شؤون المرأة، والإغاثة الطبية، ومركز سوا، ودوائر الإرشاد والإصلاح الأسري في المحاكم الشرعية، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني (فرع أريحا)، وجهاز الشرطة، ومستشارين محليين من نساء الأمم المتحدة (UN WEOMEN) (ووحدات الدعم في وزارة الشؤون الاجتماعية) ومن بين العقبات التي تمت مناقشتها الصعوبة في تعبئة النماذج، عدم الوضوح في الإجراءات، أدوار ومسؤوليات الشركاء، وفترة التجريب التي لم تكن فاعلة. ومن بين التوصيات التي تم التقدم بها المضي قدماً لتطوير نظام تحويل إجباري، وتعديل النماذج لكي تصبح مختصرة بشكل أكبر، وتقديم تدريب لموظفي وموظفات المكاتب الفرعية التابعة للمؤسسات الكبيرة.

في نهاية الاجتماع تم تقسيم المشاركات والمشاركين إلى أربع لجان فنية وتم إعطائهم نظام التحويل استناداً إلى خبرة المؤسسات التي شاركت في المرحلة التجريبية ومقترحاتها. وهذه اللجان هي: اللجنة الفنية الاجتماعية، واللجنة الفنية الصحية، ولجنة الشرطة الفنية، واللجنة الفنية الخاصة بمدونة الأخلاقيات. اجتمعت كل لجنة عدة مرات لتنقيح بروتوكولات نظام التحويل. وفي شهر كانون الأول تم عقد ورشة عمل على المستوى الوطني قامت كل لجنة فنية فيها بعرض تعديلاتها المقترحة أمام جموع الحاضرين. وبعد تلك الورشة تم توزيع نسخ من نظام التحويل على الشركاء جميعاً من أجل المراجعة وتقديم الملاحظات.

كان منذ البداية إدراكاً لأهمية المساندة من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، المكونة من ممثلين عن وزارات ومؤسسات أهلية ذات علاقة إذا ما أريد لنظام اتحويل أن يطبق بنجاح على المستوى الوطني. وفي وقت متأخر من شهر كانون الأول تم عرض نظام التحويل على اللجنة الوطنية وطلب منها تقديم تغذية راجعة. وقد تم لاحقاً قبول النظام من قبل اللجنة الوطنية، وسيتم عرضه بشكل كامل على مجلس الوزراء عام 2012.

3.4.6 تحديث مناهج كليات التمريض والقبالة والطب

من الأمور المهمة التي يسعى المركز لتحقيقها من خلال المنهاج غرس حس المسؤولية المهنية والأخلاقية في العاملات والعاملين في مجال الخدمات الصحية لكي يقدموا خدمات على مستوى عال وملائمة للنساء

المعنفات. وقد لاحظ فريق العمل أن هناك حاجة لإشراك صناع القرار في المؤسسات الأكاديمية في عملية إعداد المنهاج. قام الفريق بعقد اجتماعات مع بعض المؤسسات الأكاديمية مثل كلية ابن سينا، وجامعة بيت لحم، وجامعة القدس، وقد تجاوبت هذه المؤسسات جميعها بشكل إيجابي، ولكن جامعة القدس اقترحت تقسيم المنهاج وإدماجه في مساقات أخرى مثل أخلاقيات مهنة التمريض. أما جامعة بيرزيت فلم تظهر نفس المستوى من الاهتمام في المنهاج، حيث قالت أن منهاجها لا يحتمل أية إضافة. أما كلية المجتمع العصرية فقد قالت أنها لن تستخدم المنهاج المعد باللغة الإنجليزية، لذا فإن المنهاج حالياً قيد الترجمة للغة العربية.

تم تقديم تدريب حول المنهاج للأساتذة على شكل تدريب مدربين، ليتمكنوا من تدريس المساق بشكل دقيق. وقد قدم المشاركون تغذية راجعة إيجابية وذكروا أن المنهاج يتوافق مع توقعاتهم، وأنهم يأملون بالمزيد من نشاطات المتابعة. كما طالب بعض المشاركين والمشاركات بالمزيد من المعلومات الخاصة بالعنف ضد المرأة، ذلك أنهم كانوا حديثي العهد بموضوع تحليل القضية. وقد شعروا أن هناك جوانب مختلفة تحتاج للمزيد من البحث مثل التدريب الإكلينيكي الخاص بقضية العنف ضد النساء وفهم أوسع وأعمق للقوانين الناظمة لهذه القضية في الأرض الفلسطينية المحتلة.
وفي وقت متأخر من شهر كانون الأول تم عقد ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام مع أساتذة الكليات الذين شاركوا في اللقاءات السابقة لتزويدهم بالمزيد من المواد التي تم إضافتها للمنهاج وتقديم تدريب لهم حول البروتوكولات المحدّثة الخاصة بنظام التحويل. وقد لاحظ المركز أن هناك تغيراً في وجهات نظر المشاركات والمشاركين فيما يتعلق بالتعامل مع العنف ضد المرأة، ذلك أن العديد من العمداء والكليات يقومون بإدخال المنهاج إلى خططهم الدراسية.

3.4.7 تحديث مناهج كلية الشرطة

اقترح الخبير الذي كان يعمل على إعداد المنهاج أن يكون التركيز على تغيير اتجاهات وآراء الشرطة فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، حيث يجب أن تترافق المهارات التي يكتسبها المتدربون للتعامل بشكل مهني مع العنف الممارس ضد المرأة باحترامهم للمرأة. وقد تم لهذا الغرض عقد 15 اجتماعاً بين الخبير وموظفات مشروع تكامل واللجنة الفنية (المسؤولة عن الإشراف على محتوى المنهاج) والمدربين. ومن أجل إدماج مساهمات الشرطة في المنهاج، تم إرسال نسخة من مسوّدة المنهاج لأكاديمية الشرطة، ويتم بعد ذلك إدماج ملاحظاتهم في النسخة النهائية من المنهاج.

هناك مؤشر مشجع يتمثل في موافقة كلية الشرطة على إعداد مساق خاص بالعنف ضد المرأة. وقد قررت دائرة التدريب في كلية الشرطة تركيز هذا التدريب على موظفين بعينهم، وخصوصاً أولئك الذين يعملون في وحدات حماية الأسرة ووحدات التحقيق، بالإضافة لأفراد الشرطة الذين يعملون مع الأحداث والذين يعملون في مراكز التأهيل. وقد تم عقد دورتين تدريبيتين استمرت كل واحدة لخمسة أيام شارك فيها 40 شخصاً (17 من بينهم إناث) من جهاز الشرطة وموظفي أكاديمية الشرطة. وقد تلقى المشاركون تدريباً حول عناوين مختارة من المنهاج، منها: العنف ضد المرأة، والطب الشرعي، وقانون العقوبات، ونظام التحويل وخصوصاً ما يتعلق منه بعمل وحدات حماية الأسرة في جهاز الشرطة. قدّم المشاركون تغذية راجعة إيجابية وطالبوا بالمزيد من التدريب من أجل الوصول إلى حماية أوسع في فلسطين من قبل الشرطة. كما أوصى المشاركون إدماج المزيد من الحالات الدراسية في المنهاج، وفصل حول سيكولوجيا النساء المعنفات.

قامت بعثة الشرطة الأوروبية بدعوة موظفي مشروع تكامل لإعداد منهاج يتعلق بحقوق المرأة والعنف ضد المرأة ليكون مناسباً لإدماجه في منهاج حقوق الإنسان الأوسع الخاص بالبعثة. وقد قامت موظفات مشروع تكامل بعقد ثمانية اجتماعات مع بعثة الشرطة الأوروبية وممثلي الشرطة لتصميم المنهاج. كما قامت بعثة الشرطة الأوروبية لاحقاً بقد دورة تدريبية لمدة 5 أيام للشرطة الفلسطينية، حيث قامت موظفات مشروع تكامل بتقديم اليوم التدريبي الخاص بحقوق المرأة والعنف الممارس ضد النساء.

3.4.8 تنفيذ حملة ضغط ومناصرة لتبني نظام التحويل على مستوى وطني

اجتمعت موظفات المشروع بعدد من الصحفيين والصحفيات للحصول على أفكار لإطلاق حملة ضغط لبلورة نظام التحويل على المستوى الوطني. وقد تم الاتصال بصحفي لكتابة مقال حول اهمية نظام التحويل في فلسطين ليتم نشره في الصحف المحلية وعلى الشبكة العنكبوتية. كما تم عقد اجتماعات مع مركز وطن للإعلام من أجل دراسة إمكانية استضافة حملة إعلامية من قبلهم. بالإضافة لذلك تم تنظيم ورشة عمل ليوم واحد شارك فيها 16 صحفي متخصص يمثلون مؤسسات إعلامية حكومية وغير حكومية، وقام خلالها فريق عمل مشروع تكامل بعرض مسوّدة استراتيجية للحملة. وقد شدد المشاركون والمشاركات على أهمية تشجيع الشباب للمشاركة في الحملة. وفي النصف الثاني من العام تم عقد عدد من الاجتماعات مع صحفيين وممثلين عن الوزارات وممثلين عن مؤسسات إعلامية من أجل تشجيع نشر قصص حول نظام التحويل. وفي شهر تشرين الأول تم نشر مقالتين حول نظام التحويل في صحيفتي القدس والأيام.

وباستخدام أسلوب تدريب المدربين تم تنفيذ 5 لقاءات تدريبية لمزودي الخدمة في الضفة الغربية مع التركيز على المحافظات التي لم يتم فيها تجريب بروتوكولات نظام التحويل. بالإضافة للتدريب على البروتوكولات ذكر المشاركون أن التشبيك والتنسيق بين مزودي الخدمة المحليين والإقليميين يعتبر قيمة مضافة للتدريب.

3.4.9 تنفيذ تقييم المشروع

في وقت مبكر من عام 2011 قام مشروع تكامل بالتعاقد مع مقيّمة خارجية لإجراء تقييم نصفي. تم إجراء التقييم، وبعد اجتماع مع الشركاء تم تسليم التقرير. كما كان هناك بعثة مراقبة من قبل الاتحاد الأوروبي. اجتمعت المقيمة مع اللجنة الإدارية (المكونة من موظفي صف أول وموظفين آخرين من مركز المرأة ومركز جذور)، واجتمعت كذلك عدة مرات مع الشركاء بمن فيهم الشرطة، ومزوّدي الخدمات، ووكالة الغوث، ووزراة الشؤون الاجتماعية، وغيرهم من الشركاء. وقد تم إدماج التوصيات التي قدمتها المقيمة في تقريرها في خطة العمل الخاصة بالمشروع.

قام مشروع تكامل بالتعاقد مع شركة تقييم خارجية لإجراء تقييم نهائي. سيتم إجراء هذا التقييم، وسيتم الانتهاء من التقرير في شهر شباط 2012.

الهدف الاستراتيجي الرابع: توثيق انتهاكات حقوق النساء ونشر المعلومات وتعميمها من خلال التقارير وأوراق المواقف محليا وإقليميا ودوليا

4.1 توثيق وتعميم أثر انتهاكات حقوق الانسان والقانون الانساني التي تعاني منه النساء الفلسطينيات

4.1.1 توثيق وإعداد تقرير حول حالات قتل النساء في المجتمع الفلسطيني

بدأ المركز بتوثيق حالات قتل للنساء خلال منذ عام 2004، وقد تم استخدام مصطلح قتل النساء (femicide)، وليس القتل على خلفية الشرف الذي قد يوفر مبرراً لماهية هذا القتل، حيث أن المركز لا يرى ما يشرف في قتل النساء من قبل ذويهن. يتم استخدام التوثيق لتوفير إحصاءات ومعلومات كمية حول هذا القتل، حيث يعتقد المركز وآخرون أن الأرقام تقلل كثيراً من مدى خطورة هذه المشكلة.

قام المركز خلال عام 2011 بتوثيق حالتي قتل للنساء، وهما حالة الفتاة آية برادعية التي لقيت اهتماماً كبيراً، حيث قتلت هذه الفتاة على يد عمها ووجدت جثتها بعد عام من قتلها، وقد أدت حالة القتل هذه إلى احتجاجات جماهيرية وحدت بالرئيس الفلسطيني إلى إصدار مرسوم رئاسي يعدل فيه بعض المواد في قانون العقوبات الساري (أنظر للمزيد البند 1.1.1). أما حالة القتل الثانية فقد وقعت في إحدى قرى رام الله.

قام المركز بنشر تقرير يقدم تفصيلاً حول 30 حالة قتل قام بتوثيقها في السنوات الأخيرة. حصل المركز على عدد من نسخ التقرير من المطبعة، ولا زال يقوم بتوزيع نسخ إلكترونية من التقرير على المؤسسات الشريكة والباحثين والجهات المهتمة.

تحليل قرارات المحاكم المتعلقة بجرائم قتل النساء

تم الانتهاء من هذا التحليل وتم نشره عام 2011. بعد صدور مرسوم رئاسي يسقط بعض المواد التي تتعامل مع القتل أثناء حالات الغضب من قانون العقوبات الساري (أنظر البند 1.1.1) قرر المركز نشر هذه الدراسة، والتي توضح المواد القانونية التي يلجأ لها القضاة في إصدار أحكامهم المخففة في حالات جرائم قتل النساء، وهذه المواد ليست نفس المواد التي تم إسقاطها من القانون الساري. أرسل المركز مسوّدة الدراسة لمجلس القضاء الأعلى لتقديم ملاحظات عليها، وقد تم إدماج ملاحظاتهم في الدراسة. يمكن الوصول للدراسة وغيرها من الدراسات على الموقع الإلكتروني للمركز على العنوان التالي: www.wclac.org.

4.1.2 توثيق وتحليل انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي ضد النساء في فلسطين في اطار القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الانساني الدولي

وثق المركز خلال عام 2011 188 حالة انتهاكاً ضد النساء (19 منها في القدس و 135 في بقية مدن الضفة الغربية، و 34 في قطاع غزة). تم التركيز خلال العام على التمييز القائم على أساس العرق ضد الفلسطينيين في القدس وخصوصاً فيما يتعلق بممارسة حقهم في الدخول للقدس. كما تم العمل مع نساء في قرية النبي صالح قضاء رام الله، حيث تم توثيق الانتهاكات الاسرائيلية ضدهن أثناء مقاومتهن لمحاولات توسيع مستوطنة حلميش المجاورة على حساب أراضي القرية ومصادر مياهها.

كما قام المركز بطباعة التقرير السنوي (متوفر باللغة العربية والإنجليزية)، وهو يغطي انتهاكات تم توثيقها خلال عام 2010، ويركز على هجرة الفلسطينيين قسراً (متوفر باللغتين)، وإصدار آخر يركز على حياة النساء في المنطقة المسماة منطقة التماس (وهو متوفر كذلك باللغتين).

كما يقوم المركز بإعداد "قصص نسوية " – وهي قصص شخصية خاصة بنساء من صفحتين إلى أربع تستخدم لغايات إحداث تأثير سريع ولغايات المناصرة الفاعلة على الصفحة الالكترونية حيث يتم تسليط الضوء على قصص خاصة بنساء وليس فقط على الأرقام والتحليل القانوني، تم إعداد خمس قصص من هذا القبيل حتى الآن وهي جاهزة لوضعها على الموقع الإلكتروني.

قام المركز بإعداد تقرير مشترك مع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال يركز على تأثير الاحتلال على النساء والأطفال في القدس الشرقية، حيث يحتوي التقرير على العديد من الإفادات أخذت مباشرة من الضحايا أو شهود العيان. صدر التقرير تحت عنوان " أصوات من القدس الشرقية: وضع الأطفال الفلسطينيين" وهو متوفر بنسخ ورقية، وسيتم تحميله قريباً على الموقع الإلكتروني. وقد بدأ المركز بالعمل على تقرير تحت عنوان " البدو في الأرض الفلسطينية المحتلة: كفاح صامت"، يتناول التقرير الانتهاكات المرتكبة ضد النساء البدويات على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي (التقرير على وشك الانتهاء، ومن المتوقع أن يتم نشره عام 2012).

4.1.3 توزيع وتقديم وتعميم التقارير وتقديم أراء ونتائج عمل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي للجمهور على الصعيد الدولي والمحلي

يركز المركز جهوده في استهداف مجموعات صغيرة بهدف المناصرة – مثل الأفراد والوفود– الذي لهم تأثير وسلطة مثل أعضاء برلمانات أجانب أو أشخاص لهم تأثير في مجتمعاتهم المحلية مثل الإعلاميين المؤثرين والقادة الدينيين وغيرهم من القادة المجتمعيين.

التقى المركز مع 54 وفدا (يتكون كل وفد من 1–5 أشخاص). بالإضافة إلى عرض أمثلة من الانتهاكات والقصص الحية على أعضاء الوفود إما شفهياً أو باستخدام توثيق المركز، يتم تنظيم زيارات لأعضاء الوفود إلى مناطق تضررت بشكل ملحوظ نتيجة ممارسات الاحتلال مثل حي سلوان في القدس، والبلدة القديمة في

الخليل، وقرية بيت أمر، وغور الأردن وغيرها، للالتقاء بالنساء اللاتي تم توثيق قصصهن من قبل المركز، واللاتي يعمل المركز معهن لتمكينهن ليصبحن مدافعات عن قضيتهن. وقد تضمنت الوفود برلمانيين، وسياسيين أجانب، ودبلوماسيين، وإعلاميين، ومدافعين عن حقوق الإنسان، ومانحين، وممثلين عن مؤسسات حقوق إنسان دولية، وطلبة جامعات أجانب، وأعضاء كنائس.

في نشاط مشترك ضمن مشروع مشترك وهو مشروع للمناصرة في الولايات المتحدة، قام المركز بحمل أصوات النساء الفلسطينيات اللاتي تم توثيق قصصهن إلى عدد من الجماهير في الولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى تقديم عروض أمام مؤسسات مجتمع مدني، تم إجراء جولة للتواصل مع صناع القرار من البيت الأبيض، ووزارة الخارجية، والكنغرس ، ومجلس الأمن القومي.

موقع المركز الخاص بالمناصرة الدولية

تم إحراز تقدم على صعيد تنقيح وتنظيم وتحديث الموقع الإلكتروني الخاص بالمناصرة الدولية، الذي يحتوي على أرشيف لمنشورات المركز وتقارير بديلة تستند للقانون الدولي الإنساني. يمكن الوصل إلى الموقع عبر الصفحة الرئيسية في موقع المركز، أو مباشرة من خلال الرابط التالي: www.wclac.org/ihl. يوجد على الموقع الآن بعض الشهادات أدلت بها نساء فلسطينيات حول انتهاكات حقوقهن من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. بالإضافة لذلك يقوم المركز بنشر مقالات وروابط توصل إلى مقالات مهمة منشورة على مواقع إلكترونية لمؤسسات أخرى وصحفيين وكتّاب، تتناول الانتهاكات الإسرائيلية وتأثيرها على حياة النساء.

كما يقوم المركز بنشر تعليقات قانونية حول مستجدات تؤثر على النساء بشكل خاص وذلك من خلال التفاعل مع أحداث راهنة وتقديم تحليل قانوني لها في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، يتم استخدام الموقع لتشجيع المشاركة في النشاطات التوعوية بحقوق النساء، مثل ذكرى مناسبات دولية. كما قام المركز بتوسيع معرض الصور بإضافة صور تتعلق بأحداث راهنة مثل اعتداءات المستوطنين وتبادل المعتقلين الذي جرى مؤخرا.

وفي عام 2011 أيضاً قام المركز بإعداد أداة مسحية لتوثيق تأثير الاحتلال الإسرائيلي على النساء الفلسطينيات. كما يقوم المركز بتحميل أفلام قصيرة وصور وأخبار وشهادات وروابط تحيل لمقالات (داخل الموقع نفسه أو منشورة على مواقع أخرى) مرتبطة بخارطة على الموقع وهي بذلك تخلق أرشيفاً مرئياً حول

تأثير الاحتلال على النساء. وقد بدأ المركز باستخدام وسائل الإعلام الاجتماعي مثل فيسبوك وإصدار نشرة إخبارية تسلط الضوء على نشطات المركز.

عرض تقرير المركز البديل أمام لجنة سيداو

قام المركز في شهر كانون الثاني بعرض تقريره البديل أمام لجنة سيداو في الأمم المتحدة في مكتب جنيف، حيث تم في التقرير مراجعة مدى التزام إسرائيل بواجباتها القانونية بموجب الاتفاقية، حيث قام المركز بتقديم عرض شفهي أمام اللجنة خلال اجتماعها مع مؤسسات المجتمع المدني. كما حضرت موظفات وموظفو المركز اجتماعاً على هامش الفعالية مع مقررة الأمم المتحدة الخاصة بالعنف ضد المرأة ومقرر الأمم المتحدة الخاص بالحق في السكن. وقد رافقت واحدة من النساء اللاتي تم توثيق قصصهن موظفات المركز إلى جنيف، حيث عرضت قصتها المتعلقة بحرمانها من حقها في العيش مع عائلتها في القدس.

العمل مع مقرري الأمم المتحدة

استناداً إلى عملها مع مقرري الأمم المتحدة الخاصين أوصى المركز مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بتكثيف العمل مع المقررين – حتى وإن كان اللقاء معهم بصفتهم الشخصية– وذلك بزيارة فلسطين ورؤية ما يجر بأم أعينهم، ويشهدوا على ما يجري في فلسطين وما يعانيه الفلسطينيون من اعتداءات مستوطنين، وعزل، وملاحقات، ومشاكل كبيرة أخرى يسببها الاحتلال، حيث يرى المركز أن هذه الزيارات مفيدة حتى لو كانت ليوم واحد.

تم تعيين المركز كمركّز لمشروع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقوم عليه المقرر الخاص بالحق في السكن. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير قام المركز بعقد الكثير من المقابلات التي تتعلق بالحق في السكن في فلسطين وشارك في منتدى إلكتروني تم تصميمه للمشروع. وقد انتهى المركز من إعداد مسودة التقرير النهائي المتعلق بمشكلات السكن في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

بالتعاون مع طاقم شؤون المرأة ومركز المرأة للأبحاث والتوثيق قام المركز بدعوة مقررة الأمم المتحدة الخاصة بالعنف ضد المرأة لزيارة الضفة الغربية بصفتها الشخصية (وليس بصفتها الرسمية)، حيث زارت عدة مواقع من بينه قرية النبي صالح، وبلعين، وعصيرة الشمالية (بالقرب من نابلس) ومخيم الجلزون في رام الله، والبلدة القديمة في القدس، والبلدة القديمة في الخليل، وبعض القرى غير المعترف بها في النقب. وقد التقت

المقررة في كل قرية بنساء من نفس القرية، وخصوصاً النساء المتضررات من الجدار، والمستوطنات ونقاط التفتيش. كما التقت مع نساء معتقلات سابقات، وناشطات نسويات ، وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى لقائها مع موظفات وموظفي المركز وأعضاء مجلس أدارته. كما قام المركز بإجراء ترتيبات للمقررة للالتقاء بممثلين عن الحكومة بمن فيهم ممثلين عن الشرطة وجهاز الإحصاء المركزي. ومن خلال هذه الزيارات واللقاءات تمكنت المقررة الخاصة أيضاً من الخروج بصورة واضحة عن العنف الداخلي الممارس ضد المرأة.

عرض أمام لجنة حقوق المرأة في الأمم المتحدة

في شهر آذار شارك ثلاثة من موظفي وموظفات المركز في الفعاليات المرافقة لاجتماع لجنة حقوق المرأة التابعة للأمم المتحدة. وخلال الجلسات الموازية المخصصة للمؤسسات الأهلية شارك المركز في واحدة من النشاطات وذلك بتقديم عرض حول وضع المرأة في فلسطين بالتركيز على معاناة المرأة بسبب الاحتلال، وتسليط الضوء كذلك على جرائم قتل النساء المرتبطة بالمجتمع. وقد كان الاجتماع فرصة مميزة للتشبيك، حيث نجح المركز ببناء علاقات مع مؤسسة العدالة الآن ومؤسسة هيومان رايتس ووتش والمركز الدولي للعدالة الانتقالية.

تقديم شهادات أمام لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

في شهر تموز قامت موظفة من موظفات المركز بتقديم شهادة أمام هذه اللجنة التي اجتمعت في العاصمة الأردنية عمان، حيث ركز المركز في شهادته على القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على حرية الحركة والتنقل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم أخذ قرية النبي صالح كمثال على ذلك.

4.2 زيادة قدرة الباحثين الميدانين والمهنيين الاعلامين في فلسطين

4.2.1 تدريب الاشخاص الاساسين على تعريف وتحليل الحالات وفهم وتعميم الاطر القانونية الرئيسية وكتابة التقارير

يقوم المركز بتقديم تدريب لفريق من الباحثين الميدانيين على توثيق انتهاكات محددة ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد النساء الفلسطينيات. وقد قام المركز بعقد 10 لقاءات تدريبية استهدفت باحثين ميدانيين في

الضفة الغربية وذلك لإعطائهم تغذية راجعة حول عملهم لتطوير أدائهم وقدراتهم على التوثيق. يشير المركز إلى أنه نتيجة لهذا الأسلوب التدريبي حصل تطور واضح على نوعية التوثيق الذي يقوم به الباحثون الميدانيون. وفيما يتعلق بانتهاكات الحق في التنقل والحركة يعمل المركز بشكل وثيق مع باحث ميداني في غزة، كما يقوم المركز بمرافقة الباحثين والباحثات الميدانيات كأسلوب من أساليب تطوير أدائهم وتدريبهم.

قامت واحدة من موظفات المناصرة بالمركز بالمشاركة في تدريب تحت عنوان " من الدولي للمحلي" تناول كيفية كتابة التقارير البديلة للجنة سيداو ، وكيفية الاستفادة من أساليب المناصرة لزيادة تأثير التقارير.
قام المركز بتنظيم ورشتي عمل مع مؤسسات مجتمع مدني، بما فيها المؤسسات التي ساهمت في إعداد التقرير، وذلك لتقديم تغذية راجعة حول التقرير والدروس المستقاة خلال فترة إعداد التقرير وعرضه. تم عقد هذه الورشات في الخليل ونابلس، وشارك فيها ما مجموعه 60 شخص. كما قام المركز بتنظيم ورشتي عمل مع إعلاميين في الخليل ونابلس استمرت كل واحدة ليومين، وذلك بهدف تعريفهم بمراحل العمل مع لجنة سيداو والتقرير البديل الذي أعده المركز ورفعه للجنة، بالإضافة إلى مناقشة مدى انطباق اتفاقية سيداو وغيرها من الاتفاقيات الدولية على الأرض الفلسطينية المحتلة. شارك في الورشتين 34 صحفي وصحفية (18 امرأة و 16 رجل)

الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز القدرات الذاتية لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وأدائه ومساندته

5.1 تطوير قدرات طاقم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

5.1.1 تنفيذ التدريب الاستراتيجي للطاقم وتطوير ممارسات العمل التي تلبي حاجات الطاقم

انسجاماً مع سياسته بتطوير قدرات موظفاته وموظفيه عقد المركز ورشة تقييم لمدة يومين حول التحليل من منظور نسوي شارك فيها جميع الموظفين والموظفات. وكان تقييم احتياجات الموظفات والموظفين الذي أجري عام 2010 قد بين أن هناك حاجة لتقوية الموظفين والموظفات في اللغة الإنجليزية. ولتغطية هذه الحاجة قام المركز بتنظيم دورة في اللغة الإنجليزية لموظفيه وموظفاته في مكتبي رام الله والخليل. بالإضافة لذلك شارك بعض الموظفين والموظفات في دورات تدريبية خارجية، مثل:

- دورة لمدة ثلاثة أيام حول وضع حقوق الإنسان في أراضي السلطة الفلسطينية نظمتها مؤسسة الحق شارك فيها ثلاث موظفين وموظفات من المركز
- دورة حول انطباق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على الأرض الفلسطينية المحتلة، شارك فيها الموظفون ذاتهم
- دورة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي شاركت فيها موظفة واحدة.
- دورة عقدت في الدنمرك حول مساعدة المنتفعات في بيت الطوارئ في قضايا مثل التدخل لدى العائلة، والتعامل مع أطفال النساء ضحايا العنف، والتدخل لدى الذكور المنتهكين لحقوق النساء. شاركت في الدورة موظفتان من المركز.
- شاركت موظفة من الدائرة الإدارية في دورتين حول الموارد البشرية عقدتا في الأردن وتونس.
- شارك 3 موظفين وموظفات من المركز في دورة حول العدالة الانتقالية.
- شاركت موظفة في مؤتمر نظمه مركز تطوير المنظمات الأهلية بعنوان " واقع حقوق المرأة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة"، حيث قدمت ورقة تحليلية لوضع النساء الفلسطينيات بموجب القانون الإنساني الدولي.
- شاركت موظفة من موظفات المركز في مؤتمر نظمته جامعة القدس تحت عنوان " مبادرات شبابية خلاقة"، حيث قدمت ورقة حول إحياء روح التطوع والمبادرات الجماهيرية في أوساط الشباب في فلسطين، بالتركيز على برنامج العمل التطوعي في المركز.
- شاركت موظفة من موظفات المركز في تدريب استمر لمدة ثلاثة أيام يتعلق بأداة تقييم يطلق عليها اسم " التغيير الأكثر عمقا"، عقد في إثيوبيا بتنظيم من مؤسسة أوكسفام نوفيب. وقد قامت الموظفة بعد عودتها بتدريب موظفي وموظفات ومتطوعي وشركاء المركز على هذه الأداة، حيث تم إدماج هذه الأداة في عمليات التقييم التي يقوم بها المركز وشركائه.
- شاركت موظفتان في دورة حول العدالة الانتقالية عقدت في الأردن.
- شارك 5 موظفين وموظفات في تدريب أولي حول الإعلام المرئي، وسيتم في العام القادم تدريب موظفة أخرى على نفس الموضوع.

قام المركز بتنظيم اجتماع للطاقم تم فيه مناقشة رسالة المؤسسة ورؤيتها ومدونة السلوك، والاستماع لمساهماتهم/ن. كما قام الفريق الإداري باقتراح نظام تحفيز، وتم رفعه لمجلس الإدارة لإقراره. كما يتم العمل الآن على أداة تقييم لأداء الموظفين، وسينتهي العمل عليها عام 2012.

5.2 الاستمرار في تعزيز ادارة برامج وإدارة المعلومات في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي مع التأكد من الالتزام بالعملية الادارية والمالية المناسبة

5.2.1 تطوير الفهرس الالكتروني لمكتبة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

خلال الفترة التي يغطيها التقرير استخدم 211 شخصاً مكتبة المركز في رام الله، و 68 شخصا مكتبة المركز في الخليل، للإطلاع على المنشورات المتوفرة في المكتبة باللغتين العربية و الانجليزية وتشمل تقارير صادرة عن مؤسسات أهلية، بالإضافة إلى كتب حول النوع الاجتماعي في فلسطين، وكتب حول الحركة النسوية، والنوع الاجتماعي والعنف بشكل عام.

يتم تزويد مكتبة المركز دائماً بتقارير إعلامية حول العنف ض المرأة الذي ترتكبه قوات الاحتلال الإسرائيلي، وانتهاكات حقوق المرأة من قبل المجتمع الفلسطيني، حيث يتم تصنيف هذه المنشورات وفقاً لنظام الفهرسة. كما يتم الآن تدريب موظفتين على استخدام نظام الفهرسة الالكتروني وقد تم حتى الآن فهرسة 200 كتاب، ووضع ملصقات ونظام شيفرة على 100 كتاب.

5.2.2 تعزيز التقييم والمراقبة في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (للبرامج والموظفين)

كان المركز في نهاية النصف الأول من العام لا يزال بانتظار الانتهاء من مسوّدة تقرير التقييم الخارجي الخاصة بتنفيذ المركز لخطته الاستراتيجية لل5 سنوات للفترة 2005–2009. بيد أن آليات المراقبة الداخلية تتعزز بشكل دائم، حيث تقوم مديرة البرامج بمراجعة التقارير الشهرية للموظفين. وقد تم تقييم عمل المركز من قبل الجهاز الإداري التابع للسلطة الفلسطينية، وكانت نتيجة التقييم "جيدة"، ,عن المركز لم يحصل على تقييم "جيد جداً" لغياب التقييم المنهجي للموظفين والموظفات، وعلى الرغم من أن المركز يتبع نظام الشيكات والميزانيات إلا أنه لا يوجد مدقق حسابات داخلي مسؤول أمام مجلس إدارة المركز. وقد قدم مجلس الإدارة اقتراحات لحل هذه الإشكاليات.

5.2.3 تقييم وتحديث النظام الداخلي مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وسياساته وإجراءاته

فرغ المركز من إعداد بروتوكولاته الخاصة بالقواعد والإجراءات المالية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وهي الآن بانتظار إقرارها من قبل مجلس الإدارة. كما تم الانتهاء من إعداد تقييم الاحتياجات الخاص بموظفي

وموظفات المركز لبناء قدراتهم، وتم استخدامه لتطوير قدرات الموظفات والموظفين في مجال كتابة مقترحات المشاريع. وبدعم من مؤسسة التعاون تمت إعارة مستشار للمركز وهو يعمل الآن مع المديرة الإدارية والمالية في المركز لإعداد نظام إجراءات وقواعد متكامل، ونظام تقييم، ووصف وظيفي للموظفات والموظفين، ونظام تحفيز يراعي المساواة. وقد تم الانتهاء من مسوّدة النظام الداخلي والإجراءات المالية وتم رفعها لمجلس الإدارة من أجل المصادقة عليها. كما تم تطوير نظام خاص بالمطالبات المالية، وتم استخدامه بنجاح.

5.2.4 مراجعة وتطوير الخطة الاستراتيجية لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والموازنة وخطة العمل السنوي والتقارير الادارية للمركز

عقد المركز اجتماعاً خلال العام 2011 مع الممولين بهدف إطلاعهم على البرامج والتحديثات المالية في شهر حزيران، كما انتهى المركز من إعداد تقرير سردي، وتقرير مالي وتدقيق حسابات لعام 2010، وتم إطلاع المانحين عليها. وفي شهر تموز أجرى المركز مراجعة مالية وتم لاحقاً المصادقة عليها من قبل المديرة العامة ومجلس الإدارة قبل إرسالها للمانحين.

5.2.5 عقد اجتماعات منتظمة لمجلس الادارة والجمعية العامة وتسهيل مشاركة أعضاء المجلس في الفعاليات التي يستطيعوا فيها تنمية وتعزيز مكانة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

اجتمع مجلس إدارة المركز سبع مرات خلال عام 2011، حيث تم خلالها إقرار التقارير السردية والمالية وتقرير تدقيق الحسابات لعام 2010. كما قام مجلس الإدارة بمراجعة الموازنة وتلقى تقريراً ربعياً من مديرة البرامج والمديرة المالية والإدارية. بالإضافة لذلك، نظر مجلس الإدارة في مطالبات بتعديلات الرواتب. أما الجمعية العامة فقد اجتمعت مرة واحدة تم خلالها إقرار توصيات مجلس ا لإدارة.

5.2.6 توسيع استعمال نظام المعلومات الادارية لتسهيل ادارة وتقييم أجزاء اضافية من برنامج مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

لا يزال تطبيق نظام إدارة المعلومات على جميع البرامج يشكل تحدياً، بسبب محدودية قدرات الموظفات والموظفين في إدخال البيانات، ووجود صعوبات في البرنامج نفسه، حيث أن توفير الدعم الفني للبرنامج أصبح صعباً بسبب إفلاس الشركة التي صممته في الأساس. بيد أن المركز نجح في إيجاد خبير لديه خبرة بنوعية البرنامج ويمكن أن يقدم بعض الدعم. تقوم وحدة الخدمات بإدخال البيانات على البرنامج بهدف حفظ ملفات بشكل منظّم ويمكن تحليلها بسهولة. وقد تم حتى الآن إدخال 43 ملف على البرنامج خلال العام ،

بينما بقية البيانات التي تم إدخالها فقد تم ادخالها على ملفات إكسل. يتوقع المركز أن يكون البرنامج مستخدم بشكل كامل بحلول شهر حزيران 2012.

5.2.7 عقد تقييمات لمشاريع مختارة او لأهداف ضمن البرنامج الاستراتيجي لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

قامت مؤسسة التعاون بتقييم وتدقيق مشروع القدس والذي تم تمويله من قبل المؤسسة. وقد جاء في التقييم أن المركز أنهى جميع النشاطات التي تم التخطيط لها، ولكن تقرير التقييم لم ينجز بعد.

تم عقد تقييم للخطة الاستراتيجية للمركز (2005–2009) خلال عام 2010. وقد لوحظ أن المركز أنهى جميع النشاطات التي تم التخطيط لها للفترة التي تغطيها الخطة الاستراتيجية وتم تسليم التقرير النهائي للمركز، وقد قام المركز بإرساله للمانحين.

5.3 تحسين الدعم المالي لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

5.3.1 الاحتفاظ بالعلاقات مع الممولين الحاليين

حافظ المركز على علاقات وثيقة مع المؤسسات الداعمة التالية، وشركاء دوليين في مشاريع، حيث قدم بعضهم شراكة مالية مستمرة، أما آخرون فقد شاركوا في مشاريع صغيرة أو أنهم ببساطة نظروا في شراكات مستقبلية:

- أوكسفام نوفيب (المنظمة الهولندية للتنمية الدولية)
- مكتب الممثلة النرويجية لدى السلطة الفلسطينية
- مكتب الأمم المتحدة للسكان
- Dan Church Aid
- مكتب الأمم المتحدة الإنمائي
- Church Development Service (EED)
- مؤسسة التعاون

- مركز تطوير المؤسسات
- كاريتاس – سويسرا
- دروسوس – سويسرا
- القنصلية الفرنسية
- الاتحاد الأوروبي
- مؤسسة "من المرأة للمرأة" السويدية
- وزارة الخارجية الأيسلندية
- مكتب الممثلية الايرلندية
- مكتب الممثلية البلجيكية
- Australian Aid
- ACSUR
- Open Society Institute
- القنصلية البريطانية
- مركز جنيف للرقابة والديمقراطية على القوات المسلحة
- بلادي
- دروسس فوانديشن
- برنامج الامم المتحدة الانمائي
- يونفيم
- Broderlijk Delen

لا تشمل هذه القائمة جميع الممولين المحتملين وشركاء المشاريع الذين يتواصل معهم المركز بشكل دوري بهدف تبادل المعلومات أو اقتراح شراكات مستقبلية.

5.3.3 الاستغلال الأمثل لموارد مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي عندما يكون ذلك ممكنا، لإضافة دخل اضافي من ايرادات محلية

استقبل مركز دار مخلوف التابع للمركز والواقع في بيت جالا (بالقرب من بيت لحم) أول زائرة لمدة ليلة، كما يستمر المركز باستضافة نشاطات ينظمها المركز أو غيره من المؤسسات التي تدعم الرؤية وتحتاج لقاعة واسعة لتنفيذ نشاطاتها. يطلب من المؤسسات والأفراد الذين يستخدمن المركز أن يقدموا مساهمة مالية للمركز، وهذا يساعد المركز على تنويع مصادر دخله.

تم استخدام قاعة المركز في رام الله، حيث يستضيف المركز الائتلافات ومجموعات العمل لإجراء اجتماعاتهم فيها، (مثال على ذلك مشروع ديكاف). كما يتم استخدامها من قبل الطلاب الذين يأتون للتعرف على المركز. كما تم استخدام القاعة من قبل مؤسسات أهلية أخرى مقابل بعض المساهمة المالية مما يساعد المركز أيضاً في تنويع مصادر دخله.

وقع المركز اتفاقاً مع وكالة الغوث يقوم بموجبة موظفو وموظفات المركز بتقديم تدريب لموظفي الوكالة حول عناوين تتعلق بحقوق المرأة، وهذا أيضاً يسهم في دخل المركز.

5.4 تطوير الآليات الاعلامية حسب حاجات المركز

5.4.1 تنظيم وتعزيز الحضور الاعلامي والمخرجات الاعلامية لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بما يشمل استعمالها للإعلام المباشر وعكسها في التقارير

خطا المركز عدة خطوات رئيسة هذا العام باتجاه بناء موقع إليكتروني جديد. يسمح الموقع الإلكتروني – الذي يستخدم نفس العنوان ويحتوي على قسم عربي وقسم إنجليزي– لموظفين متدربين من المركز بتحميل مواد عليه دون وسيط، وهذا الأمر لم يكن ممكناً في السابق. سمح هذا للمركز زيادة معلوماته المنشورة على الموقع الإلكتروني، وزيادة تحكمه فيه والسرعة اللازمة لنشر مادة ما.

خلال عام 2011 زار الموقع 100000 زائر/ة. وقد بذل الطاقم الإعلامي في المركز جهداً كبيراً للتأكد من أن منشورات المركز وأخباره منشورة على الموقع، والقيام بأعمال الصيانة للموقع, كما تمت إضافة 500 اسم جديد لقائمة البريد الإلكتروني الخاصة بالمركز، حيث يستقبل هؤلاء منشورات وأخبار المركز بانتظام. كما حصل المركز خلال العام على كود من مكتبة الكنغرس.

5.4.2 اعداد المواد للتغطية الاعلامية والفعاليات للذكرى العشرين لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

قرر المركز أن يحتفل بذكرى مرور عشرين عام على إنشائه بطريقة محدودة، استرشاداً بمدونة السلوك التي تبقي على الروحية التي استند إليها إنشاء المركز، والتي تحافظ على قيم المركز وأخلاقياته في الوقت الحاضر وفي المستقبل. لا تزال مدونة الأخلاق في طور الإعداد وسيتم إدماجها في النظام الداخلي.

5.4.3 تطوير أدوات ومواد للعلاقات العامة والإخراج الاعلامي في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

كما ذكرنا أعلاه فإن التغير الرئيسي خلال هذه الفترة على هذا الصعيد تمثل في بناء موقع إليكتروني جديد. فقد تم إعداد مواد تزيد من الترويج لعمل المركز ومواد تعرّف بالمؤسسة وتاريخها، ورؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية وعناوينها وشعارها. يمكن استخدام هذه المواد في نشاطات المركز مثل ورشات العمل لضمان التعريف بالمؤسسة وعناوينها، ما ييسر من وصول المنتفعات إليه. كما قام المركز بإعداد بروشور باللغة العربية، وتمت ترجمته للغة الإنجليزية. كما تم إصدار نشرة سنوية تسلط الضوء على نشاطات المركز.

ملحقات :

الملحق رقم 1

ملخص عن مؤشرات التقدم :

- **مرسوم رئاسي لوضع حد للتهاون في الاحكام الصادرة بحق مقترفي جرائم القتل ضد النساء جاء على خلفية وفاة الشابة آية برادعية على يد أحد أقاربها**
- **المشاركة في اجتماعات وورشة عمل واجتماعات مع الرئيس لمناقشة مشروع جيد لقانون العقوبات**
- **(ترجمة)**
- **منافسة وسائل الاعلام في ترويج مواد وإعطاء معلومات عن تعديل قانون الأحوال الشخصية**
- **البحوث الاولية التي أجريت حول مواضيع القوانين والأنظمة المتعلقة بالمعاملات البنكية للنساء والأنظمة والإجراءات التي تضمن وصول المرأة لحقها في الميراث**
- **المشروع الجديد الذي بدأ بتنفيذه 3 مؤسسات فلسطينية شريكة وهي مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ومركز القدس للنساء ومركز الابحاث والاستشارات القانونية للمرأة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد المجتمع المفتوح ويهدف المشروع إلى توثيق حالات والضغط باتجاه حقوق النساء وأسرهن اللاتي تفرقن بسبب القوانين الاسرائيلية**
- **17 اجتماع مع الشركاء والجهات المعنية للنقاش والحصول على دعم بما يخص اللائحة الداخلية لبيت الطوارئ**
- **مشروع جديد مع مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة DCAF، واستضافة عالية لمناقشة السياسة العامة وذلك بهدف مساعدة المجلس التشريعي الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية في سن التشريعات الجديدة التي من شأنها أن تعزز أمن النساء والفتيات الفلسطينيات**
- **تشكيل مجموعة جديدة من المتطوعين/ات تضم 27 متطوع/ة في منطقة جنوب الخليل**
- **مواصلة العمل مع ال 4 مجموعات المتطوعين القائمة: بيت لحم وأريحا والخليل وسلفيت وطولكرم (سلفيت وطولكرم الآن اندمجت لتشكل مجموعة واحدة)**
- **تنظيم 44 متطوعا حلقة توعية حيث تم الوصول إلى 2013 مشاركا من اجل تعزيز حقوق المرأة وكذلك احتفالات مثل عيد العمال و 8 مارس.**

- **تدريب المتطوعين/ات على منهجية التغيير الأكثر عمقا وتقنيات الرصد والتقييم**
- **استمرار المشاركة في العديد من التحالفات الوطنية والإقليمية وحملات المناصرة**
- **المشاركة في 11 اجتماعا لمجلس إدارة صندوق النفقة**
- **20 ورشة عمل تم خلالها الوصول إلى 467 مستفيدة تم عقدها بناءا على طلب 13 من المنظمات الشريكة لمناقشة قضايا عديدة**
- **المشاركة في أكثر من 10 فعاليات مختلفة بمناسبة الثامن من آذار باعتباره يوم المرأة العالمي**
- **عقد 58 ورشة عمل ل 9 مجموعات من النساء بمجموع 171 امرأة لرفع مستوى الوعي بحقوق المرأة وكيفية المطالبة بها**
- **عقد 8 دورات تدريبية للطلاب تحت عنوان "حقوق امرأة حقوق إنسان "**
- **تم استقبال وتقديم الدعم القانوني والاجتماعي ل 411 حالة جديدة خلال العام 2011**
- **تم تقديم الاستشارة لمرة واحدة ل 382 امرأة من النساء اللواتي لا تتطلب قضاياهن تسجيل ومناقشة بل استفسارات**
- **165 حالة تم أخذها للمحكمة ومرافقة النساء بها من قبل محاميات المركز**
- **تم استقبال 8 نساء في بيت الطوارئ قبل إغلاقه**
- **تم تمكين 219 امرأة من مجموع 478 حالة قانونية لرفع قضاياهن للمحكمة بأنفسهن فعلى سبيل المثال بما يتعلق بقضايا النفقة فقد تم تمكين 58 امرأة .**
- **تم تحويل 58 منتفعة من قبل منتفعات سابقات و7 منتفعات سابقات توجهن مرة أخرى لطلب الخدمة**
- **تم عقد اتفاقية شراكة جديدة من قبل المركز مع مؤسسة قاعدية جديدة وهي جمعية طوباس الخيرية لبناء قدراتهم**
- **مواصلة الدعم المستمر للمؤسستين القاعديتين نساء من أجل الحياة وجمعية**
- **عقد الشركاء في جمعية النجدة في طولكرم يوم ترفيهي شارك به ما يزيد على 100 مشارك/ة**
- **عقد دورة لمدة 8 أيام تدريب مدربين لموظفي البيوت الآمنة .**
- **الانتهاء من عقد 12 محاضرة حول الحركة النسوية ل 30 من طلاب الجامعات**
- **نشر الدليل التدريبي حول حقوق المرأة.**
- **تدريب طواقم الأونروا وبناء قدراتهم**
- **الانتهاء من التدقيق على اساس النوع الاجتماعي ل4 مؤسسات**

- **الانتهاء من إنجاز مسودة مشروع نظام التحويل ومراجعتها من قبل الشركاء .**
- **تدريب 42 مشاركا من مقدمي الخدمات في رام الله على تجريب نظام التحويل.**
- **تم وضع مناهج كليات الطب وكلية الشرطة .**
- **توثيق حالتين من حالات قتل النساء و 188 حالة لدراسات القانون الدولي الإنساني**
- **نشر الشهادات والتحليل التي تمت في عام 2010، مع التركيز بشكل خاص على العنف الذي يمارسه المستوطنون.**
- **الحفاظ على وتطوير الموقع الالكتروني للمركز في الجانب الخاص بالمناصرة الدولية**
- **تم تقديم العروض إلى لجنة سيداو، ولجنة وضع المرأة.**
- **تم استهداف 54 وفدا وعمل اجتماعات معهم بغرض المناصرة .**
- **تم عقد ورشتي عمل ل 60 شخص من العاملين في مجال حقوق الإنسان والناشطين، وورشتي عمل ل 34 شخ من العاملين في وسائل الإعلام، وكلها تتناول اتفاقية سيداو والتقرير البديل**
- **شارك موظفي المركز في التدريب على كتابة التقارير البديلة.**
- **تم شراء نظام فهرس للمكتبة وتم تدريب موظفتين لإدخال البيانات عليه وهنّ الآن يقمن بإدخال البيانات عليه.**
- **تم العمل على الموقع الجديد (باللغة العربية واللغة الإنجليزية)، وتمكين بعض الموظفين من تحديث الصفحات مباشرة**

الملحق رقم 2

قائمة بالورشات التدريبية التي عقدها متطوعو ومتطوعات المركز في جميع أنحا ء الضفة الغربية[29]

فريق المتطوعين	المؤسسة الشريكة	عدد المشاركين/ات	الفئة المستهدفة	عنوان التدريب
الخليل				
الظاهرية/الخليل	نادي الأمل	55	أعضاء النادي، وطلبة جامعة	نقاش حول قتل النساء على خلفية ما يسمى الشرف
الظاهرية/ الخليل	جمعية الظاهرية	25	نساء عاملات	حقوق المرأة (8 آذار)
يطا/ الخليل	مؤسسة القدس للتنمية	120	ربّات بيوت، وطلبة جامعات وموظفات الجمعية	المرهقة الآمنة
يطا الخليل	مؤسسة القدس للتنمية	14	ربّات بيوت وطلبة جامعات	الزواج المبكر
يطا/ الخليل	مؤسسة القدس للتنمية	39	ربّات بيوت	العنف القائم على النوع الاجتماعي
يطا/ الخليل	مؤسسة القدس للتنمية	70	ربّات بيوت وطلبة جامعات	التمييز القائم على النوع الاجتماعي
دورا/ الخليل	وكالة الغوث/ برنامج الصحة النفسية، ومدرسة البنات	97	طلبات في سن المدرسة الإعدادية	محكمة صورية حول جرائم قتل النساء
الرماضين/ الخليل	مؤسسة بيت عارف	17	ربّات بيوت وطلبة	العنف القائم على النوع

[29] عدد من ورشات العمل تضمن عدة لقاءات استمرت لعدة أيام (وصلت إلى 5 لقاءات لكل ورشة)

			جامعات	الاجتماعي
الرماضين/ الخليل	مؤسسة بيت عارف	17	ربّات بيوت وطلبة جامعات	التمييز القائم على النوع الاجتماعي
بيت لحم				
حوسان / بيت لحم	مركز حوسان النسوي	22	عضوات المؤسسة بالإضافة لنساء عاملات	تربية الأطفال وتعليمهم دون التمييز القائم على النوع الاجتماعي
حوسان / بيت لحم	نادي حوسان / ومركز إبداع الدهيشة / ومركز نسوي بيت فجار	60	عضوات مؤسسات بالإضافة لنساء عاملات	ورشة عمل وفيلم حول النساء العاملات
بيت فجار، بيت لحم	مركز إبداع/ بيت فجار	50	ربات بيوت وعضوات مؤسسات قاعدية وطلبة	حقوق النساء
بيت جالا/ في دار مخلوف	عدد من المؤسسات	22	22 لاعبين من المؤسسات الأهلية المحلية والمؤسسات النسوية بالإضافة إلى 8 متطوعات	التخطيط الاستراتيجي
بيت جالا/ في دار مخلوف	تعاونيات نسوية	100	رئيس بلدية بيت جالا، ومثلين وممثلات عم مؤسسات حكومية وأهلية، وبض الجيران	يوم العمال العالمي: معرض فني وعرض لمنتجات حرفية نسوية
مخيم الدهيشة/بيت لحم	نادي حوسان ، مركز إبداع، مركز بيت فجار النسوي ، مركز الخيمة	81	مؤسسات نسوية ، وطلبة جامعات	شهادات شفهية من نساء عايشن النكبة، وعلاقة القانون الإنساني بها. المشاركة السياسية للنساء والنساء في زمن النزاعات.

مخيم الدهيشة/بيت لحم	مركز إبداع، تواصل	60	أطفال في مدارس الوكالة (ذكور وإناث)	ورشتا عمل منفصلتين (استمرت كل واحدة 3 ساعات) للأولاد والبنات حول العنف العائلي
مخيم الدهيشة / بيت لحم	مدارس الوكالة	60	30 طالب و30 طالبة	ورشتا عمل منفصلتين حول المراهقة الآمنة
طولكرم وسلفيت				
مدينة طولكرم	طاقم شؤون المرأة (فرع طولكرم)	21	شابات، وربّات بيوت، وطلبة جامعات، ونساء منعن من مواصلة تعليمهن	رسومات حول حياة النساء في طولكرم
مدينة طولكرم	جمعية الشبان المسيحية (شبكة الدعم النفسي)	20	طلاب ذكور بين 12- 16 سنة يذهبون للمدرسة بشكل قليل	أربع حلقات لتشجيع الطلاب للذهاب للمدرسة
مدينة طولكرم	جمعية الشبان المسيحية (شبكة الدعم النفسي)	12	أمهات أولاد في سن المدرسة	ورشة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي
مدينة طولكرم	جمعية الشبان المسيحية (شبكة الدعم النفسي)، مركز التأهيل المجتمعي- وزارة الشؤون الاجتماعية	17	مرهقين	ورشة حول المراهقة الآمنة

مدينة طولكرم	جمعية الشبان المسيحية (شبكة الدعم النفسي)، مركز التأهيل المجتمعي– وزارة الشؤون الاجتماعية	17	مراهقين (ذكور وإناث بين سن 13 و16 سنة)	ورشة حول المراهقة الآمنة
مخيم طولكرم	مدرسة الوكالة	25	عضوات المركز النسوي، وربّات بيوت، وخريجات جامعات.	ورشة حول حقوق الإنسان
مخيم طولكرم	مدرسة الوكالة	32	طالبات الصف الثامن	ورشة حول المراهقة الآمنة
مخيم طولكرم	مدرسة الوكالة	34	طالبات الصف التاسع	ورشة حول المراهقة الآمنة
مخيم طولكرم	مدرسة الوكالة	32	طالبات الصف الثامن	ورشة حول المراهقة الآمنة
مخيم طولكرم	مدرسة الوكالة	34	طالبات الصف التاسع	ورشة حول المراهقة الآمنة
مخيم طولكرم	جمعية الشبان المسيحية (شبكة الدعم النفسي)	45	طالبات وطلاب بين سن 6 و 10	3 جلسات معلوماتية شارك في كل واحدة 15 طالب
مخيم طولكرم	جمعية الشبان المسيحية (شبكة الدعم النفسي)	15	ربّات بيوت	حقوق المرأة
قفين / طولكرم	مركز قفين النسوي	115	طلاب وطالبات بين سن 7 و 12	التدخل وقت الأزمات
قفين/طولكرم	جمعية الشبان المسيحية (شبكة الدعم النفسي)، مدرسة قفين الابتدائية	1	عائلة الأطفال الذين قضوا في حادث الحريق المأساوي	التدخل وقت الأزمات

قفين / طولكرم	جمعية الشبان المسيحية (شبكة الدعم النفسي)، إدارة مدرسة قفين الابتدائية	16	والدي أطفال في مدرسة قفين الابتدائية	التدخل وقت الأزمات/ لقاء ختامي
قفين / طولكرم	جمعية الشبان المسيحية (شبكة الدعم النفسي)	16	ربّات بيوت	حقوق المرأة والقانون الفلسطيني
مخيم نور شمس	جمعية الشبان المسيحية (شبكة الدعم النفسي)، مدرسة نور شمس الابتدائية	90	طالبات	نشاطات معلوماتية
مخيم نور شمس	جمعية الشبان المسيحية (شبكة الدعم النفسي)، مدرسة نور شمس الابتدائية	30	طلاب ذكور	جلساتان معلوماتية شارك في كل واحدة 15 طالباً
كفر عبوش	جمعية الشبان المسيحية (شبكة الدعم النفسي)، مدرسة كفر عبوش الابتدائية	100	طلاب ذكور وإناث	جلستان ختاميتان شارك في كل واحدة 50 طالب/ة
أريحا				
أريحا	جامعة القدس المفتوحة، وغرفة تجارة أريحا	80	ممثلون/لات عن مؤسسات حكومية وغير حكومية	احتفال بمناسبة يوم العمال، للاحتفاء بنساء يعملن في مجالات لا تلاقي اعتبار.

أريحا	جامعة القدس المفتوحة	22	طالبات وطلاب	ورشة أولية للتحضير لمجموعة لمساندة الطلاب
أريحا	جامعة القدس المفتوحة	20	طلاب وطالبات جامعة	ورشة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي
أريحا	جامعة القدس المفتوحة، وبلدية أريحا	70	مسنون (رجال ونساء)	زيارة لبيت المسنين في أريحا ونشاط معلوماتي
أريحا	جامعة القدس المفتوحة، وجمعية القمر الخيرية	50	مرضى (ذكور وإناث)	زيارة لمستشفى الهلال الأحمر حيث قام المتطوعون والمتطوعات بتقديم هاديا للمرضى
أريحا	مركز المرأة	100	موظفو وموظفات المركز بالإضافة إلى ممثلين عن مؤسسات شريكة	لقاء ختامي، ونشاط ترفيهي

<u>الملحق رقم 3: قائمة بورشات التوعية التي تم تنظيمها مع مؤسسات شريكة</u>

الموقع	المؤسسة الشريكة	الفئة المستهدفة	عدد المشاركين/ات	الموضوع
القدس/البلدة القديمة	مركز سبافورد للأطفال	ربّات بيوت وشابات	21	الزواج المبكر والتسرب من المدارس
القدس/ البلدة القديمة	مركز برج اللقلق (خيري)	نساء	25	حضانة الأطفال والنفقة
القدس/ البلدة القديمة	مركز برج اللقلق	نساء	25	العنف الجنسي داخل العائلة

سلوان	مركز نضال، جامعة القدس المفتوحة (خيري)	طلاب وطالبات جامعة	26	الحقوق الاجتماعية والاقتصادية
سلوان	مركز نضال، وجامعة القدس المفتوحة (خيري)	طلاب وطالبات جامعة	26	الحقوق الاجتماعية والاقتصادية
القدس	جامعة القدس	طلاب وطالبات جامعة (21 طالبة و 7 طلاب)	28	اتفاقية سيداو
القدس	جمعية الشابات المسيحيات	طالبات من دورات السكرتاريا	57	عرض فيلم منا وفينا (تبعه نقاش)
القدس	جمعية الشابات المسيحيات	طالبات سكرتاريا	57	حلقة متابعة إرشادية (في مجموعتين)
القدس	برامج الطفولة المبكرة	ربّات بيوت	27	الاعتداءات الجنسية، كيفية مساندة النساء ضحايا الاعتداءات الجنسية
القدس	برامج الطفولة المبكرة	ربّات بيوت	14	الاعتداءات الجنسية، كيفية مساندة النساء ضحايا الاعتداءات الجنسية
رام الله	جامعة بيريت	طلاب جامعات وخريجون	20	العنف ضد المرأة وعرض ونقاش فيلم منا وفينا
رام الله	جامعة بيرزيت	طلاب جامعات وخريجون	20	العنف ضد المرأة وعرض ونقاش فيلم منا وفينا
رام الله	جمعية المرأة العاملة للتنمية	طلاب جامعات متدربون في جمعية المرأة العاملة للتنمية	25	العنف ضد المرأة وعرض ونقاش فيلم منا وفينا (سفاح القربى)
القدس	برامج الطفولة المبكرة	ربّات بيوت	20	حقوق الأطفال وواجبات العائلة

صوريف	برنامج الدعم النفسي في جمعية الشابات المسيحية	طالبات الصف التاسع	44	معالجة قضايا محلية متعلقة بجرائم قتل النساء
الخليل	جامعة الخليل	طلاب جامعات	15	نظام التحويل للنساء المعنفات
صوريف	مدرسة الوكالة	طالبات الصف الثامن	25	معالجة قضايا محلية متعلقة بجرائم قتل النساء
صوريف	مدرسة الوكالة	أمهات طالبات المدرسة	15	معالجة قضايا محلية متعلقة بجرائم قتل النساء
الخليل	طاقم شؤون المرأة	جمهور مختلط (رجال ونساء)	65	الميراث
بيت لحم	طاقم شؤون المرأة	متطوعات طاقم شؤون المرأة	20	قانون الأحوال الشخصية
القدس	برامج الطفولة المبكرة	ربّات بيوت	20	العنف ضد المرأة
بيت ساحور	نادي السيدات الرياضي	نساء من أعمار مختلفة	50	حقوق المرأة
بيت لحم	اتحاد المرأة، وطاقم شؤون المرأة	نساء من أعمار مختلفة	25	النظام ا لقضائي وحماية حقوق النساء
القدس	مركز صبايا	موظفات مركز صبايا وربّات بيوت	17	قانون العقوبات
راهط / بئر السبع	أميرة الصحراء	نساء من أعمار مختلفة	100	العنف ضد المرأة وفيلم منا وفينا متبوعاً بنقاش حول سفاح القربى
القدس	سانت إيف	نساء ورجال من أعمار مختلفة	100	خدمات المركز، وعرض للعنف ضد المرأة
عدد الشركاء	**18**	**عدد المشاركين**	**788**	

الملحق رقم 4:

قائمة بورشات العمل التي عقدتها وحدة الخدمات في المركز عام 2011

الموقع	المؤسسة الشريكة (إن وجدت)	المنطقة	الفئة وعدد المشاركات	العناوين	عدد اللقاءات
عطارة، رام الله	مركز عطارة النسوي	وسط	22 ربة بيت	قانون الأحوال الشخصية، وعقود الزواج والشروط الخاصة، والنفقة ورعاية وحضانة الأطفال، والطلاق، وأنواع العنف وتأثيره، المشكلات العائلية، والتمييز القائم على النوع الاجتماعي.	6
سلوان، القدس	الثوري، سلوان	وسط	20 ربة بيت	مقدمة وتقييم احتياجات، حق تقرير المصير، صنع القرار داخل العائلة، المراهقة، المشكلات السلوكية في مرحلة الطفولة، العنف ضد المرأة، أشكال العنف وأسبابه، العنف العائلي، العنف الجنسي وحماية الأطفال منه، سفاح القربى، التعامل مع ضحايا العنف الجنسي، اختتام.	11
القدس	الجمعية العربية للمعوقين حركياً	وسط	11 امرأة معوقة	مقدمة، تقرقر المصير، تمكين النساء وخصوصاً المعوقات، القانون المطبق على المعوقات في القدس، أنواع وتأثير العنف، العنف الجنسي والتدخلات، خاتمة.	9
خربثا المصباح، رام الله	المجلس القروي	وسط	19 ربة بيت	مقدمة، تقييم احتياجات، التمييز القائم على النوع الاجتماعي، قانون الأحوال الشخصية وعقود الزواج، والعنف ضد المرأة، أسبابه وأنواعه، العنف الجنسي والتحرش الجنسي، والطلاق، وحق النساء في الميراث.	8

ترقوميا ، الخليل	نادي المرأة	جنوب	28 ربة بيت	مقدمة وتقييم احتياجات، قانون الأحوال الشخصية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وحلقات العنف، والعنف الجنسي، والتحرش الجنسي، والثقافة والعنف، والزواج المبكر ومشكلاته، خاتمة.	9
بيت جالا، بيت لحم	الإغاثة الدولية	جنوب	15 ربة بيت وامرأة عاملة	مقدمة وتقييم احتياجات، والثقافة والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والعنف الجنسي والصمت ، والمشكلات العائلية، وقانون الأحوال الشخصية المسيحية وتمكين المرأة، والعنف ضد النساء، وقانون العقوبات.	9
البلدة القديمة في الخليل	جمعية تنمية الأسرة	جنوب	25 ربة بيت	مقدمة وتقييم احتياجات، العنف القائم على النوع الاجتماعي، وجرائم قتل النساء، والعنف الجنسي والصمت ، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، وخاتمة	9
البلدة القديمة في الخليل	مؤسسة أدوار	جنوب	25 ربة بيت	مقدمة وتقييم احتياجات، العنف ضد المرأة، وقانون الأحوال الشخصية، أشكال العنف وتأثيره، العنف الجنسي والصمت الذي يلفه، قانون العقوبات، مقدمة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، واختتام	10
زعترة ، بيت لحم	نادي نساء زعترة	جنوب	22 ربة بيت	مقدمة، الثقافة والتمييز، قانون ألأحول الشخصية، جرائم قتل النساء، العنف الجنسي، قانون العقوبات، الزواج المبكر، التواصل بين أفراد الأسرة.	
حوّارة ، نابلس	لجنة نساء حوارة	شمال	13 ربة بيت	مقدمة وتقييم احتياجات، العنف القائم على النوع الاجتماعي، والعنف العائلي، قانون	

				العقوبات، عقود الزواج والشروط الخاصة، الطلاق، والحق في الميراث.	
شوفة ، طولكرم	جمعية النجدة	شمال	15 ربة بيت	مقدمة وتقييم احتياجات، التمكين الذاتي، حضانة الأطفال، العنف ضد الأطفال والنساء، المراهقة الآمنة، والنفقة والطلاق، وخاتمة	
قراوة بني زيد، رام الله	مركز المرأة	وسط	23 ربة بيت	مقدمة وتقييم احتياجات، قانون الأحوال الشخصية، عقود الزواج والشروط الخاصة، والعنف العائلي، سفاح القربى، العنف القائم على النوع الاجتماعي، النفقة ورعاية الأطفال وحضانتهم، حق النساء في الميراث	
المجموع			238		101